

قضايا الخليج العربي

المؤسسة العربيّة للدراسات والنشر

مركز العالم الثالث للدراسات والنشر. لندن

هذه السلسلة

يسر المؤسسة العربية للدراسات والنشر ان تقدم للقارئ العربي هذه السلسة من الدراسات والوثائق الاستراتيجية نظراً لقيمتها وأهميتها بالنسبة للمثقفين والباحثين ولصانعي القرار من ابناء امتنا في مرحلة يحتل الوطن العربي فيها مركز الصدارة في الصراعات والاستراتيجيات الدولية. إن الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية أو بتلك التي لها مساس استراتيجي بالواقع العربي السياسي والعسكري والاقتصادي تعادل الاهتمام بالمستقبل العربي، والتي لا غنى لقادة الفكر والسياسة والاقتصاد والعسكريين عنها إذا ما ارادوا التكافؤ مع التحديات الجسام المطروحة.

وتستند هذه الدراسات الى اعمال ومتابعات الباحثين في مركز العالم الثالث للدراسات والنشر والمحررين في "النشرة الاستراتيجية" الصادرة عنه والخاصة بالمشتركين، ولذا يجد القارئ الكريم تاريخ اعداد البحوث مثبتاً مع النص. والجدير بالذكر ان المؤسسة العربية للدراسات والنشر كانت قد اسست هذا المركز لسببين رئيسيين اولهما اطلاع أهل الرأي والثقافة في العالم على جوانب حضارية واجتماعية عربية تاريخية ومعاصرة، وثانيهما أصدار "النشرة الاستراتيجية" والدراسات الاستراتيجية من خلال المتابعة الدقيقة والاطلاع على كل ما يهم وطننا في هذا المجال وعلى يد مجموعة مختارة من الاختصاصيين العرب. ولقد كان من الطبيعي ان يتجه القائمون على المؤسسة العربية نحو هذه الأهداف وفاء منهم لأهدافهم واستكمالاً لجهودهم التي أثمرت "الموسوعة العسكرية" الفريدة من نوعها وأعطت سلسلة الدراسات والترجمات العسكرية والتي تشكل في مجموعها اغنى مكتبة عسكرية في الوطن العربي.

ونلفت نظر القارئ الكريم إلى أن هذه الكراسات إذ تتحدث عن بعض القضايا المطروحة فإنما تتناول منها جوانب خاصة وتبرز أبعاداً معينة. كما أن المعلومات التي يتضمنها التحليل هي من الندرة بحيث لا تتوافر إلا في مراجع محدود لدى أهل الاختصاص المعدودين. ولا يفت القارئ سياق هذه الموضوعات التاريخي ونذكره بأن هذه السلسلة أريد بها أن تكون له مصادر ومراجع تساعده في فهم القضايا الراهنة وتطوراتها.واننا لعلى يقين بأن القارئ العربي سوف يجد في هذه السلسلة مادة غنية قيمة تساعده على متابعة القضايا والأحداث والتطورات والتقاط صورة جوهر حركتها واتجاهها الرئيسي.

الرئيس

المؤسسة العربية

١ ـ شؤون الخليج الاستراتيجية

أ ـ الخليج والدول الكبرى

الاستراتيجية الغربية حيال أمن الخليج

العدد ـ ٢١، ١٩٨٠/١١/٢٠

أبرزت الحرب العراقية ـ الإيرانية من جديد مسألة أمن الخليج بالنسبة للغرب والقـوى المحليـة علـى حـد سواء. ومع أنه يصعب التكهن بالانعكاسات البعيدة الأمد للحرب الدائرة، فقد بـدأت تتبلـور بعـض ملامـح التغيرات المحتملة في علاقات القوى داخل المنطقة، وبالأخص على صعيد الدور الأميركي فيهـا، ممـا قـد يكون له شأن هام في تقرير مستقبل المنطقة الأمني. وفي الحقيقة فان هنالك بعض الثوابت التي تـشكل اطـاراً عاماً للمفهوم الغربي حيال أمن الخليج، يمكن النظر اليها من الزوايا التالية:

أهمية الخليج: في حزيران ١٩٧٣ وصف جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأميركي آنـذاك، منطقـة الخليج بأنها منطة للولايات المتحدة فيها، "مصالح سياسية ـ اقتصادية ـ استراتيجية هامة جـداً جـداً". وفـي الوقت نفسه تقريباً قام جيمس نويس نائب وزير الدفاع الأميركي، بتحديد مصالح أميركا وأهدافها في المنطقـة على أنها "(أ) لاحتواء القوة العسكرية السوفياتية ضمن حدودها الحالية (ب) اسـتمرارية الوصـول إلـى نفـط الخليج (ج) استمرار حرية السفن والطائرات الأميركية في التحرك من المنطقة واليهـا".أمـا علـى الـصعيد السياسي فقد ارتبط الوضع بالخليج بركن آخر من الاهتمامات الـسياسية الأميركيـة الرئيـسية، أي الـصراع العربي ـ الإسرائيلي. وقد صرح هارولد ساوندرز مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسـط في أواخر الصيف الماضي أن "المسألة الفلسطينية تثقل كاهل كافة حكومات الخليج وكاهـل علاقتنـا معهـا.. وتؤكد هذه الحكومات باستمرار أن غياب السلام في الشرق الأوسط هو التهديد الأولي لأمن الشرق الأوسـط بما في ذلك الاستقرار في منطقة الخليج.. ان التقدم نحو السلام (في الصراع العربي ـ الإسـرائيلي) سـيعزز الامن والاستقرار الداخلي في الخليج ويحسن النوعية العامة لعلاقاتنا الكلية مـع المنطقـة". ومـع أن التوجـه الإعلامي الإسرائيلي منذ اندلاع القتال بين العراق وإيران كان نحو محاولـة التـشديد علـى (الفـصل) بـين الاستقرار في الخليج و "الأمن النفطي" من جهة، وامكانية حل الصراع العربـي ـ الاسـرائيلي مـن جهـة أخرى، فإن ليس نسبة لاستكمالها الجغرافي بعضها لبعض فحسب، بل نسبة لتوجهات القوى الأساسـية ومنهـا المملكة العربية السعودية نحو القضية الفلسطينية كما أنه قد لا يكون من المصلحة الأميركية الذاتيـة القبـول بمبدأ "الفصل"، اذ ان ذلك يقلل من امكانية تأثيرها على دول الخلـيج، ويحـد مـن خياراتهـا فـي التعامـل معها.وترتبط الأهمية السياسية والجيو ـ استراتيجية بالمصالح الاقتصادية "الحيوية" للغـرب فـي الخلـيج. إذ تنتج دول الخليج ٦٢% من مجمل النفط المتداول في التجارة العالمية، و ٤٠% من الانتاج النفطـي العـالمي غير الشيوعي (وذلك قبل اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية). ويوجد في منطقة الخليج ٣٧٠ بليـون برميـل من الاحتياطي النفطي، أي ما يعادل ثلثي الاحتياطي الكلي في العالم غير الشيوعي. وبالاضـافة فـان الخلـيج يشكل سوقاً تجارياً هاماً بالنسبة لأميركا والغرب ككل. وقد ربحت الشركات الأميركية فـي الـسنة الماضـية عقوداً قيمتها ٦ بلايين دولار، مما يشكل ثلث كافة العقود التي منحت في السعودية خـلال العـام الماضـي،

ونحو ٩٠% من كافة العقود التي ربحتها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وفي عام ١٩٧٩ بلغ مجموع الصفقات التسليحية / العسكرية التي تم التعاقد عليها بين أميركا والسعودية ٦٤٢٠ مليون دولار، أي ما يقارب ٦٠% من مجموع الصادرات الأميركية للسلاح في ذلك العام. وفي المجالات الأخرى من العلاقات الاقتصادية، تقدر الايداعات السعودية في الولايات المتحدة بحوالي ٧٠ بليون دولار، كما لعبت السعودية دوراً هاماً في دعم الدولار في الأسواق العالمية خلال السنوات الأخيرة. تأمين النفط: حدد جوزيف سيسكو ثلاثة عناصر أساسية للمفهوم الغربي حيال تأمين النفط وهي (١) استمرار القدرة على تحصيل الواردات النفطية، (٢) بأسعار معقولة (٣) وبكميات كافية "للوفاء باحتياجاتنا المتنامية واحتياجات أصدقاءنا الأوروبيين والآسيويين". ويثير الحفاظ على استمرارية تدفق النفط، أو الحيلولة دون انقطاعه بالدرجة الأولى مشاكل أمنية وعسكرية، بينما المقدرة على الفلسطينية. السعر "المعقول" والكمية الكافية قد تكون لها جوانب أكثر تعقيداً ودقة. وبمعنى آخر فأن الوجه العلني لمسألة الاستمرارية في التدفق هو اتخاذ أميركا (وحلفائها) للمواقف "الحازمة" حيال "الأخطار الخارجية" أو الأطراف المعادية للغرب التي قد تحاول قطع هذا "الشريان الحيوي" بالنسبة لها. أما مسألتا السعر والكمية فتتعلقان إلى حد كبير بطعبية العلاقة بين الولايات المتحدة ومنتجي النفط، وقد لا يكون لهما جوانب أمنية مباشرة، حيث يمكن لحلفاء الغرب المنتجين اقرار الزيادات في السعر أو القيام بتكييف وتائر الانتاج بحسب مقتضياتهم الاقتصادية وذلك من ضمن حقوقهم الشرعية بالتصرف بمواردهم الطبيعية، ودون أن يشكل هذا بالضرورة تحدياً للمصالح الغربية. إلا أن فصل مسألة الاستمرارية أمنيا عن مسألتي السعر والكمية، لا يعني أن العناصر الثلاثة لا تلتقي، أو أنه لا يوجد أي ترابط أو تفاعل بينها اذ انه من الواضح أن قيام أحد المنتجين الرئيسيين كالسعودية مثلا بزيادة السعر أو تخفيض الكمية إلى درجة "تهدد بها الحياة الاقتصادية" في الغرب "أو الوضع الاقتصادي العالمي" لا يختلف من حيث المبدأ - وبالنسبة للغرب، من احتلال الأطراف المعادية لها لمنابع النفط.

وقد مرت السياسة الأميركية حيال "الأخطار" الخارجية منذ عام ١٩٧٣ بمراحل عديدة. واستندت المرحلة الأولى الى مفاهيم "مبدأ نيكسون" الذي أكد على أن الدول "المهددة" من قبل الخطر الخارجي عليها أن تقدم القوة البشرية والقدرة العسكرية للحفاظ على أمنها، في حين أن أميركا تقوم بتقديم الدعم العسكري لها "بما ينسجم مع التزاماتها ومتطلباتها الأمنية". وكانت هذه هي السياسة التي بررت بها ادارتا نيكسون وفورد تزويد دول الخليج وبالأخص إيران والسعودية بكميات ضخمة من السلاح المتقدم، ابتداء من أوائل السبعينات. واذا كان شعار "المشاركة الاقليمية" هو الصيغة العملياتية المفترضة لمبدأ نيكسون، فانه قد رافق هذا الشعار تهديدات بالتدخل الاميركي المباشر ليس فقط من أجل منع "العدوان الخارجي" على المنطقة، إنما من أجل ترهيب الأطراف المحلية والتأكيد من أنها لن تعمل بما هو ليس بالمصلحة الأميركية والغربية. وقد وصلت سياسة التهديد بالتدخل إلى ذروتها في مطلع عام ١٩٧٥، عندما أوضح هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأميركي آنذاك، انه "بالرغم من أن أية خطوات عسكرية أميركية في الخليج ستكون شديدة الخطورة.. فإنني لا أستطيع القول بأنه لن تطرأ ظروف على المنطقة، تؤدي إلى استعمالنا لقواتنا العسكرية.. ان استعمال القوة العسكرية في حل الخلاف حول سعر النفط هو شيء، لكن قيام محاولة حقيقية لخنق العالم الصناعي هو شيء

آخر". وبمعنى آخر فان كيسنجر قد أوضح أنه بالاضافة إلى اهتمام الولايات المتحدة في ابقاء القوى الخارجية المعادية بعيداً عن مصادر النفط فأن أميركا على استعداد للتدخل ضد منتجي النفط أنفسهم في حال اتباعهم لسياسات حيال السعر أو الكمية التي قد تؤدي الى اختناق الدول الصناعية. لكن مصداقية التهديد بالتدخل العسكري المباشر الأميركي كانت قليلة نسبة لعدم توافر القدرة الأميركية الفعلية على ذلك، ونسبة لصعوبة "تأمين" النفط في مواجهة المعارضة المحلية العسكرية المباشرة. وقد خف الكلام حول التدخل العسكري في المنطقة في أعقاب مجيء الرئيس كارتر الى الحكم وتركيز ادارته على الوصول الى حل للصراع العربي - الإسرائيلي عبر اتفاقيات كامب دافيد. انما الموقف الأميركي حيال أمن النفط عاد ليتبدل مع التغيرات الهامة التي طرأت على المنطقة، بالأخص الاطاحة بنظام الشاه في ايران والدخول العسكري السوفياتي الى أفغانستان. ففي مطلع عام ١٩٧٩ حدد الرئيس كارتر الخطوط العريضة "لمبدأ كارتر" على النحو التالي، "تعتبر الولايات المتحدة أية محاولة (سوفياتية) تستهدف السيطرة على منطقة الخليج، اعتداء على مصالحها الحيوية.. وستقوم بالرد على مثل هذا العدوان، بشتى الوسائل لديها بما في ذلك القوة المسلحة". ومن الخطوات العملية التي أعلنها الرئيس الأميركي، تطوير قوة عسكرية تتمتع بالقدرة على "التدخل السريع" في "المناطق البعيدة عن القارة الأميركية" (أي الخليج)، وزيادة حجم الوجود الأميركي في المحيط الهندي وايجاد القواعد والتسهيلات للقوات الأميركية في "شمال - شرقي افريقيا" (أي بمصر) ومنطقة الخليج ونية الإدارة الأميركية على تشجيع "قيام التعاون الاقليمي الدفاعي". وفي معرض تطوير مبدأ كارتر ركزت المواقف الأميركية الرسمية على أن الهدف الأساسي من وجود أو استعمال القوة العسكرية الأميركية هو "الردع" التدخل الخارجي. وهكذا فقد أكد هارولد براون وزير الدفاع الأميركي مؤخراً "أن الهدف الذي نضعه نصب أعيننا على صعيد تخطيطنا العسكري في منطقة الخليج وجنوب غربي آسيا - هو أن نردع. أي أننا نسعى إلى أن نجعل من الواضح أنه ستكون هناك أخطار وعقوبات رئيسية تنجم عن العدوان".

ويمكن القول إن أية سياسة أميركية مستقبلية بالنسبة لاستعمال القوة في الخليج قد تشتمل على العناصر الثلاثة التي ميزت هذه السياسة في الماضي، أي، (١) التهديد بالتدخل المباشر ضد المنتجين، (٢) التشديد على ضرورة الردع أو التصدي "للأخطار الخارجية". (٣) محاولة ايجاد صيغ للتعاون أو "المشاركة" الاقليمية. ويمكن تبديل التشديد على أي من هذه العناصر، وذلك بحسب الظروف التي قد تواجه الغرب. وليس من المستبعد أن تركز الإدارة الأميركية الجديدة على احياء مشاريع مختلفة من صيغ المشاركة الاقليمية. والحقيقة أن هناك في الوقت الحاضر الحد الأدنى من المشاركة الاقليمية بين السعودية وعمان من جهة، وعمان ومصر والصومال من جهة أخرى. كما ان دخول الولايات المتحدة عسكريا إلى السعودية، يزيد من احتمال التقارب المصري - السعودي. واذا كانت دول الخليج قد تمسكت في الماضي بسياستها الداعية إلى "ابعاد الدول العظمى عن الخليج"، فان هناك ما يشير إلى تخلي المملكة السعودية عن هذه السياسة، مما يعود ليطرح امكانية احياء الاقتراحات العمانية حيال صيغة للتعاون الأمني المحلي تشترك بها دول المنطقة، والولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية. وفي حال استحالة قيام أميركا بدور الوصي

المعلن عن صيغة جديدة للمشاركة الإقليمية، فانه قد يكون من الممكن ان تلعب الدول الأوروبية الأخرى دوراً هاماً على هذا الصعيد، خاصة وأن هذه الدول قد تبنت مواقف "ايجابية" حيال القضية الفلسطينية. ولعل أهم الحقائق الثابتة في المنطقة هي أن المملكة السعودية، لا تمتلك القدرة الكافية والمصداقية على الدفاع الذاتي، وذلك حتى المستقبل المنظور، بخلاف القوتين المحليتين الآخريين - العراق وايران. وبالاضافة إلى أهمية السعودية على الصعيد النفطي، فإن دوافع المملكة في الانضمام بشكل رسمي أو ضمني إلى صيغة "معقولة" للدفاع الإقليمي قد تزداد، خاصة واذا كانت من نتائج حرب العراق وإيران توسيع رقعة عدم "الاستقرار" في المنطقة. وأما بالنسبة للولايات المتحدة والغرب، فان المعضلة الأساسية قد تكون كيفية "تأمين النفط" من "الأخطار" الداخلية. وهكذا فان سياسة مد الدول الحليفة بالسلاح المتقدم قد تؤدي إلى بروز مشاكل عسكرية حقيقية في وجه الغرب في حال تبدل النظام أو اتخاذه للخطوات العسكرية الموجهة ضد المصالح الغربية، كما أن السلاح بحد ذاته قلما يضمن الاستقرار الداخلي كما دلت على ذلك التجربة الأميركية مع شاه إيران. ومن جهة، فاذا ما بدأ أن المصالح الأميركية تتطابق كليا مع مصالح الأنظمة القائمة فإن أي تبدل حقيقي في هذه الأنظمة قد يكون بالأرجح في اتجاه العداء للغرب. ومن جهة أخرى فان ابتعاد الولايات المتحدة عن الصداقة مع هذه الأنظمة لا يساهم في "تأمين النفط" اما من حيث السعر والكمية أو من حيث ضمانة استمرارية تدفقه اليها. وفي الوقت الذي يقول فيه الرئيس كارتر ان الولايات المتحدة لا تستطيع "التحكم بالأحداث" وانه لا يعارض "التغير" في العالم، فان أميركا ستسعى للتحكم بمسيرة هذا التغيير واتجاهاته.

المبادرة السوفياتية حول أمن الخليج

العدد - ٢٣، ١٩٨٠/١٢/١٨

تدل ردود الفعل الأولية السلبية بشكل عام على الاقتراحات التي تقدم بها الرئيس السوفاتي بريجنيف خلال زيارته الأخيرة إلى الهند حول إيجاد صيغة دولية لضمان أمن الخليج على الصعوبات التي قد تعتري مثل هذه الصيغة من الناحية التنفيذية بغض النظر عن الطرف الداعي اليها، أو دافعه في ذلك. وبالاضافة وحتى على افتراض كون الاقتراحات السوفياتية لا تخلو تماما من جوانب "دعائية" - كما يدعي الغرب - فانه يبقى من الصعب فصل هذه الدعاية المفترضة عن الموقف السوفياتي "الحقيقي" حيال المنطقة وبالأخص اذا لم تعط الاقتراحات السوفياتية فرصة كافية للتجربة العملية. وبالرغم من هذا فأنه بالامكان التدقيق بالبيان السوفياتي من باب التركيز على استخلاص الوجهات العامة للاستراتيجية السوفياتية وأهدافها في الخليج، مع الأخذ بعين الاعتبار الانعكاسات التي قد تنجم عن تطبيق الاقتراحات السوفياتية، واحتمال كونها تمثل بشكلها الحالي مجرد موقف "خام" لا يزال قابلا للتبديل أو التطوير. ولعل أهم ما جاء في تصريح الرئيس بريجنيف هو ما يلي:

١ - ان تحديد "ميثاق" خاص بمنطقة الخليج قد يشير إلى تبلور سياسة سوفياتية جديدة حيال المنطقة، اذ ان الاقتراحات السوفياتية السابقة حول نزع السلاح أو الحد من التواجد العسكري في المنطقة كانت تشمل المحيط الهندي أو بحر العرب بشكل عام دون الاشارة الواضحة إلى وضع الخليج بالذات. وقد جرت عدة

محاولات للحد من الوجود العسكري البحري للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في المحيط الهندي منذ عـام ١٩٧١، إلا أن المحادثات توقفت في أواخر عهد الرئيس نيكسون، كما أنها عادت وتعثرت بعـد زيـادة حـدة التنافس بين الدولتين العظميين في أعقاب الخلاف حول الموقف السوفياتي من أنغـولا، وخـلال عـام ١٩٧٧ توصلت المحادثات إلى نتائج ايجابية لكنها لم تثمر بالنهاية نسبة لتفاقم الأزمة فـي القـرن الأفريقـي والـدعم السوفياتي لأثيوبيا. وتأتي مبادرة بريجنيف الأخيرة لتعيد طرح امكانية الاتفاق الدولي ولكن بشكل موسع يـضم الصين واليابان و "جميع الدول الأخرى المهتمة". ان صعوبة التوصل إلى صيغة عملية لضمان أمـن الخـليج قد تزداد مع زيادة الأطراف المعنية وتضارب المصالح بينها، إلا أن الانتقال السوفياتي مـن طـرح صـيغة ثنائية إلى صيغة متعددة الأطراف، يشير إلى الاقرار السوفياتي بعدم امكانية ضمان أمـن الخـليج فعليـا دون مراعاة تعددية المصالح. وكذلك فان دعوة السوفيات اذ تعكس اعترافاً ضمنياً بحقيقة المصلحة الغربيـة فـي المنطقة، فإنها تؤكد في المقابل على أن للسوفيات أيضا مصلحة يجب أن تؤخذ بعين الاعتبـار. وهكـذا فـإن قول بريجنيف بأن "الاتحاد السوفياتي لا يستطيع تجاهل ما يحدث في منطقة قريبة مـن حـدوده" هـو بمثابـة اشارة إلى أنه لا يمكن للغرب الانفراد بالتصرف في منطقة الخليج خاصة بالنسبة لتكثيف وجـوده العـسكري فيها، نظرا لحساسية السوفيات حيال أمن مجنبتهم الجنوبية. وبمعنى آخر فإن السوفيات يطالبون على مـا يبـدو بمبادلة بين الاقرار السوفياتي بوجود مصالح غربية نفطية في مقابل الاعتـراف الغربـي بوجـود مخـاوف سوفياتية أمنية شرعية. واذا كان التركيز السوفياتي هو على منطقة الخليج بالذات، فـإن ذلـك قـد لا يحـول بالضرورة دون امكانية العودة إلى صيغة أشمل تضم منطقة المحيط الهندي ككل أو مناطق أخرى، كمـا أنـه ليس من المستبعد أن يكون الهدف السوفياتي البعيد الأمد هو أما "المقايضة" مع الغرب حول القبول بـالوجود السوفياتي في أفغانستان في مقابل وجودهم العسكري في الخليج، أو ربط أي انسحاب من أفغانستان بانـسحاب غربي مماثل من منطقة الخليج/ المحيط الهندي.

٢ ـ لقد حدد الرئيس بريجنيف وللمرة الأولى الموقف السوفياتي حيال الـنفط الخليجـي بقولـه "أن الاتحـاد السوفياتي لا ينوي التعرض لا لنفط منطقة الشرق الأوسط ولا لخطوط مواصـلاته". ويمكـن اعتبـار هـذه الخطوة طمأنة للقوى المحلية حيال النوايا السوفياتية من جهة، ومحاولة لتقويض الموقف الغربي الـداعي إلـى ضرورة حماية المصالح الغربية ضد "الأخطار الخارجية". ولربما يستهدف السوفيات خلق الأجـواء الملائمـة لزيادة الضغوط المحلية والدولية من أجل تخفيف الوجود العسكري الغربي في المنطقة أو وضع العقبات أمـام منح القوات الأميركية لمزيد من التسهيلات أو القواعد فيها وذلك بغض النظـر عمـا اذا كـان سـيتم تنفيـذ المشروع السوفياتي فعلا. أو بمعنى آخر فإن تحديد الموقف الـسوفياتي بهـذا الـشكل يـساعد علـى ازالـة "الغموض" حول النوايا السوفياتية حيال المنطقة النفطية، على الأقل على الصعيد العلني ـ ويزيد من صـعوبة التمسك الغربي بحجة "الأخطار الخارجية" وبالاضافة فإن مثل هذا الموقف يساعد على تقوية حجج الحكومـات الغربية التي لا تزال متحفظة حيال زيادة وجودها العسكري في المنطقة ـ مثل ألمانيا الغربية ـ فـي الوقـت الذي ازدادت فيه الضغوطات الأميركية في هذا الاتجاه في الآونة الأخيرة.

٣ ـ ان دعوة الولايات المتحدة إلى التباحث حول أمن الخليج قد تكون اشارة إلى الإدارة الأميركية الجديدة حول حسن نية السوفيات وتمسكهم بمبدأ التفاوض حول الأزمات المحلية أو الدولية. ولربما يستهدف السوفيات أيضا التأثير على مواقف إدارة ريغان من "مبدأ كارتر" أو مشاريع الإدارة الأمريكية لتطوير قوات التدخل السريع، وذلك قبل أن تستكمل مخططاتها الدفاعية الجديدة. أما دعوة الصين للاشتراك في المفاوضات فان الهدف السوفياتي قد يكون استباق الخلافات المحتملة بين إدارة ريغان والحكومة الصينية حول العلاقة مع تايوان، ومبادرة سوفياتية لفتح الحوار مع الصين، واعطائها دورا في الخليج في الوقت الذي لا تمتلك الصين نفوذاً مباشراً في المنطقة، أو وجوداً عسكرياً أو مصلحة نفطية فيها. وبالنسبة لليابان فان الموقف السوفياتي قد يعتبر اقرارا بالأهمية الخاصة للنفط الخليجي بالنسبة لليابان من جهة، ومحاولة للحد من امكانية اتخاذ اليابان للخطوات العسكرية اما في المنطقة مباشرة أو في الشرق الأقصى، من جهة أخرى. والجدير بالذكر أن اليابان تتجه منذ مدة نحو تقوية قواتها المسلحة. وقد صدر تقرير عن المجلس الأطلسي مؤخرا - وهي هيئة غربية استشارية خاصة - تدعو فيها مجموعة من المختصين اليابانيين إلى إيجاد صيغة أمنية يابانية - غربية مشتركة "لردع الاتحاد السوفياتي عن تهديد مصادر النفط في الشرق الأوسط". واذا كانت هذه العوامل تشكل الاطار العام للاقتراحات السوفياتية فإن البرنامج المحدد الذي تقدم به الرئيس بريجنيف يشتمل على العديد من النقاط التي تلقي مزيدا من الأضواء على مشاكل أمن الخليج بشكل عام، والصعوبات التي تواجه تحقيق صيغة دولية جامعة بشأنها: "عدم اقامة القواعد العسكرية الاجنبية في منطقة الخليج أو الجزر المتاخمة لها": ان تحقيق هذا البند يؤثر بالدرجة الأول على الولايات المتحدة، وإلى درجة أقل على فرنسا، وهما الدولتان الغربيتان الوحيدتان اللتان تملكان قواعد أو تسهيلات دائمة في المنطقة. وتبرز هنا مشكلة تحديد معنى "القاعدة"، اذ ان الوجود العسكري الامريكي يقوم على افتراض وجود "التسهيلات" وليس القواعد، كما أنه سيصعب تحديد المنطقة الجغرافية التي يشملها الاقتراح السوفياتي. فهل يمكن حصر "أمن الخليج" بمنطقة الخليج مباشرة دون الأخذ بعين الاعتبار الوجود الأميركي مثلا في جزيرة دييغو غارسيا التي تبعد حوالي ٣٧٠٠ كلم عن منطقة الخليج؟ إلا أنه قد يكون أن الغاية السوفياتية الرئيسية تكمن في محاولتهم طمأنة دول المنطقة حول عدم نيتهم تطوير وجودهم العسكري في مقابل ضبط الوجود العسكري الغربي فيها. ومن جهة أخرى فإن التشديد على عدم اقامة القواعد العسكرية الأجنبية قد يكون للتأثير على القوى المحلية وبالأخص الهند للتمسك بسياستها التي كانت حتى الماضي القريب تقوم على ضرورة ابعاد "تنافس الدول العظمى" عن الخليج. ان عدم اقامة القواعد أو التسهيلات يعني من وجهة النظر الأميركية تفكيك قوات التدخل السريع والمشاريع المتعلقة بها، بينما لا يفرض هذا الاقتراح على السوفيات لتخاذ الخطوات المماثلة. وهكذا فإن هذا قد يكون أصعب البنود من الناحية التنفيذية. "عدم تركيز القوات النووية في المنطقة": هذا البند يستهدف أساسا ابعاد القوات الأميركية الاستراتيجية عن المنطقة، كون السوفيات يتخوفون منذ مدة من تركيز الصواريخ البعيدة المدى في الخليج أو المحيط الهندي، وخاصة الغواصات النووية الأميركية الحاملة لهذه الصواريخ من طراز "ترايدنت" التي تستطيع ضرب عمق الاتحاد الوسفياتي من منطقة المحيط الهندي. ولكن هذا البند يبقى

غامضا بالنسبة إلى امكانية تطوير القدرات النووية المحلية كما أن المراقبة والتأكد من عدم انتشار القوات أو القدرات النووية هي في غاية الصعوبة والدقة.

"الامتناع عن التهديد باستعمال القوة العسكرية ضد دول المنطقة وعدم التدخل بشؤونها الداخلية": مرة أخرى فانه يمكن اعتبار هذا توضيحا للنوايا السوفياتية هجوما على السياسة الغربية التي تلوح بامكانية التدخل العسكري للحفاظ على "المصالح الحيوية" في الخليج. وبالنسبة لعدم التدخل بالشؤون الداخلية لدول المنطقة فإن الشق الثاني من الحجج الغربية حول الحفاظ على أمن الخليج - بعد ردع "العدوان الخارجي" عنها - تقوم على ضرورة مواجهة الأخطار "الشيوعية - الراديكالية" فيها. وهنا يحاول السوفيات نفي وجود مثل هذا الخطر الثاني. ولكن التدخل بالشؤون الداخلية يبقى عرضة لأكثر من تفسير، فهل يمكن اعتبار وجود المستشارين والضباط المأجورين الغربيين الذين يقومون بتدريب وأحيانا قيادة بعض جيوش المنطقة، تدخلا في شؤونها الداخلية؟ وكيف يمكن تفسير التدخل اذ ما قامت احدى حكومات المنطقة بطلب المعونة من الأطراف الخارجية لمواجهة وضع داخلي، وهو اساس الوجود السوفياتي في أفغانستان؟

"احترام مبدأ عدم الانحياز لدول المنطقة، والامتناع عن ادخالهم في الأحلاف العسكرية التي تشترك بها دول نووية": ولعلّ المشكلة الأساسية هنا أن أكثر دول المنطقة قد لا تتمسك كليا بمبادئ عدم الانحياز - على الأقل على الصعيد العملي - كما أن أكثرها تتمتع بعلاقات وطيدة مع الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة. وقد يكون أن السوفيات يحاولون كسب الدعم الهندي والعراقي لمبادرتهم وبالتالي التأثير العراقي على مواقف الدول الخليجية الأخرى من الاتحاد السوفياتي. وبالنسبة للأحلاف العسكرية، فإن التساؤل هنا هو حول الموقف السوفياتي من الأحلاف التي قد لا تشتمل على قوى نووية خارجية، أو الاحلاف "غير الرسمية" التي تضم دولا أجنبية دون ادخال العنصر النووي اليها، وهو الخيار الذي قد تتجه اليه بعض دول المنطقة.

"احترام سيادة دول المنطقة على مواردها الطبيعية وعدم التعرض أو وضع العقبات أمام المبادلات التجارية العادية واستعمال الممرات المائية بين المنطقة والعالم الخارجي": ان الاعتراف بسيادة دول المنطقة على مواردها الطبيعية يستتبعه الامتناع عن محاولة التأثير على سياسات هذه الدول حيال النفط ان كان بالنسبة لسعره أو وتائر انتاجه الخ. ويبدو أن هذا البند يستهدف تمييز الموقف السوفياتي السلمي في هذا المجال، عن السياسات الغربية التي تقوم بالأساس على رفض مبدأ السيادة الكاملة، إذ لا شك في أن وجود "المصالح الحيوية" النفطية يفترض اعطاء الغرب "حقاً" بالتدخل لحماية هذه المصالح. يمكن القول وبشكل عام ان المبادرة السوفياتية تستهدف بالدرجة الأولى اظهار الأطماع الغربية والأميركية تحديدا في منطقة الخليج من جهة، وابعاد التهمة "التوسعية" عن سياساتهم حيال المنطقة، وتصفية الأجواء بالنسبة لمواقفهم منها، من الجهة الأخرى. واذا كان من الصعب تحقيق الصيغة التي دعا اليها الرئيس بريجنيف على الأقل في المستقبل المنظور وخاصة أمام التحفظ الأميركي حيال اعطاء السوفيات أي دور مباشر في الحفاظ على أمن المنطقة، فإن الاتحاد السوفياتي يحاول على ما يبدو طمأنة القوى المحلية، وكسب دعمهم للاتجاهات العامة التي تشتمل عليها المبادرة. وفي الوقت الذي يزداد التوتر على الساحة الأوروبية نسبة للأوضاع البولندية، فإن الاتحاد السوفياتي يحاول التأكيد على التزامه بمبادئ الوفاق والتعايش في سياسته الخارجية.

ب ـ الجهود الدفاعية لدول الخليج

بعض أوجه ومعضلات جهود التطوير العسكري في دول الخليج العربي

العدد ـ ١٩٨٠/١١/٢١،٢٠

في مطلع السبعينات، وبالأخص بعد حرب تشرين (أكتوبر) ١٩٧٣ بدأت معظم الـدول العربيـة فـي منطقـة الخليج العربي ببذل جهود كثيفة في سبيل بناء وتطوير قدراتها العسكرية، راصدة من أجل تحقيق هذا الهـدف مبالغ مالية ضخمة جعلت من المنطقة واحدة من أكثر مناطق العالم انفاقـا علـى شـؤون الـدفاع والتـسلح. وباستثناء العراق الذي كان يملك أصلا قوات كبيرة وحديثة التسليح نسبيا، فإن جهود البنـاء العـسكري هـذه شكلت بالنسبة لدول الخليج (السعودية، الكويت، دول الامارات، عمان، قطر، البحـرين) تحـولا جـذرياً فـي سياستها الدفاعية، على الأقل من زاوية ظهور تصميم واضح لديها على بناء وادامـة قـوات مـسلحة كبيـرة ومجهزة بصورة متطورة وفاعلة. إذ ان قدرات تلك الدول كانت تقتصر حتى ذلـك الوقـت علـى الاحتفـاظ بقوات عسكرية صغيرة، بل ورمزية في بعض الأحيان، لا تتعدى مهماتها عمليات الأمن الـداخلي وحراسـة الحدود وخفر السواحل لمنع أعمال التهريب والدخول غير الشرعي إلى البلاد. أما العوامـل التـي أدت إلـى بروز هذا التحول فقد كانت عديدة يمكن تحديد أهمها كالتالي:

ـ تزايد أهمية المنطقة اقليميا ودوليا: فبعد حرب تشرين ١٩٧٣ وأزمة النفط العالمية الـي أعقبتهـا، بـرزت منطقة الخليج كأحد أكثر المناطق المنتجة للمواد الأولية حيوية في العالم. اذ تتمتع هذه المنطقـة بكونهـا فـي الوقت الحاضر أغزر مناطق العالم انتاجا للنفط، كما أن هذه الأهمية مرشحة للازدياد في المـستقبل، بـالنظر إلى المخزونات النفطية الموجودة فيها والتي تفتقر اليها معظم أقاليم العالم الأخرى.

ـ تضخم المداخيل النفطية: فقد أدى الازدياد المستمر في ثمن النفط إلى تـصاعد المـداخيل الماليـة للـدول المنتجة بشكل لم يسبق له مثيل في الماضي. وكان من الطبيعي أن يتم تحويل جزء كبير من هـذه المـداخيل، ان لم يكن الجزء الأعظم منها إلى نواحي الدفاع والأمن وتنمية القدرات العسكرية.

ـ الاقتناع الذاتي بالحاجة إلى قوة عسكرية فعالة: وهو شعور لم يكن السبب الـداعي إليـه الاقتنـاع بأهميـة المنطقة عموما فحسب، بل ساهمت في تنميته كذلك الحاجة الذاتية لدى كل من دول المنطقة لامـتلاك قـوات مسلحة وطنية قادرة على الدفاع عن مصالحها ومواردها وحدودها ضد ما يمكن أن يهددها من أخطار سـواء كانت داخلية أو اقليمية محلية أو دولية كما ن القناعة لدى أنظمة حكم هذه الدول ازدادت حول حتمية امـتلاك مثل هذه القوات كأحد العناصر الأساسية المكونة لمبادئ استقلالها الوطني.وبالنظر إلى الطبيعة الـسابقة لهـذه الدول، وكون معظمها كان قد حصل على استقلاله حديثا من جهة، أو لأن الاهتمام الـسابق بتطـوير قواتهـا المسلحة كان هامشيا إلى حد بعيد، فان جهود بنائها العسكري والدفاعي اتسمت بحتمية كونها ذات طابع شـامل يبدأ من مرحلة الصفر تقريبا. وقد استدعى ذلك تخصيص برامج مالية وبشرية ضخمة لم تكـن هـذه الـدول قادرة على تحمل أعبائها بمفردها، وتحديدا على صعيد الخبرات التقنية والفنية من جهة، والكفاءات العـسكرية التكتيكية والعملياتية من الجهة الأخرى، الأمر الذي وفر للدول الغربية، وبالأخص الولايات المتحدة وفرنـسا وبريطانيا فرصة الفوز بعقود تسلح وانشاء وتجهيز بمبالغ طائلة ما يزال انجاز معظمهـا بحاجـة إلـى عـدة

سنوات على أقل تقدير. ويمكن تلخيص أبرز أوجه التطوير التي ميزت برامج البناء العسكري الخليجية خلال السنوات الماضية على الشكل التالي:

- توفير وتنمية البنيان التحتي للقوات المسلحة: بما في ذلك جوانب القيادة والإدارة والتحكم والاتصالات، ومراكز التدريب والتعبئة والثكنات والمجمعات الهندسية، وطرق المواصلات، والقواعد الجوية والبحرية. أي باختصار كل ما يلزم من أجل الشروع ببناء القوات المسلحة من الأساس، نظرا للافتقاد السابق لمعظم هذه النواحي. ويمكن القول بأن هذه الجوانب قد احتلت المرتبة الأولى على صعيد البرامج العسكرية لدول الخليج.

- القدرات الجوية وعنصر الدفاع الجوي: وقد جاءت في المرتبة الثانية من حيث الأولوية لدى معظم دول المنطقة، ان لم يكن جميعها. ولم يقتصر الاهتمام بالقدرات الجوية مقتصرا على امتلاك الطائرات المقاتلة والقاذفة، بل انه تعدى ذلك ليشمل نواحي النقل والتدريب وطائرات الهليكوبتر، مع المحافظة بالطبع على أهمية التمتع بقدرات قتالية حديثة متمثلة بالحصول على طرازات متطورة من الطائرات المقاتلة. أما التركيز على نواحي الدفاع الجوي فقد كان بالغا بدوره وتضمن الحصول على أنظمة متنوعة من الصواريخ الموجهة المضادة للطائرات، والمدافع المتطورة وذاتية الحركة، بالاضافة إلى أنظمة الرصد والاستطلاع والكشف الرادارية.

- القوات البحرية والدفاع الساحلي: ولا تقل أهميتها عن تلك المعطاة حاليا إلى القوات الجوية وعناصر الدفاع الجوي المضادة. وفي الواقع فان عامل القوات البحرية يمثل بالنسبة لدول الخليج مرتبة حيوية بالغة بالنظر إلى طبيعة المهمات الملقاة نظريا على عاتق قواتها، والمتلخصة بالدفاع عن البحار والممرات المائية الاستراتيجية المحيطة بهذه الدول والحفاظ على حرية الملاحة، ولا سيما النفطية فيها. وذلك بالاضافة إلى حيوية الدفاع عن الوسواحل، خاصة وأن معظم منشآت استخراج وتكرير وتصدير النفط تقع عليها أو بالقرب منها.

- القوات البرية: وقد كانت بالطبع احد جوانب التطوير العسكري الشامل التي شهدتها هذه الدول، انما ليس إلى الحد الذي ميز القوات البحرية والجوية. وتركزت نواحي تطوير هذه القوات أساسا على عناصر المكننة وبناء القوات المدرعة والمدفعية ذاتية الحركة، بالاضافة إلى الصواريخ المضادة للدبابات.

إلا أن المشاكل والمعضلات التي واجهت وما تزال تواجه جهود دول الخليج في محاولاتها لتحقيق اهدافها الدفاعية والعسكرية كثيرة ومعقدة. ويمكن القول بعد مرور نحو عقد من الزمن على بدء هذه الجهود بصورة جدية (ونتكلم هنا عن دول كالسعودية والكويت والامارات وعمان تحديدا) بأن قدرة هذه الدول على مواجهة أعبائها الدفاعية وخاصة في وجه الأخطار الخارجية ما تزال موضع شك كبير. فإلى جانب الفترة الزمنية اللازمة لانجاز برامج التطوير العسكري هذه (وهي على كل حال ما تزال بحاجة إلى العديد من السنوات كما أوردنا سابقا)، فان دول المنطقة تجابه أعباء ليست عسكرية الطابع فحسب، بل انها تشتمل على نواح اجتماعية وبشرية وسياسية متعددة، تجعل من امكانية تحقيق هذه الأهداف بشكل فعال أمراً مستبعدا في المستقبل المنظور، على الأقل من الزاوية الاستراتيجية العامة، وذلك في الوقت الذي يمكن فيه القول بأن

قوات هذه الدول قد باتت قادرة على خوض أعمال عسكرية ذات طابع محلـي أو حـدودي أو اقليمـي علـى نطاق ضيق ومحدود بفاعلية نسبية. وأهم المشاكل والمعضلات:

- الافتقار إلى القوى البشرية اللازمة: وينطبق هذا على كافة الدول في المنطقة (باستثناء العـراق مجـددا)، حيث تشكو هذه الدول من قلة الكثافة السكانية، وبالتالي من القدرة على تعبئـة العناصـر البـشرية اللازمـة لتشغيل الأسلحة والمعدات المتوافرة لقواتها، وخاصة تلك المتطورة والمعقدة منهـا والتـي يحتـاج تـشغيلها وصيانتها لعدد كبير من العناصر المختصة، كالطيارين والربابنة البحريين والمهندسين والميكـانيكيين.. الـخ. وبالتالي فإن قدرة هذه الدول المالية على شراء الأسلحة والمعدات واقامة المنشآت والمرافق لا تقابلهـا مـن الجهة الأخرى القدرة البشرية اللازمة والضرورية لتشغيل وادامة عناصر العمل العـسكري هـذه، فيـصبح الفارق عندئذ بين القوات والأسلحة المتوافرة "على الورق" وبـين تلـك التـي يمكـن تحريكهـا وتركيزهـا واستخدامها في المعركة بصورة فعلية كبيرا إلى حد بعيد.

- صعوبة استيعاب التكنولوجيا العسكرية الحديثة: وذلك بالنظر إلى الفترة الزمنية القصيرة نسبيا التـي كـان على القوات المسلحة في المنقطة أن تستجيب خلالها لأعباء ومتطلبات تقنية وفنية لم يكن لها عهـد بهـا مـن قبل. وتتساوى في هذا على سبيل المثال نواحي قيادة الطائرات المقاتلة الحديثة، والزوارق الحربيـة، وتـشغيل أنظمة الصواريخ المضادة للطائرات وأجهزة توجيهها الرادارية والالكترونية. وبالاضافة فـإن قـدرات هـذه القوات على الاستيعاب العسكري المباشر ما تزال محدودة بدورها. وينعكس هذا في مـسائل الـتحكم والإدرة والتنسيق بين مختاف صنوف القوات، وتحريك التشكيلات الميدانيـة الكبـرى، وجوانـب العمـل اللوجـستي المختلفة.

- حتمية الاعتماد على العناصر الخارجية (Expatriates): وهو عامـل يمكـن اعتبـاره تلخيـصا لمجمـل المعضلات التي تواجه دول المنطقة، وتتجاوز تأثيراته وانعكاساته السلبية النواحي العـسكرية لتـشمل صـميم مبادئ الأمن والتوجهات الاستقلالية في تلك الدول. وبالطبع فأن حتمية الاعتماد على العناصر الخارجيـة فـي قوات دول المنطقة متأتية من المشاكل والمعضلات الرئيسية التي أشرنا اليها، حيث أن "المخرج" بالنسبة لهـذه الدول يصبح عندئذ اما الاعتماد على الخبراء والمستشارين والمدربين والوافـدين مـع الأسـلحة والمعـدات الجديدة من الدول التي أنتجتها، أو اتباع سياسة تطويع وتعبئة عناصر أجنبية من أجـل تـشغيل وصـيانة هـذه الأسلحة والمعدات بعد أن يتم ادخالها إلى الخدمة الفعلية، وهو الجانب الأكثر سلبية من المـسألة، اذ ان هـذا الأمر قد ينفي من الأساس مبدأ "امتلاك القوة العسكرية الذاتية المستقلة" الذي يفترض أن يكون قد شكل واحـدا من العوامل الرئيسية التي دفعت هذه الدول إلى بناء قواتها المسلحة. وتصبح فاعلية وقدرة هذه القـوات علـى التحرك عندئذ مرهونة إلى حد كبير بالعون الأجنبي، أكان ذلك على شكل صيانة الأسلحة والمعـدات وارسـال قطع الغيار والذخائر اللازمة لها، أو في مجال التشغيل العملـي المباشـر لهـاز كمـا أن وجـود الخبـراء والمستشارين على مستويات القيادة المتوسطة والعليا قد يؤثر ولو بصورة غير مباشـرة علـى عمليـة اتخـاذ القرارات وتحديد الأهداف والأولويات السياسية والعسكرية على حد سواء.

وجهات التطوير الدفاعي في دول الخليج

العدد ـ ١٩٨١/٣/٤،٢٦

شهدت جهود التطوير الدفاعي في دول الخليج العربي تسارعا ملحوظا خلال العقد الماضي، وبـالأخص بعـد حرب تشرين الأول (أكتوبر(١٩٧٣. فقد عملت كافة دول الخليج خلال الـسبعينات علـى تعزيـز قـدراتها العسكرية في مختلف المجالات، راصدة من أجل تحقيق ذلك الهدف مبالغ مالية ضخمة جعلت منها واحدة من أكثر مناطق العالم انفاقا على شؤون الدفاع والتسلح.

وباستثناء العراق الذي كان يملك أصلا قوات كبيرة وحديثة التسليح نسبيا، والسعودية بدرجة أقل، فـإن معظـم دول الخليج العربية واجهت في جهود تطويرها الدفاعي ضرورة البدء من مرحلـة الـصفر تقريبـا، وذلـك بالنظر إلى العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبالخص على ضوء حصول معظمها علـى استقلالها الوطني ذن فترة زمنية قصيرة إلى حد كبير، بالاضافة إلى صغر حجم قواتها المـسلحة ومحدوديـة فاعليتها في الأصل، كالافتقار إلى البنية الاجتماعية والبشرية اللازمة لامتلاك قدرة عسكرية حديثـة وفعالـة، وضورة الاعتماد بالتالي على العناصر الخارجية، بشريا وتكنولوجيا من أجل ادامه تلك القوات. وسنركز فـي هذا المجال على جهود التسلح التي بذلتها دول الخليج "الصغرى"، أي الكويت ودولة الامارات العربية وقطـر والبحرين وسلطنة عمان، وذلك بغض النظر عن المشاكل والمعضلات التي تواجـه تلـك الجهـود وتطـرح العراقيل في وجه امكانات تحقيقها.

الكويت: بلغ مجموع المصاريف الدفاعية الكويتية في العام ١٩٧٩ حوالي ٩٨٠ مليون دولار، وذلك بالمقارنـة مع أقل من ٣٠٠ مليون دولار في العام ١٩٧٨، وحوالي ١٠٠ مليون دولار في عـام ١٩٧٣. وقـد اتبعـت الكويت مبدأ تنويع مصادر تسلحها، حيث تعاقدت على شراء أسلحة ومعدات عسكرية من كل مـن الولايـات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفياتي، بالاضافة إلى مصادر ثانية أخرى متنوعة. وقد تميزت الجهـود الدفاعية الكويتية بشكل خاص بالتركيز على تطوير القوات المدرعة والقوات الجوية ووسائل الـدفاع الجـوي والفاع المضاد للدبابات. وكان أبرز ما تم تحقيقه على هذا الصعيد تزويد الجـيش الكـويتي بـ ـ ١٦٠ دبابـة بريطانية من طراز "تشيفتين"، و ٨٠ مدفع ميدان فرنسياً ذاتي الحركة من طـراز "أم.م.اكـس ـ ١٥٥" عيـار ١٥٥ملم، وبصواريخ أرض ـ أرض سوفياتية الصنع من طراز "فروغ ـ ٧" (لونا) التي يـصل مـداها إلـى حوالي ٦٠ كلم، وبصواريخ فرنسية / ألمانية غربية مضادة للدبابات من طراز "هـوت" و "مـيلان" وأخـرى أميركية من طراز "تاو"، بالاضافة إلى الحصول على صواريخ سوفياتية مضادة للطائرات من طرازي "سـام ـ ٦" و "سام ـ ٧"، وصواريخ م/ط أميركية من طراز "هوك المحسن".

أما سلاح الجو الكويتي فقد تم تزويده بـ ٣٦ قاذفة تكتيكية أميركية من طراز "أ ـ ٤ سكايهوك" (الكويت هـي الدولة العربية الوحيدة التي تستخدم هذا النوع من القاذفات الأميركية)، و ١٨ مقاتلة فرنسية من طراز "ميـراج ف ـ ١" تم تسلمها خلال الفترة ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩. وقد جهزت هذه الطائرات بـصواريخ جـو ـ جـو مـن طراز "ماترا ـ ٥٣٠" و "ماترا ـ ٥٥٠ ماجيك" و "سايدوايندر". وبالاضافة فان القوة الجوية الكويتيـة تـشتمل

حاليا على ٢٤ طائرة هليكوبتر فرنسية من طراز "غازيل" يمكن استخدامها في مهمات مقاومة الـ دبابات بعـ د أن يتم تزويدها بصواريخ "هوت".

وفي المجال البحري أوصت الكويت على ٨ زوارق دورية مسلحة بالصواريخ من فئـة "لورسـ ن" الالمانيـة الغربية، على أن يتم تسليحها بصواريخ فرنسية مضادة للسفن من طراز "إكزوسيه".

دولة الامارات العربية: تشكل كل من بريطانيا وفرنسا وايطاليا مـ صادر التـ سليح الرئيـ سية لقـ وات دولـ ة الامارات العربية التي رصدت عام ١٩٧٩ ما مجموعة ٧٥٠ مليون دولار للشؤون الدفاعية. وتـ ستخدم هـ ذه القوات حاليا دبابات بريطانية خفيفة من طراز "سكوربيون" (حوالي ٨٠ دبابة)، ومدافع فرنسية ذاتيـ ة الحركـ ة من عيار ١٥٥ ملم، ومصفحات فرنسية من طراز "بانهارد أ.م.ل"، وصـ واريخ مـ ضادة للـ دبابات بريطانيـ ة الصنع من طراز "فيجيلانت"، وصواريخ مضادة للطائرات من طراز "رابيير" (بريطاني الـ صنع)، وكروتـ ال (فرنسي)، و"ر.ب.س ـ ٧٠" (سويدي يطلق من الكتف). وقد بدأ جيش دولة الامارات في أواخـ ر عـ ام ١٩٨٠ بتسلم ٢٠ دبابة ايطالية من طراز "ليون" (وهي نسخة عن الدبابة الألمانية الغربية "ليوبارد ـ ١").

أما القوات الجوية فقد تم الحصول على معداتها من مصادر فرنسية وبريانية وايطالية، بما في ذلك ٣٢ مقاتلـ ة من طراز "ميراج ـ ٥"، و ٨ مقاتلات "هوكر هنتر" و١٠ طائرات تدريب ومساندة تكتيكية من طـ راز "م. ب ـ ٣٢٦" الايطالية الصنع.

قطر: لم تبدأ قطر بالاهتمام جديا بتطوير قدراتها العسكرية إلا خلال العامين الماضيين. وحتـ ى العـ ام ١٩٧٨ كانت ميزانية الدفع القطرية لا تتجاوز مبلغ ٦٠ مليون دولار وذلك من أصل ناتج قومي اجمالي قـ در آنـ ذاك بحوالي بليون دولار. إلا أن الحكومة القطرية تبدو مصممة في الوقت الحاضر علـ ى تعـ ديل هـ ذا الوضـ ع معتمدة على فرنسا كمصدر رئيسي لأسلحتها. فقد قررت في العام الماضي الحصول على ١٤ مقاتلة فرنـ سية من طراز "ميراج ف ـ ١"، وذلك بعد أن كانت المعدات القتالية في سلاح الجو القطري مقتصره حتـ ى الآن على ٤ مقاتلات بريطانية من طراز "هوكر هنتر". كما أوصت قطر على ٦ طائرات تدريب ومساندة فرنـ سية من طراز "ألفا ـ جت"، في حين تستخدم قواتها البرية حاليا ٢٤ دبابة فرنسية من طـ راز "ا.م. اكـ س ـ ٣٠" و ٣٠ عربة مشاة قتالية فرنسية من طراز "أ.م.أكس ـ ١٠". كما أن هذه القوات بصدد البدء بتسلم صـ واريخ مضادة للطائرات أميركية الصنع من طراز "هوك"، من أجل اضافتها على ما تستخدمه هذه القوات حاليا مـ ن صواريخ م/ط بريطانية من طراز "تايغركات".

عمان: تعتمد سلطنة عمان على بريطانيا كمصدر تسليح وتجهيز (وتشغيل) رئيسي لقواتها، وذلك علـ ى الـ رغم من أن علاقات التعاون العسكري مع الولايات المتحدة شهدت تطـ ورا متـ سارعا خـ لال الآونـ ة الماضـ ية. وتستخدم القوات العمانية في الوقت الحاضر دبابات بريطانية خفيفة من طـ راز "سـ كوربيون" وصـ واريخ م/د أميركية من طراز "هوت". أما سلاح الجو العماني فهو يتألف من ١٢ مقاتلة هجومية بريطانيـ ة مـ ن طـ راز "جاغوار" (بالاضافة إلى ١٢ أخرى تم التعاقد على شرائها مؤخرا"، إلى جانب ١٢ مقاتلة من طـ راز هـ وكر هنتر (تم الحصول عليها خلال اواسط السبعينات من الاردن بعد أن استغنى عنها الـ سلاح الجـ وي هنـ اك)، و

١٢ طائرة تدريب ومساندة من طراز "باك ـ ١٦٧ ستراتيكماستر". كما تستخدم القـوات العمانيـة صـواريخ بريطانية مضادة للطائرات من طراز "رابيير"، وصواريخ جو ـ جو أميركية من طراز "سايدوايندر".

وتعمل السلطات العمانية حاليا على تعزيز قوتها البحرية وذلك عن طريق الحصول علـى زوارق صـواريخ بريطانية من فئة "بروفينس" مسلحة بصواريخ فرنسية مضادة للسفن من طـراز "إكزوسـيه". وتـضاف هـذه الزوارق على زورقين من طراز "بروك مارين" مسلحين بصواريخ من الطراز نفـسه، و ٤ زوارق "بـروك مارين" مسلحة بمدافع، و ٣ سفن حراسة، و ٤ زوارق دورية ساحلية وسـفنية دعـم برمائيـة و ٣ حوامـات (هوفركرافت) وقد بلغت المصاريف الدفاعية العمانية لعام ١٩٧٩ حوالي ٨٨٠ مليون دولار.

البحرين: كانت البحرين أقل دول الخليج اهتماما بتطوير قدراتها العسكرية، حيث ما يزال حجم قواتهـا يعتبـر ضئيلا بصورة كبيرة اذا ما قورن بحجم غيرها من قوات الدول المجاورة. ويعود ذلك إلى صغر حجم الـبلاد وقلة عدد سكانها، بالاضافة إلى مجموعة من العوامل السياسية الداخلية والاقليمية. وقـد اقتـصرت الجهـود الدفاعية البحرانية خلال الآونة الأخيرة على شراء مصفحات فرنسية من طـراز "بانهـارد م ـ ٣"، وزوارق صواريخ من فئة "ت.ن.سي ـ ٤٥" مزودة بصواريخ فرنسية من طراز "إكزوسيه"، بالاضافة إلى عـدد مـن زوارق الدورية الساحلية المزودة بمدافع. كما حصلت القوات البحرانية مـؤخرا علـى صـواريخ مـضادة للطائرات سويدية الصنع من طراز "ز.ب.س ـ ٧٠".

٢ ـ السعودية

أ ـ الوضع الاستراتيجي

السياسة الدفاعية السعودية

العدد ـ ٣، ١٩٨٠/٣/١٣

أ ـ معطيات السياسة الدفاعية السعودية:

هناك العديد من المعطيات التي تشكل خلفية للسياسة الدفاعية السعودية وتحدد آفاقها، ومنها:

١ ـ حجم المملكة واتساع حدودها: اذ تزيد مساحة السعودية على مليوني كلم^2، أي ما يعادل ثلثي حجم شـبه القارة الهندية تقريبا، وهي أكبر بلدان منطقة الشرق الأوسط، باستثناء السودان. ومن ناحية فان حجمها الكبيـر وانتشار مدنها الرئيسية حول الأطراف والسواحل يعطيها عمقا استراتيجيا ومناعة إلى درجة ما ضـد امكانيـة التدخل العسكري الخارجي. ومن ناحية أخرى فأن وجود ١٣ دولة على محـيط حـدودها الخارجيـة (اذا مـا أخذنا دول الساحل الغربي للبحر الأحمر في الحسبان)، قد فرض على مخططي ومنفـذي الـسياسة الدفاعيـة السعودية توزيع مواردها العسكرية واهتماماتهم الأمنية فوق مساحة شاسعة من الأراضي. ولذلك فلقد أقيمـت سلسلة من القواعد والمنشآت في السنوات الأخيرة في أطراف المملكة الأربعة، ومنهـا مدينـة الملـك خالـد العسكرية في الشمال الشرقي، وقاعدة "تبوك" الجوية في الشمال الغربي، وقاعدة "خميس مشيط" فـي الجنـوب الغربي، وذلك بالاضافة إلى قواعدها البحرية في جبيل وجدة ومنشآتها العـسكرية المتعـددة قـرب الحـدود العمانية. وبالرغم من اتساع الأراضي السعودية فإن وجود أكثر الأهداف الحيوية ـ وبالأخص النفطيـة منهـا ـ في الجهة الشرقية للمملكة، قد سهل تركيز الدفاعات السعودية من جهة، وتحديد طبيعة الأهداف التي يمكـن

أن يطالها التدخل العسكري الخارجي من جهة أخرى. ومن أجل ردع أي عدوان مرتقب على هذه الأهـداف، فقد اهتمت المملكة بالحصول على أنواع متطورة من الدفاعات الجوية مثل الطائرات "ف ـ ١٥" والصواريخ المضادة للطائرات "هوك المحسن" و "روتال" و "شاهين" كما تم التركيز على بناء قوات برية متحركـة حـسنة التسليح (دبابات "م ـ ٦٠" و "أ.م.اكس ـ ٣٠" وصواريخ "تاو" و "دراغون" المضادة للدروع الخ..).

٢ ـ قلة الكثافة السكانية في المملكة: تتفاوت تقديرات عدد السكان بين ٤ و ٧ ملايين نسمة، بمـا فـي ذلـك اعداد كبيرة من غير السعوديين، وبالأخص اليمنيين. وترسم هذه الحقيقة إلى درجة كبيرة محدوديـة القـدرات العسكرية السعودية والبدائل المتاحة أمامها بالنسبة لنوعية القوات العسكرية التي يمكـن تطويرهـا، ذلـك لأن القلة العددية ونوعية الطاقة البشرية الموجودة لا تسمح بقيام جيش نظامي كبير وتدفع باتجاه تطـوير القـوات المختصة والمحترفة التي لا تحتاج إلى قاعدة بشرية ضخمة ـ أي سلاح الجو مـثلا. لـذلك فـان الاهتمـام السعودي بسلاح الجو مثلا. لذلك فإن الاهتمام السعودي بسلاح الجو (والدفاعات الجوية) يعكـس مـن ناحيـة الوضع الجغرافي ـ السياسي للمملكة، ومن ناحية أخرى الاستغلال العقلاني للطاقة السعودية البشرية، وذلـك بالاضافة إلى دور سلاح الجو الواضح في حماية بلد كبير الحكم منتشر الأطراف.

٣ ـ الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي القائم في المملكة: فقد طرأت تغييرات كبيرة علـى وضـع المملكـة الاجتماعي ـ الاقتصادي خلال السنوات القليلة الماضية. وقد أعطـت الخطـة الخمـسية الثانيـة (١٩٧٥ ـ ١٩٨٠) التي رصد لها مبلغ ١٤٢ مليار دولار (وتشير بعض التقديرات إلى أن كلفتها الحقيقـة بلغـت نحـو ١٨٠ مليار دولار)، الأولوية إلى بناء وتحديث المنشآت والمرافئ الحيوية وخطوط المواصلات، بما في ذلـك المشاريع العمرانية الداخلة ضمن نطاق المجهود العسكري (قواعد، مستشفيات، مراكز قيـادة الـخ). ويقـدر المبلغ الذي سيتم رصده للخطة الخمسية الثالثة المقبلة (١٩٨٠ ـ ١٩٨٥) والتي سيعلن عنها فـي شـهر أيـار المقبل، بين ٢٠٠ ـ ٢٥٠ مليار دولار. وهكذا فان عملية النهوض العسكري السعودي ترتبط ببرامج التنميـة الشاملة وهي جزء لا يتجزأ منها كما أنها تبقى عرضة لفوائدها والمحاذير التي تنطوي عليها وقد تـم تكثيـف المشتريات العسكرية خلال فترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٩ (التي بلغت حوالي ٩٠% من مجموع مـصروفات الـدفاع السعودية خلال العقدين الماضيين) مع تزايد وتيرة النمو الاقتصادي والزيادة في عائـدات الـنفط بعـد عـام ١٩٧٣.

وقد حاولت السعودية بدرجات متفاوتة من النجاح تكييف مشترياتها من الأسلحة مع معدل التطور في قاعـدتها الاقتصادية والاجتماعية، كما نالت البنية التحتية الاهتمام الأكبر على الصعيد العسكري، شأنها شـأن الجهـود المدنية في هذا المجال.

٤ ـ الوضع المتميز للمملكة على الصعيدين النفطي والاسلامي: تتميز السعودية عن سـائر الـدول النفطيـة الأخرى بامتلاكها لأضخم احتياطي مؤكد للنفط في العالم والبالغ نحو ٢٥% من مجموع الاحتياطي العـالمي. وبالاضافة فإن المملكة هي أكبر مصدر للنفط إلى الغرب وبالأخص الولايات المتحدة التي تستورد منها حاليـا ما يقارب ٢٠% من مجموع وارداتها النفطية. وتحدد هذه الثروة الهائلة الوضـع المتميـز للـسعودية علـى الصعيد الاستراتيجي العالمي كما تحدد لها إلى درجة بعيدة أولوياتها العـسكرية بالنـسبة لأمنهـا الـوطني.

وبالتالي فان المجهود العسكري السعودي قد انصب على ما يبدو على حماية النفط من التدخل الخارجي ومن امكانية التعطيل داخليا، وهو مجهود بقي بطبيعته ضمن النطاق الدفاعي وليس الهجومي. ومن هنا فان تنظيم القوات السعودية ونوعية الاسلحة التي حصلت عليها تتلائم اجمالا مع هذا التوجه، مع الاخذ بعين الاعتبار امكانية التطلع في المستقبل المنظور إلى تنمية قوة عسكرية لا تقتصر بالضرورة على الواجبات الدفاعية فحسب. ومن جهة أخرى فإن دور السعودية كحارس للأماكن المقدسة الأسلامية، وكون شبه الجزيرة العربية هي مهد الإسلام تضع المملكة في وضع متميز أيضا على صعيد العالم العرب والإسلامي كما تضيف حلقة جديدة على سلسلة الحلقات التي تحدد توجهات السياسية الدفاعية السعودية. هكذا فان التطلعات الإسلامية للسعودية قد أفرزت اهتمامات عسكرية داخل المنطقة العربية وخارجها. وعلى سبيل المثال فقد مولت السعودية صفقات عسكرية هامة في كل من الأردن ومصر واليمن والسودان والباكستان وماليزيا، كما أنها لعبت دورا هاما في حرب الصومال ضد أثيوبيا. وتشكل التطلعات الإسلامية "المعادية للشيوعية" أيضا الخلفية الأيديولوجية والسياسية لاقامة العلاقات العسكرية الوثيقة مع الغرب وبالأخص الولايات المتحدة.

نمو الجهود الدفاعية السعودية ومعضلاتها:

كانت المملكة تفتقد إلى أية قدرات عسكرية تذكر حتى منتصف الستينات. ولم تبدأ برامج التحديث العسكرية تأخذ زخمها حتى لحتدام الحرب الأهلية في اليمن وتصاعد الصراع الأيديولوجي والسياسي مع مصر الناصرية. وقد تركزت الجهود السعودية في المرحلة الأولى على تأمين الغطاء السياسي الخارجي وذلك عن طريق توطيد العلاقات مع بريطانيا والولايات المتحدة. وكانت الأولوية العسكرية السعودية في ذلك الحين تدعو إلى ضمانة الحماية الجوية لها، وقد تمت صفقة مع بريطانيا في آخر عام ١٩٦٥ تضمنت طائرات مقاتلة معترضة من طراز "لا يتننغ" وطائرات تدريب نفاثة وصواريخ م/ط "تندربيرد" كما أرسلت بريطانيا حينذاك سربا من مقاتلات "هنتر" للايفاء بالمتطلبات الدفاعية السعودية الآنية وسد الثغرات فيها وتعهدت كذلك بالأشراف على تدريب وتنفيذ النظام الدفاع الجوي السعودي. وبالإضافة وقعت السعودية على لتفاق مماثل مع الولايات المتحدة للحصول على شبكة رادارية وصواريخ "هوك" المضادة للطائرات. وقد شكلت هذه الصفقة فاتحة العلاقات العسكرية الحديثة بين المملكة وأميركا.

وفي السبعينات بدأت الجهود السعودي تنصب على شتى المجالات العسكرية فقد نالت كل من البحرية وكذلك قوات الحرس الوطني اهتماما خاصا في الآونة الأخيرة، مع الاستمرار على التشديد على القوات الجوية.

وتقدر أكلاف النشاطات الدفاعية السعودية خلال فترة ١٩٧٥ - ١٩٧٩ بما لا يقل عن ٥٤ مليار دولار. وقد تم التركيز على ناحيتين: أولا، التنويع النسبي لمصادر السلاح والمعدات العسكرية (مع لحتفاظ أميركا بدورها الأساسي) وثانيا، بناء وتطوير البنية التحتية العسكرية ومواردها البشرية. وقد بلغ مجموع قيمة ما أوصت عليه المملكة من أسلحة وخدمات دعم عسكرية من الولايات المتحدة خلال فترة ١٩٧٦ - ١٩٧٩، نحو ٢٢ مليار دولار، كان قد تم تنفيذ برامج عسكرية قيمتها حوالي ٥ مليارات دولار فقط من أصل هذا المجموع حتى نهاية العام الفائت. وتتضمن الأسلحة التي تم شراؤها من الولايات المتحدة بما في ذلك الأسلحة التي لا تزال تحت الطلب طائرات "ف - ١٥ إيغل" المتطورة، ومقاتلات "ف - ٥ تايغر" وطائرات النقل

"سي ـ ١٣٠" وناقلات جنود "م ـ ١١٣"، ودبابات "م ـ ٤٧" و "م ـ ٦٠"، وصـواريخ جـو ـ أرض مـن طراز "مافريك" و"هاربون" وصواريخ "دراغون" و"تاو" المضادة للدروع وصواريخ "هوك المحسنة" المـضادة للطائرات والسفن الصاروخية الحربية، وغيرها من الأسـلحة والمعـدات العـسكرية. وجـاءت المـشتريات العسكرية من بريطانيا بالمرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة. وتم الحصول على أسلحة ومعـدات منهـا بلغـت قيمتها ٥٢٥ مليون دولار بين عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧ بما في ذلك طائرات التـدريب النفاثـة "سترايكماسـتر" ومصفحات "فوكس" و "فيريت" والدبابات الخفيفة "سـكوربيون" ومركبـات "هـوفر كرافـت" مـن طـراز "س.ر.ن.٦" وغيرها من المعدات. وجاءت فرنسا بالمرتبة الثالثة فبلغت قيمة الصادرات العـسكرية الفرنـسية إلى السعودية خلال فترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧، حوالي ٢٣٠ مليون دولار، تضمنت مصفحات ودبابات "أ.م.أكـس ـ ٣٠" وصواريخ "كروتال" أرض ـ جو، وغيرها. وتم التوقيع مع فرنسا في الصيف الماضي علـى صـفقة جديدة كبيرة لم تعرف قمتها بعد، ستحصل القوات السعودية بموجبها على مزيد من دبابات "أ.م.أكـس ـ ٣٠" وصواريخ "شاهين" أرض ـ جو (وهي نموذج متحرك من صواريخ "كروتـال")، كمـا أن فرنـسا تعهـدت بتجهيز وتدريب ثلاثة ألوية مدرعة من الجيش السعودي النظامي.

وبالرغم من شراء أعداد كبيرة من الأسلحة والمعدات من هذه المصادر وغيرها (مثلا طائرات هليكوبتر مـن ايطاليا، ومصفحات من ألمانيا الاتحادية فان الاهتمام السعودي الأكبر قد تركز على تطـوير بنيتهـا التحتيـة العسكرية. فمن أصل مجموع قيمة المشتريات العسكرية من الولايات المتحدة والبـالغ ٣٥٤٧ مليـون دولار خلال فترة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٧ تم تخصيص مبلغ ٢٩٣ مليون دولار فقـط لـشراء المعـدت القتاليـة، و ٤٦٩ مليون دولار للمعدات العسكرية الاخرى غير القتالية (الشاحنات، أجهزة الاتصال، الرادارات الخ)، بينمـا تـم تخصيص ٢٧٨٥ مليون دولار للخدمات العسكرية الأميركية (تدريب وبناء المنشآت الـخ). ويقـدر أن ٦٠% من أصل مجموع المشتريات الدفاعية السعودية من أميركا خلال العقدين الماضيين، قد أنفق علـى الورشـات والتعمير العسكري، و ١٧% لأغراض التدريب، وحوالي ٢٠% فقط على العتاد القتالي.

ويبدور أذن أن المجهود الدفاعي السعودي هو مجهود طويل الأمد لا تلعب فيه مشتريات العتاد القتالي الـدور الأساسي في الوقت الحاضر. وانطلاقا من الواقع الاقتصادي ـ الاجتماعي في المملكة، فإن سياستها الدفاعيـة قد توجهت نحو ارساء قاعدة ثابتة لقدراتها العسكرية تستطيع الارتقاي من خلالها إلـى قـدرة قتاليـة أعلـى ومصداقية عسكرية أكبر في المستقبل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن السعودية قد وجدت نفسها في موقع خلفـي بالمقارنة مع أكثر الدول العربية الأخرى التي تتمتع بقدرات عسكرية عالية. وكانت كل من مـصر، وسـوريا والعراق (والاردن إلى درجة أقل) قد بدأت برامج التحديث عند حوالي منتـصف الخمـسينات، وقـد تنامـت قدراتها بشكل مطرد ومتدرج نسبيا في وقت كانت الجهود العسكرية السعودية راكدة إلى حد ما، وبالرغم مـن أن المشاريع الطويلة الأمد التي تستهدف تطوير البنية التحتية تبقى ضـرورة لا غنـى عنهـا فـان معـضلة السعودية هي أنها تحتاج إلى الحد الادنى من المصداقية القتالية في المدى القصير.

وهكذا فكلما طالت المشاريع الطويلة الأمد، كلما أصبح من الصعب تحديد مدى ملاءمة الأسـلحة التـي يـتم الحصول عليها الآن في التصدي للظروف الآنية أو المستقبلية. وفي بعض الأحيـان فقـد نجحـت الـسعودية

بتكييف قدراتها الذاتية مع متطلباتها العسكرية الحالية ويبدو ذلك واضحا بالأخص بالنـسبة لمقـاتلات "ف ـ ٥ ي تايغر" التي حصلت على ٩٤ طائرات منها (بما في ذلك ٢٤ طائرة تدريب). وقد أدخلـت تحـسينات علـى هذه الطائرة بالنسبة لأجهزة التحكم النارية فيها وقدرتها على حمل صواريخ "مافريك" جو ـ أرض، ممـا زاد من فعاليتها بشكل ملحوظ. وهكذا يكون قد تم تحويل طائرة دفاعية غير متطورة نسبيا إلى قاذفة مقتالة قـادرة على مواجهة ظروف المعركة الجوية الحديثة إلى حد ما. ولكن المعضلة الـسعودية تعـود لتظهـر بالنـسبة لطائرات "ف ـ ١٥ ايغل" المتطورة مثلا. وكانت الولايات المتحدة قد وافقت عام ١٩٧٨ على تزويد المملكـة بـ ٦٠ طائرة من هذا النوع (بما في ذلك ١٢ طائرة تدريب) إلا أنه لن يستكمل ادخالها إلى الخدمة قبـل عـام ١٩٨٤. وفي نفس الوقت فأن وزارة الدفاع الأميركية قد قدرت أن سلاح الجـوي الـسعودي سـيحتاج إلـى مساعدة تقنية وفنية بالنسبة لهذه الطائرات حتى عام ١٩٩٣. أي بعد حوالي ١٥ عامـا مـن دخـول الطـراز المذكور إلى الخدمة الفعلية في إسرائيل. وبالاضافة فإن المصادر السعودية نفسها قد أعلنت أن طـائرات "ف ـ ١٥" لن تكفي للأغراض الدفاعية لأن "عددها قليل بالنسبة لحجم المملكة واتساع أراضيها".

لكن هذه المصادر أضافت أن سلاح الجو السعودي لا يستطيع استيعاب أكثر من هذا العدد مـن طـائرات "ف ـ ١٥" في الوقت الحاضر.

ان مشكلة التعامل مع الأسلحة المتقدمة لا تقتصر على السعودية فحسب، بل تعاني منهـا أكثـر دول العـالم الثالث. وتكمن المعضلة الأساسية في أن هذه الأسلحة تتطلب وقتا وجهدا كبيرين حتى يتم دمجها فـي القـوات المسلحة بشكل فعال، بينما تزيد سرعة التطورات في حقل التكنولوجيا العسكرية على معدل الاسـتيعاب عنـد الطرف المستورد لها. وهكذا فان هنالك خطراً من أن تكون الأسلحة "المتقدمة" قد أصبحت "قديمة" نسبيا عنـد دخولها الخدمة الفعلية. وهذه مشكلة تواجهها أكثر الدول التي تستورد التكنولوجيا ولا تلعـب أي دور أساسـي في تطويرها. ومن جهة أخرى فان التركيز على البنية التحتية واستثمارها بشكل عقلاني هي ضرورية حيويـة من أجل المساهمة في رفع مستوى الاستيعاب التقني ومجاراة التطورات في التكنولوجيا. ولذلك فـان التجربـة السعودية في هذا المجال تختلف عن غيرها من التجارب المماثلة، وبالأخص تلك التي تمت خلال عهـد الـشاه في ايران. وكان برنامج الشاه العسكري قد تركز بالأساس على شراء العتاد والأسلحة مما خلق تبايناً واضـحاً بين قدرة القاعدة التحتية الإيرانية على استيعاب السلاح المتطور وبين معدل شراء هذه الأسلحة. وفـي نفـس الوقت فان الجهود السعودية الرامية إلى تطوير قاعدتها الاجتماعية والاقتصادية تتطلـب هـي أيـضاً دعمـا خارجيا كبيرا وهذا قد يكون من شأنه التأثير على البدائل المتاحة أمامها في حـال تعـرض مـصالحها مـع الأطراف التي تساهم في عملية نهوضها العسكري وبالأخص الولايات المتحدة.

ومع أن السعودية قد اهتمت مؤخراً بالوصول إلى الحد الأدنى من الاستقلالية التسليحية عـن طريـف تمويـل مشاريع التصنيع العسكري العربي، فإن ذلك بالرغم من مساهمته في رفع مستوى الاستيعاب التقني، لا يـشكل الجواب الكامل على معضلة التكنولوجيا المستوردة.

المهمات المحتملة لطائرات "أواكس" في السعودية

العدد ـ ٩، ١٩٨١/١١/٩

لا يشكل قرار الولايات المتحدة القاضي بارسال ٤ طائرات رصد وانذار استراتيجي مبكر من طـراز "بوينـغ إي ـ ٣ أواكس" إلى منطقة الخليج سابقة أولى. فقد سبق لهذه الطائرة أن اسـتخدمت فـي منطقـة الـشرق الأوسط خلال مناسبات سابقة، كان أهمها الاشتباكات التي دارت على حدود اليمنين في العام الماضي، والتـي أرسلت الولايات المتحدة أثناءها طائرتي "أواكس" من أجل المرابطة في الـسعودية بهـدف مراقبـة تطـور الأوضاع العسكرية هناك.

وأثر أحداث أفغانستان واحتجاز الرهائن الاميركيين في إيران، قامت الإدارة الأميركية بتركيز طـائرتين مـن هذا الطراز في مصر، حيث رابطتا في قاعدة "قنا" الجوية، إلـى جانـب نحـو ٤٠٠ خبيـر وتقنـي مـساند، وطائرتي نقل من طراز "سي ـ ١٣٠ هيركوليز" تم تخصيصهما لدعم الوحدة المذكورة. وقد قامت الطائرتـان انطلاقا من القاعدة المصرية طيلة الأشهر الماضية بتنفيذ طلعات استطلاع ومراقبة استراتيجية فـوق منطقـة الخليج العربي والمحيط الهندي بصورة دورية ومنتظمة.

وقد بررت الإدارة الأميركية قرارها الأخير بإرسال الطائرات الأربع للمرابطـة فـي الأراضـي الـسعودية (مرافقة بنحو ٤٠٠ ـ ٥٠٠ عنصر مساند) بانه يستهدف حماية منافذ الامدادات النفطية على ضوء المواجهـة العسكرية الراهنة بين العراق وإيران، إلى جانب كونه خطوة وقائية ضد أي عمل عسكري محتمل موجه ضـد منابع النفط الخليجية. كما أكدت الولايات المتحدة في هذا المجال بأن ارسال الطائرات قد تم بناء علـى طلـب سعودي رسمي. وفي حين أن المعلومات الصادرة عن الأميركيين تركز على أن الطـائرات الأربـع سـوف تستخدم بالتنسيق مع السلاحين الجويين في كل من الـسعودية وعمـان، عـن طريـق مـدهما بالمعلومـات الاستراتيجية اللازمة لمراقبة الأعمال الهجومية الموجهة ضد أراضيهما، وإدارة عمليات التصدي التـي قـد يضطر السلاحان إلى القيام بها في مواجهة ذلك، فان هذا الهدف المحلي يبدو ثانويا بـالنظر إلـى تـرجيح أن المهمة الحقيقية للطائرات تكمن في التنسيق مع القوات الجوية الأميركية التابعة للوحدات البحرية المتمركـزة في منطقة الخليج وبحر العرب، والتي تشتمل حاليا على حاملتي طائرات تحمل كل منهمـا نحـو ٩٠ ـ ١٠٠ مقاتلة وقاذفة. فقد سبق للرئيس الأميركي كارتر أن أكد ان بلاده "ستفعل أي شيء لضمان بقاء مضيق هرمـز مفتوحا في وجه الملاحة النفطية الدولية". وبالتالي فانه يصبح من الممكن القول بأن الولايات المتحدة قـد تلجـأ ربما إلى التدخل العسكري المباشر اذا ما شعرت بخطر ما يتهدد المضيق المذكور.

ويمكن لطائرتين من طراز "أواكس" بحكم مدى عمل رادارها وأجهزتها الكاشفة والذي يقدر بنحو ٤٠٠ كلـم، أن تتحكما بأجواء منطقة الخليج بكاملها تقريبا، وذلك من الجبهتين الجنوبية ـ الشرقية (عمان مثلا) والـشمالية ـ الغربية (السعودية). وهي في هذه الحالة تكون قادرة على رصد ومتابعة التحركـات العـسكرية المحيطـة بالمنطقة، بما فيها أية تحركات سوفياتية محتملة، وابلاغ الوحدات الجوية الأميركية عنها بصورة مبكرة تفـسح لها المجال أمام الانطلاق والتصدي لها ضمن مهلة زمنية قصيرة نسبيا. ومن جهة أخرى، فان باستطاعة هـذه الطائرات تنسيق عمليات القصف الجوي الأميركية في المنطقة وادارتها. أما التعاون مع الطيرانين الـسعودي

والعماني (أو أي طيران آخر في المنطقة) فهو مواجه بالعديد من الصعوبات التقنية والعملياتية، وخاصة على صعيد افتقار البلدين للبنية العسكرية التحتية الضرورية لقيام مثل هذا التعاون بين نظام متطور كطائرات "أواكس" وأسراب الاعتراض والمطاردة المحدودة الفاعلية (تستخدم السعودية مقاتلات بريطانية قديمة من طراز "لاتيننيخ" في حين تعتمد عمان على مقاتلات "جاغوار" المخصصة أصلا لمهمات القصف التكتيكي). وفي حال انتظار تسلم السعوديين لمقاتلات "ف – ١٥" الأميركية وادخالها إلى الخدمة الفعلية من جهة، وبناء الأنظمة التحتية الضرورية من جهة أخرى، فان ذلك ستطلب العديد من الأشهر، ان لم يكن سنوات، مما يعني أن الوجود العسكري الأميركي في البلاد سيصبح وجوداً دائما غير مرتهن مباشرة بالمواجهة العراقية – الإيرانية كما تحاول الولايات المتحدة التأكيد حاليا.

انعكاسات الغارة الإسرائيلية على الوضع الاستراتيجي السعودي

العدد – ١٩٨١/٧/١١،٢

يصعب الفصل ما بين الهجوم الذي شنته طائرات سلاح الجو الإسرائيلي على المفاعل النووي العراقي، وبين ما يمكن أن يترتب على مثل هذا العمل الهجومي من انعكاسات وآثار علىالأوضاع السياسية والاستراتيجية السعودية عموماً، وفيما يتعلق بمسائل الأمن والدفاع فيها على الاخص. وقد كان من شأن طبيعة الغارة الجوية الاسرائيلية والطريقة التي اتبعت في تنفيذها جعل السعودية على علاقة مباشرة بهذا الموضوع من أساسه، وذلك على أكثر من مستوى. فمن جهة، لقد نفذت الطائرات الإسرائيلية عمليتها عبر اختراق الأجواء السعودية أثناء توجهها نحو هدفها ثم خلال عودتها منه، حيث حلقت في تلك الأجواء مسافة عدة مئات من الكيلومترات قامت خلالها بتضليل وسائل الرصد والمراقبة السعودية والتشويش عليها. ومن جهة أخرى، وربما كان هذا هو الأهم، فان مجرد قيام اسرائيل بمهاجمة أراضي دولة عربية لا تمتلك معها حدوداً مشتركة (كما العراق والسعودية) وضربها للمنشآت الحيوية التابعة لتلك الدولة بحجة أنها تشكل خطرا محتملا أو مستقبليا على الأمن الإسرائيلي، من شأنه أن يضع كافة الأهداف العربية ذات الأهمية الاستراتية المماثلة في موع واحد من حيث اعتبارها على الدوام بمثابة أهداف محتملة للهجمات الإسرائيلية، سواء كانت تلك الهجمات ذات طابع وقائي / استباقي، كما كانت الحال مع الهجوم على المفاعل العراقي، أم هجمات مضادة / انتقامية، كما يمكن أن يحدث في المستقبل مثلا ضد أي منشآت سعودية هامة بدءا من القواعد الجوية والبحرية والمجمعات العسكرية التي يجري العمل على بنائها هناك في الوقت الحاضر، ووصولا إلى المنشآت النفطية بالذات.

وعلى هذا الأساس، فانه يصبح بالامكان تحديد آثار العملية الإسرائيلية الهجومية على المسألة الدفاعية والأمنية في السعودية عبر التركيز على النقاط الأساسية التالية:

إظهار ضعف القدرة السعودية العسكرية: لقد أظهرت الغارة الإسرائيلية بوضوح عدم كفاية الوسل الدفاعية السعودية في مواجهة احتمالات العدوان الخارجي، ولا سيما في مجال العمليات الجوية. وعلى الرغم من أن الروايات ما تزال متضاربة حول كيفية تمكن الطائرات الإسرائيلية من اختراق الأجواء السعودية والتحليق فيها لمدة طويلة نسبيا دون أي اعتراض، فان ما يمكن استخلاصه من ذلك هو أن نظام الدفاع الجوي

السعودي، سواء كان ذلك في مجال الرصد والمراقبة أم في مجال الاعتراض والمطاردة، لم يتمكن من كشف الطائرات الإسرائيلية، أو على الأقل من التحقيق من هويتها بعد كشفها واستجوابها. وحتى في حال صحة المعلومات التي افادت عن قيام الطيارين الإسرائيليين بتضليل أنظمة الرصد السعودية عن طريق ايهامهم بأنهم أردنيون، أو أنهم يحلقون في طائرات مدنية، فان ذلك لا ينفي حقيقة عدم قيام الطائرات السعودية بالتحقق من مثل هذا الادعاء عن طريق التحليق ومرافقة الطائرات "المجهولة" أثناء اجتيازها للاجواء السعودية، كما تقضي بذلك مبادئ حماية المجال الجوي في مختلف أنحاء العالم. وبالطبع فان وجود مثل هذه الثغرة الهامة في القدرات الدفاعية السعودية يعني بأن تلك البلاد سوف تكون معرضة في أي وقت من الأوقات لأخطار الاعتداء عليها دن امتلاك الوسائل الكفيلة بردع مثل هذه الاعتداء أو مواجهته بشكل فعال.

مخاطر الاعتماد على الأمن المستعار: والتساؤل البارز الآخر المتعلق بقدرات الدفاع السعودية انما يتركز حول الدور الذي يحتمل بأن تكون طائرات "أواكس" الأميركية العاملة هناك قد لعبته على صعيد كشف الطائرت الإسرائيلية أو عدم كشفها. فقد كان الهدف الرئيسي وراء دعوة طائرات "الأواكس" الأميركية الأربع للمرابطة في السعودية الاستفادة من قدراتها لحماية الأجواء السعودية والابلاغ عن أية تحركات جوية معادية تهدف إلى اختراقها. غير أن مثل هذا الامر لم يتحقق أثناء تنفيذ اسرائيل لاغارتها على المفاعل العراقي، الأمر الذي يثير تساؤلات هامة حول دور ومهمات تلك الطائرات هناك. وعلى الرغم من أن المصادر الأميركية قد حاولت تبرير عدم التقاط الطائرات الإسرائيلية بالقول أنه لم يكن في الجو آنذاك سوى طائرة أواكس واحدة كانت تحلق فوق الخليج، مما وضعها خارج نطاق المسافة التي تمكنها من كشف الطائرات الإسرائيلية، فان ذلك يصعب الأخذ به كتبرير حقيقي لعدة أسباب أهمها أن الافتراض بقدرة الطائرات الأميركية على حماية الاجواء السعودية يصبح في غير محله اذا لم تكن تلك الطائرت قادرة فعلا على تأمين تلك الحماية فوق كافة الأراضي السعودية وفي جميع الأوقات. وبالتالي فان وجود "الأواكس" الأميركية هناك يصبح دون مبرر من الأساس.

أما في حال الأخذ بالافتراض الآخر والقائل بأن طائرات "أواكس" الأميركية قد تمكنت فعلا من كشف الغارة الإسرائيلية دون أن تقوم بابلاغ ذلك للسلطات السعودية، فان مثل هذا الأمر يطرح عندئذ تساؤلات أساسية لا تتعلق بالدور الحالي لتلك الطائرات فحسب، بل وفي الجانب الذي قد تأخذه في حال اندلاع أي مواجهات عسكرية عربية - إسرائيلية مستقبلية.

وضع المنشآت النفطية السعودية ضمن مدى التهديد الإسرائيلي:

لقد أثبتت الغارة على مفاعل "أوزيراك" بأن سلاح الجو الإسرائيلي قادر على تنفيذ أعمال القصف والهجوم الأرضي ذات الطابع الاستراتيجية وعلى مسافات بعيدة يزيد قطر دائرتها العملياتية على ألف كلم أو أكثر. ويمكن هنا المقارنة بين المسافة التي قد يترتب على الطائرات الإسرائيلية قطعها في حال أرادت مهاجمة الأهداف السعودية النفطية بالقرب من ساحل الخليج العربي، وبين المسافة التي قطعتها تلك الطائرات فعلا خلال عملياتها ضد المفاعل العراقي، والبالغة حوالي ١٢٠٠ كلم في الاتجاه الواحد (أي ما مجموعة نحو ٢٤٠٠ كلم ذهابا وايابا). ويتضح عندئذ بأن المسافة التقريبية المقابلة بين اسرائيل ومواقع النفط السعودية لا

تزيد على ذلك كثيراً، اذ انها قد تشتمل في حالة نظرية على اضطرار الطائرات من طـراز "ف ـ ٤ فـانتوم" و "ف ـ ١٦ فالكون" الهجومية عند تزويدها بحمولات منخفضة، أو حتى مـع حملهـا لحمـولات هجوميـة نموذجية (طنان من القنابل مثلا لكل طائرة، كما كانت الحال مع الطائرات المغيرة على العراق)، وذلك علـى أن يتم تموينها بالوقود أثناء التحليق مرة واحدة أو مرتين (وهي بدورها قدرة متوافرة لإسرائيل). أمـا مـدى مقاتلات "ف ـ ١٥" التي قد تستخدم لتأمين الحماية الجوية للطائرات الهجومية فانه يصل فـي حالـة حملهـا لخزانات وقود اضافية إلى ١٦٥٠ كلم. وهكذا، فان المنشآت النفطية السعودية تصبح عندئـذ معرضـة فعـلا لخطر الهجمات الجوية الإسرائيلية التي قد تشن عليها اذا ما استدعت المصالح الإسرائيلية ذلك في ظرف مـن الظروف.

على صعيد العلاقات السعودية ـ الأميركية: لقد بات من الواضح بأن موقف الإدارة الأميركية مـن الغـارة الإسرائيلية لن تتعدى الإدانة اللفظية المخففة، وذلك في الوقت الذي ظهر فيه انطباع مفاده بـأن تلـك الغـارة سوف يكون من شأنها تقوية الموقف السعودي الهادف إلى الحصول على طائرات "أواكس" ومعـدات دفـاع جوي أخرى متقدمة من الولايات المتحدة من أجل تعزيز قدراتها على هذا الصعيد. غير أن ذلك الانطباع لـم يستمر طويلا. فعلى الرغم من ظهور ضعف القدرات الدفاعيـة الـسعودية بوضـوح مـن خـلال الغـارة الإسرائيلية، فان مسالة تزويد السعوديين بما يطالبون الحصول عليه من أسلحة لم تحـسم بعـد علـى الـصعيد الأميركي، بل وعلى العكس من ذلك، فان احتمالات موافقة الكونغرس على الصفقات المتعلقة بهذه الأسـلحة تبدو متناقصة باستمرار. وفي الوقت الذي تؤكد فيه إدارة الرئيس ريغان عن عزمها علـى تزويـد الـسعودية بالأسلحة المطلوبة (وهي أسلحة يراد منها تحديدا سد الثغرات التي أثبتت الغـارة الإسـرائيلية وجودهـا فـي منظومة الدفاع الجوي السعودي)، فان أوساط مجلسي الشيوخ والنواب تبدو أكثر اصارا من أي وقت مـضى على معارضة الصفقة والغائها. وقد وصل الامر بأحد أعضاء مجلس الشيوخ إلى القول بأن الـرئيس ريغـان "سوف يكون قد ارتكب أفدح خطأ في تاريخ تسلمه الحكم اذا ما أصر على تقديم هذه الصفقة إلى الكـونغرس من أجل المصادقة عليها". وفي تطور لاحق حول هذه المسألة علم بأن ٥٤ عضوا من أعضاء مجلس الـشيوخ في صفوف الحزبين الأميركيين قد وقعوا على عريضة يطالبون فيها بالغاء هذه الصفقة. ويزيـد هـذا العـدد بأربعة شيوخ عن الحد الأدنى المطلوب للتصويت على قرار نهائي بهذا الشأن.

ومن الجدير بالذكر أن هذه المعارضة الشديد من جانب الكونغرس (وأوساط داخل إدارة ريغان نفـسها) تـأتي في وقت تؤكد فيه الإدارة على أن الأسلحة المطلوبة سوف يتم تسليمها ضمن شروط قاسية جدا لا يمكـن لهـا معه أن تشكل أداة عسكرية حقيقة ضد اسرائيل، مع التركيز أيضا على حتمية الاعتماد السعودي بـشكل شـبه كامل على الدعم الأميركي التقني والبشري من أجل تشغيل تلك الأسلحة واستخدامها، الأمر الذي يعني عمليـا بأن السعودية سوف تبقى "تحت رحمة" الولايات لامتحدة على صعيد استخدام تلك الاسلحة وفي وجه مـن قـد يتم ذلك. ومن جديد، فان ذلك يعيدنا إلى ما كنا قد أشرنا إليه حول مخاطر الاعتماد علـى الأمـن المـستعار، والذي أثبتت الغارة الإسرائيلية الأخيرة بأنه قد لا يؤمن بالضرورة الاستجابة للمتطلبات الدفاعيـة المـشروعة لأي طرف من الأطراف، الذي يحتم ابراز التساؤل الأساسي حول طبيعة التعاون العسكري والاسـتراتيجي ـ

الذي يفترض بأنه قائم بين الولايات المتحدة والسعودية، وحول جدوى ذلك التعاون وفاعليته في تحقيق الأمـن السعودي المطلوب.

ب ـ الجهود والعلاقات التسليحية

محاولة رفع مستوى مقاتلات "ف ـ ١٥" السعودية

العدد ـ ١٩٨٠/٧/١١،٣

يبدو أن إدارة الرئيس كارتر تفضل تأجيل البت بمسألة تعزيز القدرات التقنية والعمليـة لمقـاتلات "ف ـ ١٥ إيغل" المقرر تسليمها إلى سلاح الجو السعودي إلى ما بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية في الخريف المقبـل. وتحاول الإدارة في الوقت الحاضر اقناع المسؤولين السعوديين بالموافقة على تأجيل تقديم الطلبـات الرسـمية الخاصة بالحصول على المعدات اللازمة لتنفيذ برنامج التعزيز الجوية مؤكدة في الوقت نفسه علـى ضـرورة عدم اعتبار مثل هذا التأجيل كمؤشر على احتمال رفض تزويد السعودية بالمعدات المطلوبة، أو علـى الأقـل بالقسم الأكبر منها. وقد فسرت الأوساط الحكومية الأميركية موقفها هذا بأنه نابع مـن الرغبـة فـي تجنـب المواجهة المحتملة بين الإدارة والكونغرس حول تنفيذ هذه الصفقة، وخاصة في ضوء المعارضة القوية التـي يبديها المؤيدون لإسرائيل ضد أي خطوات تهدف إلى زيادة القدرات القتالية السعودية بشكل يؤدي إلى "تهديـد" أمن هذه الأخيرة.

ويذكر بأن الولايات المتحدة كانت قد وافقت عام ١٩٧٨ على بيع السعودية ٦٠ طائرة مقاتلة مـن طـراز "ف ـ ١٥ إيغل" (بما فيما ١٢ طائرة من طراز "ف ـ ١٥ ب" ذات المقعـدين والمخصـصة للتـدريب)، وذلـك ضمن "صفقة الطائرات الثلاثية" التي اتفق بموجبها على تزويد مصر بخمسين مقاتلة من طـراز "ف ـ ٥ إي تايغر" (وهو الأمر الذي لم يتم فيما بعد)، واسرائيل بـ ٧٥ مقاتلـة "ف ـ ١٦" و ١٥ مقاتلـة اضـافية مـن طراز "ف ـ ١٥" (تضاف إلى ٢٥ طائرة كانت اسرائيل قد حصلت عليها بموجب صـفقة سـابقة). وتقـول المصادر الأميركية بأن الاتفاق تضمن آنذاك عدم تزويد المقاتلات السعودية بعدد من الأجهزة والمعدات التي تحتوي عليها عادة الطائرات الأميركية والإسرائيلية من طراز "ف ـ ١٥"، وخاصة تلـك التـي تمكـن تلـك الطائرات من تنفيذ مهمات هجومية على مسافات بعيدة. غير أن السعودية تقدمت في أواسط حزيـران (يونيـو) الماضي بطلب إلى الحكومة الميركية من أجل تجهيز تلك الطائرات بالمعدات المذكورة، وذلـك قبـل البـدء بعملية تسليمها إلى سلاح الجو السعودي في أواخر العام الحالي. وقد تضمن الطلب السعودي الحصول علـى المعدات التالية:

خزانات الوقود الإضافية التي يتم تركيبها على جانبي هيكل الطائرة، مما يمكنها من الاستغناء عـن ضـرورة حمل خزانات وقود تحت الجناحين، ويفسح المجال أمام استخدام نقاط التعليق هنـاك لحمـل أسـلحة اضـافية. وتعرف الخزانات الجانبية باسم "فاست باك" (Fast Pack) وهي ترفع المدى القتالي النموذجي للطـائرة فـي مهمات المطاردة والاعتراض من ٧٢٥ كلم إلى حوالي ١٢٥٠كلم.

علاقات تسليح متعددة (Multiple Racks)، بدلا من العلاقات الفردية الحالية وتتمتع هذه العلاقـات بأهميـة كبيرة على صعيد تسليح الطائرة، اذ يصبح بالامكان بواسطتها تحميل المقاتلة بكامل قـدرتها مـن المعـدات القتالية، وخاصة في المهمات الهجومية.

صواريخ جو ـ جو من طراز "سوبر سايدوايندر ـ ٩ ل"، وهو أحدث طـراز مـن الـصواريخ الأميركيـة المخصصة لمهمات القتال الجوي التلاحمي. ولا يستخدم سلاح الجو السعودي حاليـا سـوى صـواريخ مـن طراز "سايد وايندر ـ ٩ جي" الأقل تطورا وفاعلية.

طائرات صهريج (تموين جوي بالوقود) من طراز "ك. سي ـ ١٣٥" التي يمكن استخدامها مـن أجـل إطالـة المدى العملي للمقاتلات بشكل ملموس. وتمتلك السعودية حاليا طائرات صهريج من طـراز "ك.سـي ـ ١٣٠ هيركوليز" تستخدمها لتموين المقاتلات من طراز (ف ـ ٥) بالوقود أثناء التحليق.

وتركز المصادر الأميركية على أن ادخال هذه التعديلات على الطائرات السعودية سـيجعلها موجهـة بـشكل رئيسي ضد إسرائيل، وخاصة في مجالي المدى القتالي، والقدرة على حمل المعدات الهجومية. وينطبـق هـذا بشكل خاص على خزانات "فاست باك" التي ستمكن المقاتلات السعودية من بلوغ الأجـواء الإسـرائيلية مـن قواعد موجودة حاليا في الحجاز ونجد، وليس بالضرورة انطلاقا من قاعـدة "تبـوك" الـشمالية القريبـة مـن اسرائيل، والتي كان عدم تركيز مقاتلات "ف ـ ١٥" فيها شرطا أساسيا من الشروط الأميركيـة والإسـرائيلية حين تمت الموافقة على تزويد السعودية بتلك المقاتلات.

إلا أن تنفيذ البرنامج السعودي، اذا ما وافقت الولايات المتحدة على كافة بنوده، لن يؤدي في الواقـع إلا إلـى وضع المقاتلات السعودية من طراز "ف ـ ١٥" في المستوى العملي والتقني العام المحـدد للمقاتلـة، وهـو المستوى الذي تتمتع به كافة الطائرات الأخرى العاملة حالي من هذا الطراز في كل من الولايـات المتحـدة وإسرائيل (بالاضافة إلى اليابان التي ستحصل عليها قريبا).

جهود التسلح السعودية وردود الفعل الإسرائيلية

العدد ـ ١٩٨١/٢/٣،٢٦

ذكرت الاذاعة الإسرائيلية مؤخرا نقلا عن ناطق حكومي: "إن اسرائيل سوف تتوقف من الآن فـصاعدا عـن ابداء الاعتراضات العلنية على صفقات بيع الأسلحة الأميركية إلى المملكة العربية السعودية".

وأضافت الإذاعة بأن هذا المبدا قد تم استخلاصه بنتيجة المناقشات التي جرتها الحكومـة بهـذا الـشأن بعـد الموافقة على زيارة وزير الخارجية الإسرائيلية اسحق شامير المقررة إلى واشنطن خلال الأسبوع الثالث مـن شهر شباط (فبراير) الحالي. وقالت الإذاعة "ان اسرائيل ستكف عن التوجه إلى الرأي العـام الأميركـي فـي قضايا بيع الأسلحة، كما أنها لن تلجأ إلى استخدام جهود أعضاء مجلس الشيوخ المؤيدين لإسرائيل فـي مثـل هذه المسائل. إلا أنها ستستمر في ابلاغ الحكومة الأميركية عبر الوسائل الدبلوماسـية مباشـرة عـن أسـباب معارضتها لأي صفقات تسليح أميركية ـ سعودية تنظر اليها كمصدر تهديد محتمل لأمنها. كما أن إسـرائيل تحتفظ بحقها في التحفظ على عقد مثل هذه الصفقات".

ويأتي هذا الموقف الإسرائيلي بعد أيام قليلة من تلميح وزير الدفاع الأميركي كاسـبر واينبرغـر بـأن إدارة الرئيس ريغان قد توافق على الطلبات المتعلقة برفع المستوى العملياتي لمقـاتلات "ف ـ ١٥ إيغـل" المتفـق على بيعها لسلاح الجو السعودي. وكانت الإدارة الأميركية السابقة قد امتنعت عن البت بمصير هذه الطلبـات مفضلة تأجيل المسألة لما بعد الانتخابات الرئاسية. وتتضمن الطلبات الـسعودية تجهيـز مقـاتلات "ف ـ ١٥" بخزانات وقود خارجية اضافية كفيلة بزيادة مداها القتالي من حوالي ٨٥٠ كلم إلى ما يقارب ١٦٥٠ كلم، إلـى جانب تزويدها بقدرات على تنفيذ مهمات القصف والهجوم الأرضي عبر تجهيزها بعلاقـات تـسليح متعـددة صالحة لحمل صواريخ جو ـ أرض وقنابل انزلاقية وموجهة. ولـم يوضـح واينبرغـر تفاصـيل القـرار الأميركي المرتقب مكتفيا بالقول "أننا نريد أن تكون مقاتلات ف ـ ١٥ السعودية فعالـة قـدر مـا تـستلزمه احتياجاتهم الدفاعية..". غير أن بعض المصادر الغربية يؤكد بأن الموافقة الميركيـة سـوف تقتـصر علـى النواحي المتعلقة بزيادة مدى الطائرات السعودية وربما بتزويدها بنقاط تعليق خاصة بحمل صـواريخ جـو ـ جو من طراز "سايد وايندر ت ٩ ل" (وهي صواريخ تشكل أصلا جزءا مـن تـسليح هـذه المقـاتلات، إلا أن الطائرات السعودية لم تكن مجهزة للتزود بها)، دون أن تشتمل على تعزيز القدرات الهجومية لتلك الطـائرات. وتذهب هذه المصادر إلى القول بأن ذلك كان أحد الأسباب الرئيسية وراء سحب اسرائيل لاعتراضـها حيـال هذه المسألة.

وعلى صعيد آخر، فأن وسائل الإعلام الإسرائيلية لم تتطرق في اعلانها الأخير إلـى الأنبـاء المتحدثـة عـن احتمال عقد المانيا الغربية لصفقة تسلح هامة مع المملكة العربية السعودية، وذلك بعد أن كان وزير الخارجيـة الإسرائيلي قد وصف له بأنه "عار". وقد مارست إسرائيل خلال الأسابيع الماضية ضغوطاً كبيرة فـي محاولـة لمنع التوصل إلى عقد الصفقة المحتملة. كما أن هذا الموضوع كان مدار نقاش واسع داخل الأوساط الـسياسية الألمانية نفسها، حيث أعرب الكثير من الأطراف (بما فيها جهات داخل حزب المستشار شميت الحـاكم) عـن معارضتها لتزويد السعودية بالأسلحة. وقد دفعت هذه المواقف بالحكومة الألمانية إلى الإعـلان عـن تأجيـل اتخاذ قرار نهائي حيال هذه المسألة وذلك بانتظار الانتهاء من مناقشة امكانية ازالـة الـسعودية عـن لائحـة "المناطق المتوترة" التي يحرم الدستور الألماني بيع الأسلحة اليها. ويشكل هذا الأمر في حال تحقيقـه الخطـوة الرسمية الأولى نحو عقد أي اتفاق نهائي بين البلدين وقد أدخل التصريح الذي أدلى به شمعون بيـريس زعـيم حزب العمل الإسرائيلي المعارض عنصرا جديدا على النقاش الدائر. فقد أعلن بيريس فـي مـؤتمر صـحفي عقده في بون عند اختتام زيارة قام بها لألمانية الغربية مؤخراً "أننا لا نزال نعارض تزويد الـسعودية بأسـلحة المانية، غير أننا نعرف بأن اسرائيل لا تستطيع منع دولة من بيع أسلحة إلى دولة أخرى. وفـي المقابـل فـأن علينا ابلاغ الحكومة الألمانية بأن اسرائيل لا يمكن أن تتحمل خللا في ميزان القوة في المنطقة، وهي ستـسعى بالتالي إلى تصحيح مثل هذا الخلل عبر الحصول على احتياجاتها من الأسلحة من مختلف المصادر بمـا فيهـا المانيا الاتحادية نفسها". وقد اعتبر موقف بيريس هذا بأنه اشارة صريحة إلى أن اسرائيل قد توافق في النهايـة على عقد الصفقة الألمانية ـ السعودية، إذا ما ضمنت في المقابل تزويدها بأسلحة المانيـة قـد ترغـب فـي الحصول عليها.

وتتمتع الصفقة المقترحة مع السعودية بدعم كل من المستشار شميت ووزير الخارجيـة هـانس ديتـريتش ـ غينشر، بالإضافة إلى نائب رئيس الحزب الديمقراطي الاشتراكي الحاكم هانس يـورغن ـ فيشنوفـسكي، إلا أنها كانت موضع انتقاد المستشار الألماني السابق فيلي برانت. وهي تتضمن تزويـد الجـيش الـسعودي بـ ـ ٣٠٠ دبابة من طراز "ليوبارد ـ ٢" وحوالي ٨٠٠ عربة مشاة قتالية من طـراز "مـاردر"، مـن المعتقـد أن قيمتها تصل إلى ما يقارب ٢،٤ بليون دولار. وإلى جانب هذه الصفقة فان السعودية تبدي في الوقت الحاضـر اهتماما بامكانية الحصول على المقاتلة متعددة المهمات "تورنادو" التي يتم انتاجها بصورة مشتركة في ألمانيـا وبريطانيا وايطاليا. وتفيد المعلومات المتوافرة حول هذا الموضوع بأن سلاح الجو السعودي يفكر بشراء نحـو ٨٠ ـ ١٠٠ مقاتلة من هذا الطراز تقدر تكاليفها بما يزيد عن ٢ بليون دولار. وهذه هي المرة الأولـى التـي يطرح فيها احتمال تصدير هذه المقاتلة إلى خارج الدول التي تعمل على انتاجها، إلا أن شيئا رسميا لم يـصدر في هذا الصدد حتى الآن.

صفقة طائرات "ف ـ ١٥" السعودية بين أميركا وإسرائيل

العدد ـ ٤، ١٩٨١/٣/١٢

يمكن النظر إلى مواقف اسرائيل من قضية رفع الولايات المتحـدة المـستوى القتـالي لطـائرات "ف ـ ١٥" السعودية كنموذج للأساليب التي تتبعها اسرائيل في مواجهة تسليح أميركا لأصدقائها مـن الـدول العربيـة، وكيفية عمليها لتحويل الموقف لصالحها. وهكذا فإن مسألة تزويـد مقـاتلات "ف ـ ١٥" بالمعـدات القتاليـة الاضافية، تتعدى مجرد الصفقة العادة، لتشكل مدخلا إلى تقييم مكامن القوة في الموقف التفاوضي الإسـرائيلي مع الولايات المتحدة، كما تلقي مزيدا من الضوء على التوجهات الأميركية الاستراتيجية حيال المنطقة. ومـن هنا يصبح بالامكان النظر إلى صفقة "ف ـ ١٥" الأخيرة من عدة زوايا مختلفة:

الموقف الأميركي:

عندما كانت إدارة الرئيس كارتر تبحث عام ١٩٧٨ بتزويد المملكة السعودية بـ ـ ٦٠ مقاتلـة متطـورة مـن طراز "ف ـ ١٥" (وذلك من ضمن صفقة ثلاثية اشتملت على مقـاتلات "فـ ـ ١٥" و"ف ـ ١٦" لإسـرائيل، وطائرات "ف ـ ١٥" لمصر التي لم يتم تسليمها بعد رفض السعودية تمويل الصفقة في أعقاب اتفاقية كامـب دافيد"، كتب وزير الدفاع الأميركي آنذاك هارولد براون: "ان مقاتلات ف ـ ١٥ السعودية لا تمتلك إلا قـدرة هجومية محدودة جدا. ومن وجهة النظر العسكرية ليست هناك حاجة لامتلاك السعودية لمثل هـذه الطـائرات من أجل استخدامها في عمليات قصف جو ـ أرض.. إني واثق من أن السعوديين أنفسهم لا ينـوون اسـتعمال طائرات ف ـ ١٥ في مثل هذه المهام". وكانت رسالة براون قد جاءت في معرض رده على أمين سر لجنـة الشؤون الخارجية التابعة للكونغرس، الذي أبدى "تخوفه من أن يتأثر أمـن إسـرائيل" مـن جـراء الـصفقة المذكورة. وفي توضيح لاحق تعهد براون بأن الولايات المتحدة لن تبيع السعودية خزانات وقـود تزيـد مـن المدى القتالي للطائرات السعودية، كما أنه تعهد بعدم تزويـدها بالعلاقـات التـسليحية المتعـددة (multiple racks) الصالحة لحمل القذائف والقنابل في مهام القصف الجويز هكذا فان الهدف من تزويد السعودية بهـذه

الطائرات كان "مساعدة السعودية على ردع العدوان عنها والدفاع ضد الدول المعادية لدورها المعتدل في العالم العربي" بحسب كلام براون.

من هنا يمكن القول ان الموقف الأميركي العام حيال تزويد السعودية بطائرات "ف - ١٥" قد قام أساسا على الافتراضات التالية:

١ - يجب اعطاء السعودية المقدرة على "ردع" العدوان عنها، وكانت التقييمات الأميركية تقول بأن الخطر الأساسي على السعودية يأتي من الدول العربية "الراديكالية" في المنطقة.

٢ - اذا كان الهدف من تزويد السعودية بالطائرات هدفا دفاعيا محضا، ليس هنالك ما يستدعي تزويد هذه الطائرات بمقدرة هجومية بعيدة المدى. هكذا فإن طائرات "ف - ١٥" السعودية لم تكن تشتمل حتى على المعدات العادية التي تتسلح بها الطائرات الأميركية والإسرائيلية المماثلة، بما في ذلك المقدرة على القيام بمهام القصف الجوي، أو الرادارات البعيدة المدى، أو حتى النماذج المتطورة من صواريخ جو - جو الدفاعية.

٣ - لن يتم تسليم أولى طائرات ف - ١٥ إلى السعودية قبل عام ١٩٨١، ولن يستكمل تسليمها قبل نهاية عام ١٩٨٤. وقدرت البنتاغون أن السعوديين سيحتاجون إلى المساعدة الأميركية في تسيير "ف - ١٥" حتى عام ١٩٩٣، أي بعد حوالي ١٥ عاما من دخولها الخدمة العملياتية مع اسرائيل. وبالاضافة فان ١٢ من أصل ٦٠ طائرة هي طائرات تدريب، مما يعني أنه ليس هنالك "خطر حقيقي" على اسرائيل - بحسب التقديرات الأميركية - أما في المدى القصير أو حتى في المستقبل المنظور، وحتى في حال تبدل النظام السعودي.

٤ - ان "حسن النية" الأميركية تجاه السعودية قد يزيد من استعدادها على الاشتراك في "مسيرة السلام" التي ترعاها أميركا في المنطقة.

وفي حزيران (يونيو) الماضي طلبت السعودية من الولايات المتحدة تجهيز مقاتلات "ف - ١٥" الستين بأجهزة تشتمل على خزانات وقود خارجية اضافية من اجل زيادة مدى الطائرات القتالية، وعلاقات تسليح تفسح المجال أمام استعمالها في الهجوم الأرضي، وصواريخ جو - جو حديثة من طراز "سايدوايندر - ٩ ل"، بالاضافة إلى طائرات صهريج من طراز "ك - سي - ١٣٥" لتموين المقاتلات المذكورة أثناء التحليق وفي الوقت الذي ذكرت المصادر الأميركية أن السعودية تعتبر هذه الصفقة "امتحانا" للنوايا الأميركية حيالها، قامت إدارة كارتر بتأجيل البت بالموضوع إلى ما بعد انتخابات الرئاسة خوفا من تأثير الأصوات اليهودية على فرص كارتر بالنجاح.

وبعد نجاح رونالد ريغان في الانتخابات، عادت الإدارة الجديدة إلى النظر في الطلب السعودية. وفي أوائل شهر شباط (فبراير) الماضي ذكرت المصادر الأميركية أن وزيري الخارجية والدفاع، الكسندر هيغ وكاسبر واينبرغر قد قررا الموافقة على الصفقة، وأنه من المرجح أن تقبل الإدارة بأكثر ما جاء في الطلب السعودي. ويبدو أنه لم تكن الإدارة على استعداد للإعلان عن هذا قبل أن يتشاور هيغ مع وزير الخارجية الإسرائيلي اسحاق شامير. وبعد زيارة هذا الأخيرة إلى واشنطن في الشهر الماضي، ذكرت أوساط وزارة الخارجية الأميركية أن هيغ رفض التنازل عند رغبة اسرائيل في توقيف الصفقة، وذلك من منطلق ضرورة تقوية

حلفاء أمريكا في وجه (الخطر الشيوعي) على المنطقة. وفي مطلع شهر نيسان (ابريل) الجاري، أعلن رسـميا عن موافقة أميركا على الطلب السعودي، وأنه سيتم تزويد المملكة بما يلي:

خزانات وقود اضافية لطائرات "ف ـ ١٥" مما يزيد من مداها القتالي من ٨٥٠ كلم إلى حوالي ١١٥٠ كلـم، أي مما يتيح المجال لها نظريا الوصول إلى إسرائيل انطلاقا من الأراضي السعودية.

ـ صواريخ جو ـ جو متطورة. ومع أن البيان الأميركي الرسمي لم يتطرق إلى نوعية هذه الصواريخ، فمـن المرجح أن تكون من طراز "سايدوايندر ـ ٩ ل" التي يصل مداها إلى ١٧،٧ كلم بالمقارنـة مـع ١٤،٥ كلـم لصواريخ "سايدوايندر ـ جي" العاملة حاليا مع سلاح الجو السعودي، كمـا أن الطـراز الجديـد مـن هـذه الصواريخ العاملة بالأشعة تحت الحمراء يستطيع ملاحقة الهدف من أي اتجـاه، بالمقارنـة مـع الـصواريخ الأخرى التي يجب اطلاقها على الطائرات المعادية من موقع خلفي فقط.

ـ سيتم تزويد مقاتلات "ف ـ ١٥" في "المستقبل القريب"، بالمقدرة على اعادة التزوّد بالوقود أثنـاء التحليـق. ومن المتوقع أن يتبع هذا بيع طائرت صهريج إلى السعودية في مرحلة لاحقة.

ـ قد يتم بيع السعودية طائرات رصد وانذار مبكر "أواكس"، إلا أنه من غير الواضح بعد اذا ما ستكون هـذه الطائرات من طراز "أي ـ ٢ هوك أي" أو "أي ـ ٣ سنتري" الأكثر تقدما.

ـ ستقوم الإدارة بدراسة لاحتمال تزويد السعودية بعلاقات تسليح لمهام القصف الأرضي.

وذكر البيان الأميركي أن الأحداث في المنطقة "في أفغانستان وحرب الخليج وأثيوبيا والـيمن الجنـوبي" قـد فرضت على أميركا التخلي عن تعهد إدارة كارتر السابق حيال عدم تزويد الطـائرات الـسعودية بـالأجهزة المعينة، إلا أن هذه الأجهزة أصبحت "ضرورية من أجل التصدي للخطر الـسوفياتي،.. وهـي سـتزيد مـن القدرات السعودية الدفاعية دون أن تمنحها مقدرة هجومية". ويمكن القول ان أهداف إدارة ريغان في الموافقـة على الطلب السعودي تشتمل على ما يلي:

ـ ابداء "حسن نية" تجاه السعودية في مطلع حكم ريغان، مما يؤدي إلى تعزيز العلاقات بـين البلـدين ويزيـد من احتمال تعاون السعودية مع الولايات المتحدة في التصدي "للخطر السوفياتي" على المنطقة.

ـ خلق قاعدة صالحة للمطالبة بتوسيع الوجود الأيمركي في شبه الجزيرة العربية، بما في ذلك إيجاد القواعـد البرية الدائمة في المنطقة.

المواقف الإسرائيلية:

تميزت المواقف الإسرائيلية من مسألة زيادة فعالية طـائرات "ف ـ ١٥" الـسعودية بـالحملات الإعلاميـة والسياسية والمناورة على أكثر من صعيد. واتخذت التحركات الإسرائيلية في التصدي لهذه الـصفقة اشـكالا مختلفة منها ما يلي:

١ ـ المعارضة غير المباشرة: تمتلك اسرائيل دائما مقدرة هامة على تعطيـل قـرارات الجهـاز التنفيـذي الأميركي من خلال العمل في أوساط الكونغرس. وعندما كان الرئيس السابق كـارتر ينظـر إلـى احتمـال الموافقة على الطلب السعودي في الصيف الماضي، قامت إسرائيل بقطع الطريق عليه إلى حد كبيـر بعـد أن وقع ٦٨ نائباً من مجلس الشيوخ على عريضة احتجاج حول هذا الموضوع لما فيه مـن "خطـر علـى أمـن

اسرائيل". وفي الفترة التي سبقت القرار الأميركي الأخيرة، بدأت اسرائيل بتعبئة مؤيديها في الكونغرس ضد المشروط وقد ذكر النائب بنجامين روزنتال بعد أن بتت لجنة الشؤون الخارجية التابعة للكونغرس في الموضوع في الشهر الماضي: "ان الأكثرية الساحقة في اللجنة قد أبدت اعتراضها الشديد على الصفقة، وهناك من رفضها رفضا قاطعا". وأضاف روزنتال أن أميركا "تعيد نفس الخطأ الذي وقعت فيه مع شاه ايران، اذ انها تدفع بكميات هائلة من الأسلحة المتطورة جدا إلى منطقة لا تتمتع حكوماتها بالحد الأدنى من الاستقرار".

٢ ـ المرونة في المواقف المعادية للصفقة: لم تقم اسرائيل بالاحتجاج رسميا حيال الصفقة في الفترة الأولى بعد أن تسربت أخبار القرار الأميركي. وقد ذكرت الأوساط الإسرائيلية حينذاك أن حكومة بيغن لا تريد مجابهة مبكرة مع إدارة ريغان خوفا من فساد العلاقات معها في مرحلة حرجة قبل الانتخابات الإسرائيلية. وجاء على لسان أحد مؤيدي إسرائيل في الكونغرس أن "معركة مفتوحة مع الإدارة الجديدة في هذا الوقت سيكون من شأنها خلق جو سيّئ للغاية". وذهبت صحيفة واشنطن بوست إلى حد "تهنئة" الرئيس ريغان على حسن تعامله مع القضية بالمقارنة مع المعارك التي كان كارتر قد خاضها حول نفس الموضوع. وفي مطلع الشهر الماضي أرسل هيغ إلى إسرائيل يطلب تحضير لائحة بالأسلحة التي تراها مناسبة "للتعويض" عن موافقتها على الصفقة السعودية.

٣ ـ التشديد على مخاطر الصفقة: في الوقت الذي لازمت اسرائيل الحذر على صعيد المعارضة الرسمية العلنية على الصفقة، قامت الدوائر الإسرائيلية والصهيونية بحملة مكثفة لتحديد "مخاطرها". ومن هذه المخاطر بحسب الموقف الإسرائيلي:

ـ مخاطر التخلي عن وعد رسمي حيال اسرائيل: وقد شددت الأوساط الإسرائيلية على أن عودة الولايات المتحدة عن تعهد براون يشير إلى عدم استطاعة إسرائيل "الثقة بالوعود الأميركية في المستقبل".

ـ مخاطر التنازل للسعودية دون تنازلات مقابلة: وذكرت نشرة نير ايست ريبورت الاميركية المؤيدة لإسرائيل: "أليس للولايات المتحدة الحق في معرض الحفاظ على مصالحها القومية، أن تصر على انهاء العداء السعودي للرئيس السادات، والتوقف عن الدعوة إلى الجهاد، والامتناع عن ايواء م. ت. ف.، والتخلي عن سياسة الابتزاز النفطي، وبدلا من ذلك قيامها باحتلال مكان الصدارة في التصدي للسوفيات في المنطقة ودعم اتفاقيات كامب دافيد، أي باختصار، التصرف كصديق حقيقي لنا، والاشتراك في مسيرة السلام التي تتم برعايتنا".

ـ مخاطر الصفقة على الاستقرار في المنطقة: وكتب هيرش غودمان المحلل العسكري الإسرائيلي، قائلا ان تسليح السعودية بالطائرات المتطورة التي تمتلك مدى قتالياً بعيداً، "يفرض على إسرائيل تبني استراتيجية الضربة الاستباقية، مما يزيد من خطر عدم الاستقرار الاستراتيجي في المنطقة".

٤ ـ التأكد من الحصول على "تعويض" كافٍ في مقابل الصفقة السعودية: وهكذا فإن اسرائيل قد استطاعت تعويض خسائرها من جراء الصفقة بما فيه الكفاية. وقد اشتملت هذه "التعويضات" على ما يلي:

- استثناء اسرائيل من التخفيضات المقررة لبرنامج المساعدات الخارجية الأميركية في السنة المالية الراهنة (١٩٨٢)، وكانت إسرائيل ستحصل في هذه السنة على ٢،١٨ مليار دولار، منها ٧٨٥ مليون من المنح الاقتصادية، و ١٢٤ مليار من المساعدات العسكرية.

- بعد اعلان قرار الموافقة على الطلب السعودي، أضافت الإدارة الأميركية مبلغ ٧٠٠ مليون دولار على المساعدات العسكرية لإسرائيل خلال السنتين القادمتين. وذكرت المصادر الأميركية أن هذا المبلغ قد خصص لشراء نظام دفاع جوي، دون تحديد طبيعة هذا النظام أو الأسلحة التي قد يشملها.

- استعداد أميركا للمساهمة في حصول إسرائيل على ١٠ - ١٥ طائرة "ف - ١٥" اضافية، مما سيرفع من عدد الطائرات العاملة في سلاح الجو الإسرائيلي من هذا النوع إلى حوالي ٥٠ - ٦٠ طائرة. وذكرت المصادر الأميركية كذلك أنه من المحتمل أن يتم تزويد إسرائيل بطائرات رصد وانذار مبكر "أواكس" متقدمة، لربما من طراز "أي - ٣ سنتري".

٥ - المعارضة الرسمية والعلنية: لم تكتف اسرائيل بالحصول على هذه التنازلات والضمانات من الإدارة الأميركية بل، ذكرت في معرض تعليقها الرسمي على القرار الأميركي: "أن هذا القرار يشكل مصدر خطر وقلق شديدين على إسرائيل.. انه قد يؤدي إلى الاخلال بميزان القوى الاستراتيجي في المنطقة.. ان السعودية ليست دولة "معتدلة".. بل انها تمد م. ت. ف. بالمساعدة المباشرة كما تساهم في دعم الحرب الشاملة ضد إسرائيل." ومع أن هذا الموقف يمثل تراجعا عن ما أعلنته اسرائيل مؤخرا حيال "عدم الاعتراض العلني على صفقات بيع الأسلحة إلى السعودية" فانه من الممكن اعتباره بمثابة "تسجيل موقف"، أي أن اسرائيل لن تسمح بتمرير الطلب السعودي دون اعتراض، حتى ولو كانت الإدارة الأميركية على استعداد "للتعويض" عن ذلك.

وبغض النظر عن احتمال اتساع رقعة "المجابهة" بين حكومة بيغن والإدارة الأميركية، فانه من المستبعد أن تتراجع الإدارة عن قرارها حيال الصفقة السعوية. وفي المقابل فإن اسرائيل تستطيع التصدي لهذا القرار داخل الجهار التشريعي الأميركي حيث يجب وقوف الأكثرية في كل من مجلس الشيوخ ومجلس النواب ضد القرار خلال فترة لا تزيد على ٣٠ يوميا من تقديم الطلب إلى الجهاز التشريعي وإلا يسري مفعول القرار تلقائيا. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مؤيدي إسرائيل التقليديين وبالأخص في الحزب الديمقراطي قد يستغلون هذه الفرصة "لاختبار" مكامن القوة والضعف في الإدارة الجديدة، وقد بعث ٨ من أصل ١٧ عضواً في لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ و ١٩ من أصل ٣٥ عضوا في اللجنة المماثلة في مجلس النواب برسالة احتجاج على الصفقة إلى الرئيس ريغان في الفترة القليلة الماضية. ولكن من جهة أخرى يبدو أن الحكومة الإسرائيلية قد لمحت بأنها لن تقاوم الصفقة السعودية في حال زيادة الولايات المتحدة للمساعدات العسكرية لها.

وقد ذكرت مصادر إسرائيلية عسكرية أن ١٠ - ١٥ طائرة "ف - ١٥" أضافية "لن تكفي" لتغطية خسائر إسرائيل، كما أن بعض الجهات الأميركية قد أشارت إلى احتمال زيادة تبادل المعلومات العسكرية والاستخباراتية بين البلدين، أو احتمال قيام أميركا بتركيز محطة التقاط الصور من الأقمار الاصطناعية في

الأراضي الإسرائيلية، مما يساعد على زيادة الانذار المبكر ضد أي هجوم عربي محتمل. ويبدو في النهاية أن حجم "الخسارة" الإسرائيلية من جراء الصفقة السعودية سيكون محدودا للغاية.

علاقات التسليح السعودية مع الولايات المتحدة وفرنسا

العدد ـ ١٦، ١٩٨٠/٩/١٦

لم يصدر عن الحكومة الأميركية حتى الآن أي بادرة رسمية توضح موقفها من مسألة الطلبات السعودية المتعلقة بتعزيز القدرة القتالية والعملية لمقاتلات "ف ـ ١٥ إيغل" التي سيبدأ سلاح الجو السعودي بتسلمها خلال عام ١٩٨١. وعلى الرغم من التصريحات المتعددة التي أدلى بها مؤخرا مسؤولون سعوديون وأشاروا فيها إلى الموافقة الأميركية الضمنية على الطلبات المذكورة، فان الموقف في واشنطن لا يدل على ذلك. وعلى العكس فان أوساط الكونغرس الأميركي، وخاصة أعضاء لجنتي الشؤون الخارجية والدفاعية ما زالوا يؤكدون الاتجاه نحو عدم الموافقة على موضوع الطلبات بحجة أن الاتفاق المتعلق بهذه الصفقة والموقع عام ١٩٧٨ "ينص صراحة على ذلك".

وفي الوقت الذي التزمت فيه الإدارة الأميركية بالصمت حيال هذا الموضوع مع اشارتها بصورة غير رسمية إلى تفضيل تأجيل البت فيه حتى ما بعد الانتخابات الرئاسية القادمة، فان الطلبات السعودية أدت إلى اثارة موجة من المعارضة الشديد في الكونغرس الأميركي شكلت مؤشرا على صعوبة تحقيق هذه الطلبات حتى ولو وافقت الإدارة في النهاية عليها. ويركز المعارضون في حملتهم على أن ادخال التعديلات المطلوبة "سيؤدي إلى تحويل المقاتلات السعودية إلى سلاح هجومي موجه أساس ضد إسرائيل"، وخاصة على صعيد المدى القتالي الاضافي والقدرة على القصف والهجوم الأرضي. ويضيف هؤلاء بأن اتفاق عام ١٩٧٨ تضمن بندا يقضي بعدم تزويد المقاتلات السعودية لهذه المعدات والأجهزة للحيلولة دون استخدامها في مهمات هجومية بعيدة ضد إسرائيل، والاقتصار فيها عوضا عن ذلك لتنفيذ المهمات الدفاعية البحتة عن الأراضي والأجواء السعودية.

وقد سارعت المصادر الحكومية السعودية في ردها على المعارضة الأميركية إلى التهديد بأن "السعودية تستطيع الحصول على ما تحتاجه من أسلحة من مصادر أخرى غير الولايات المتحدة". وجاء هذا التهديد في تصريح أدلى به السفير السعودي في واشنطن اثر مقابلة قام بها مع الرئيس كارتر في البيت الأبيض منذ بضعة أسابيع. كما أكد هذا الموقف الأمير سلطان وزير الدفاع والطيران السعودي في تصريح أدلى به مؤخرا وأعرب فيه عن "التصميم على تنويع مصادر الأسلحة وعدم الاعتماد على جهة واحدة في الحصول على احتياجات القوات السعودية". وأدت هذه المواقف إلى عودة الاهتمام من جديد بمسألة شراء سلاح الجو السعودي للمقاتلة الفرنسية الجديدة "ميراج ـ ٢٠٠٠" التي كانت الأنباء قد أشارت في وقت سابق من هذا العام إلى أن السعوديين قد أبدوا اهتماما كبيرا بامكانية تزويد سلاحهم الجوي بعدد منها. كما أن بعض هذه المعلومات ذهب آنذاك إلى ترجيح أن تقوم فرنسا ببناء مجمع صناعي لانتاج هذه المقاتلة في السعودية بموجب ترخيص رسمي من شركة "داسو" التي قوم بتطويرها حالياً. وتعتبر المقاتلة "ميراج ـ ٢٠٠" الرد الفرنسي على الجيل الجديد من الطائرات المقاتلة الأميركية. وهي متعددة المهام وتتمتع بعدة مواصفات تقنية

وعملياتية تجعلها قادرة على تشكيل منافسة أساسية للطرازات المقاتلة الأميركية في أسواق الدول التـي تتلقـى تسليحها من المصادر الغربية.

وسيشكل الاتجاه نحو شراء مثل هذه المقاتلة تحولا هاما في السياسة التسليحية الـسعودية فـي حـال تحققـه. فعلى الرغم من أن علاقات التسلح السعودية ـ الفرنسية ترجع إلى عدة سنوات ماضية وقـد اشـتملت حتـى الآن على توقيع صفقات يصل مجموع قيمتها إلى عدة بلايين من الدولارات، فأن أساس التسليح السعودية مـا يزال معتمدا بشكل رئيسي على الولايات المتحدة، وذلك في مختلف مجالات العمل العـسكري بـراج وجـوا وبحرا. وتستخدم القوات السعودية في الوقت الحاضر أسلحة فرنسية تشتمل على دبابـات مـن طـراز "أ. م. اكس ـ ٣٠" وعربات مشاة قتالية "أ. م. اكس ـ ١٠" ومصفحات "بانهارد" ومدافع ذاتية الحركـة وصـواريخ م/ ط "كروتال/ شاهين" وصواريخ م/ د "هوت" و "ميلان" وزوارق سريعة وطـائرات هليكـوبتر متنوعـة. إلا أن كافة المعدات القتالية الرئيسية ما تزال أميركية الصنع بصورة أساسية بما في ذلـك مقـاتلات "ف ـ ٥ أي تايغر" ودبابات "م ـ ٦٠" وصواريخ م/ ط "هوك" و م/ د "تاو". كما أن القسم الأكبر مـن البحريـة الـسعودية تقوم بانشائه وتجهيزه حاليا الولايات المتحدة ضمن صفقة ضخمة تصل تكاليفها إلـى حـوالي ٣٠٠٠ مليـون دولار. ويتبين من الأرقام الرسمية الأميركية التي نشرت في مطلع عام ١٩٨٠ بأن السعودية كانت خلال عـام ١٩٧٩ المستورد الأول في العالم للأسلحة والمعدات العسكرية الأميركية بالاضافة إلى اعتمادها على خـدمات الانشاء والتجهيز والتدريب الأميركية بصورة شبه كلية. وقد بلغت قيمة الاتفاقات الأميركية ـ الـسعودية ذات العلاقات بالدفاع خلال العالم المذكور ما مجموعة ٦٤٢٠ مليون دولار. وحلت بريطانيا في المرتبـة الثانيـة على صعيد العلاقات العسكرية مع السعودية، في حين جاءت فرنسا في المرتبـة الثالثـة. إلا أن عـام ١٩٨٠ شهد عدة تحولات على هذا الصعيد، اذ وقعت السعودية في مطلعه صفقة هامة مع فرنسا من أجل الحـصول على أسلحة وخدمات بحرية مختلفة قدرت قيمتها بنحو ١٦٠٠ مليون دولار. كما أن السعوديين بـدوا اهتمامـا متزايدا بالحصول على اعداد اضافية من دبابات "أ. م. اكس ـ ٣٠"، وهـم يخططـون لاعتمـاد الـصاروخ الفرنسي م/ط "شاهين" (الذي تم تطويره عن الصاروخ "كروتـال" خصيـصا لملاءمـة المتطلبـات القتاليـة السعودية) كأساس لنظام دفاع جوي ميداني متكامل يتضمن ايضا استخدام مـدافع مـضادة للطـائرات ذاتيـة الحركة من طراز "أ. م. إكس ـ ٣٠ د. سي. أ" الثنائية الفوهات.

ومن المرجح الآن أن الحكومة السعودية قد قررت انتظار الانتهاء من حملة الانتخابات الرئاسـية الأميركيـة من أجل معرفة الرد النهائي للولايات المتحدة على طلباتها التسليحية الأخيرة. واذا ما كان ذلك الـرد سـلبيا، فإن الاتجاه يبدو شبه مؤكد نحو التوقيع على صفقة شراء مقاتلات "ميـراج ـ ٢٠٠٠" الفرنـسية مـن أجـل اعتمادها كأساس القوة القتالية لسلاح الجو السعودي في المستقبل كبديل عـن قـوة المقـاتلات "ف ٥ تـايغر" العاملة حاليا، وذلك في الوقت الذي تحل فيه مقاتلات "ف ١٥" (التي ستكون فـي هـذه الحالـة غيـر كاملـة التجهيز) مكان مقاتلات "لايتنينغ" البريطانية القدمية التي ما زالت في حوزة الطيران السعودي. وتقـدر حاجـة السعودية من مقاتلات "ميراج ـ ٢٠٠٠" بنحو ١٠٠ طائرة، وستكون هذه الصفقة في حال التوقيع عليهـا أول صفقة خارجية تفوز بها المقاتلة المذكورة التي لم يوص عليها حتى الآن سوى سـلاح الجـو الفرنـسي. أمـا

قيمتها الاجمالية فمن الأرجح أن تتجاوز مبلغ ٢،٥ ـ ٣ بلايين دولار، بما في ذلك نفقات التـدريب والتـسليح والصيانة.

تعزيز علاقات التسلح السعودية ـ الفرنسية

العدد ـ ١٩، ١٩٨٠/١٠/٢٣

شهدت علاقات التسلح السعودية ـ الفرنسية في الآونة الأخيرة تطورين بارزين يمكن اعتبارهما بمثابة تحـول أساسي على صعيد تعزيز تلك العلاقات وتوسيعها.

فقد تم في باريس خلال الأسبوع الماضي التوقيع على صفقة بحرية هامة بين السعودية وفرنسا تقـدر قيمتهـا الاجمالية بنحو ٣،٤ بلايين دولار. وكان البلدان قد توصلا إلى اتفاق مبدئي حول هذه الصفقة في شـهر أيـار (مايو) الماضي إثر مباحثات استغرقت حوالي عامين ونصف العام. إلا أن قيمتها آنـذاك قـدرت بنحـو ١،٧ بليون دولار، وهو نصف المبلغ الذي تم الاعلان عنه رسميا في أعقاب التوقيع عليها بصورة نهائية.

وقد ركز الطرفان على أهمية الصفقة الجديدة التي تعتبر أضخم صفقة تسليح من نوعها تعقـدها فرنـسا مـع طرف خارجي. كما عبر عن ذلك بيان رسمي أصدرته وزارة الدفاع الفرنسية وصفت فيه الاتفاقية التـي تـم التوصل اليها بأنها تشكل "مرحلة جديدة وهامة من مراحل التعاون العسكري بين فرنسا والمملكـة الـسعودية، وهي انعكاس للثقة العميقة بين البلدين". ومن الجدير بالذكر أن من بين أبرز البنود التي تنص عليهـا الاتفاقيـة المذكورة بند تتعهد السعودية بموجبه بتزويد فرنسا باحتياجاتها من النفط مقابل ما تم التعاقد عليه مـن أسـلحة ومعدات.

وستزود فرنسا بموجب الصفقة، التي سيستغرق تنفيذ بنودها مدة أربعة أعوام على الأقـل، الـسعودية بـأربع فرقاطات تبلغ ازاحة (زنة) كل منها ٢٠٠٠ طن ومسلحة بصواريخ مضادة للسفن من طراز "أوتومات" الـذي يقدر مداه بحوالي ١٦٠ كيلومترا. كما ستحصل البحرية السعودية على سـفينتي مـساندة لوجـستية وتمـوين بالوقود تبلغ ازاحة كل منهما ١٧ ألف طن، بالاضافة إلى طائرات هليكوبتر مضادة للسفن وللغواصـات مـن طراز "دوفين ـ ٢" سيتم تزويدها بصواريخ جو ـ سطح من طراز "أ. س ـ ١٥" التي يجري العمـل علـى تطويرها حاليا. وستقوم شركة "طومسون سي. س. ف" المتخصـصة بـصناعة الالكترونيـات ببنـاء نظـام راداري متكامل على طول الساحل السعودي يشتمل على محطات رصد وانذار ومتابعة ومراكـز اتـصالات وإدارة للعمليات البحرية وللدفاع عن السواحل. وتشتمل الصفقة أيضا علـى قيـام فرنـسا بتـدريب الأطقـم السعوديين وتأمين كافة خدمات الدعم والصيانة اللازمة لتشغيل المعدات والأسلحة المذكورة.

وعلى صعيد آخر، ذكرت أنباء بأن السعودية وافقت على رصد مبلغ ٩٦٨ مليون دولار كمساهمة في نفقـات تطوير المقاتلة الجديدة "ميراج ـ ٤٠٠٠" التي تعمل على انتاجها في الوقت الحاضر شركة "داسو ـ بريغيـه الفرنسية ويشكل هذا المبلغ القسم الأكبر من التكاليف اللازمة لتطوير هذه الطائرة، والمقـدرة بحـوالي ١،٤٥ بليون دولار. وتعني هذه الموافقة أن سلاح الجو السعودي قد قرر على الأرجح اختيار هذه المقاتلة بـدلا مـن مقاتلات "ميراج ـ ٢٠٠٠" التي كان الاعتقاد سائدا بأن السعودية قد تعتمدها كأساس لقوتها الجوية القتالية فـي المستقبل. كما أنها تكتسب أهمية خاصة على ضوء امتناع الولايات المتحدة حتى الآن عن الاستجابة للطلبـات

السعودية المتعلقة برفع المستوى القتالي لطائرات "ف - ١٥ إيغل" الأميركية التي سيدأ سلاح الجو السعودي بتسلمها خلال العام القادم. فقد أشارت المصادر السعودية في السابق إلى أن سلاح الجو السعودي قد يضطر إلى لختيار مقاتلة غير أميركية اذا ما استمر الرفض الأميركي في الاستجابة لطلباته. وتقدر الحاجة السعودية النهائية من المقاتلة الجديدة بما يتراوح بين ١٠٠ - ١٥٠ طائرة تصل تكاليفها الاجمالية إلى نحو ٢ بليون دولار.

ج - علاقات اقتصادية

الجوانب المالية لصفقات السلاح السعودية مع الولايات المتحدة

العدد - ٨، ١٩٨٠/٥/٢٢

تقضي السياسة الدفاعية للولايات المتحدة واتفاقات بيع الأسلحة الأميركية للدول الأجنبية بأن تودع تلك الحكومات بصورة مسبقة أموالا في صندوق ائتمان تابع للخزانة الاميركية، قبل أن يحين موعد الحاجة الفعلية لتلك الأموال للدفع إلى المقاولين نيابة عن الحكومة الأجنبية المعنية. كذلك تقضي السياسة الدفاعية الأميركية بأن تكون هناك أموال جاهزة كافية لتغطية الأكلاف المحتملة لانهاء العقود أو الطلبات.

وقد قامت الحكومة السعودية خلال السنوات المالية الثلاث الماضية (١٩٧٧ - ١٩٧٩) بتوقيع اتفاقات شراء تقدر قيمتها بـ ١،٩ بليون دولار و ٤،١ بلايين دولار و ٦،٤ بلايين دولار على التوالي. وفي ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩ كان هناك ما قيمته ٢٢،٢ بليون دولار من مشتريات الأسلحة التي طلبتها الحكومة السعودية ولم يتم تسليمها بعد. وتمثل اتفاقات الشراء هذه قيمة الاتفاقات الموقعة بين الولايات المتحدة والحكومة السعودية، وليس قيمة العقود التي أبرمتها الولايات المتحدة مع مقاوليها نيابة عن الحومة السعودية.

وتشمل هذه الاتفاقات صفقات لشراء شبكات أسلحة متنوعة مثل طائرات "ف - ٥" و "ف - ١٥"، وصواريخ مضادة للدبابات "تاو" و "دراغون"، وصواريخ جو - أرض "مافريك". كذلك تتضمن هذه الاتفاقات بشكل عام الدعم اللوجستي والفني مثل قطع الغيار والتبديل، اضافة إلى نفقات التدريب والتشغيل.

أما برنامج البناء السعودي الذي يديره سلاح الهندسة التابع للجيش الأميركي فتبلغ الراهنة ١٣،٥ بليون دولار تقريباً وقيمته الكلية المتوقعة نحو ٢١ بليون دولار. وقد زادت قيمة عقود الشراء الموقعة بين الحكومة السعودية وسلاح الهندسة، والتي كانت تقدر بـ ٧٠٠ مليون دولار في السنة المالية ١٩٧٧، إلى نحو ٢ بليون دولار في السنتين الماليتين ١٩٧٨ و ١٩٧٩. ويتضمن برنامج البناء تصميم وتشييد منشآت موانئ للأسطول وقواعد جوية عسكرية ومراكز للمشاة والمدفعية ومجمعات سكنية للعائلات ومراكز طبية.

ويتغير الرصيد اليومي في صندوق الائتمان السعودي لمشتريات السلاح في الولايات المتحدة تبعاً لقيمة الايداعات ووتيرة الدفعات المنفقة. وقد كان معدل الرصيد الشهري ١،٥ بليون دولار خلال السنة المالية ١٩٧٨ وزاد إلى ٢ بليون دولار خلال السنة المالية ١٩٧٩.

وتعمل صناديق الائتمان المختلفة والمخصصة لمشتريات السلاح الأجنبية بالطريقة ذاتها. فالخزانة الأميركية تحفظ رصيد صندوق ائتمان كل بلد على مستوى كل نوع من القوات العسكرية. أما "مراكز المحاسبة للمعونة الأمنية" (Security Assistance Accountng Center) في "دنفر" بولاية كولورادو فيحفظ سجلات

لصناديق الائتمان المختلفة على مستوى كل قطر. وفي كل شهر يقارن المركز سجلات المحاسـبة بـسجلات الخزانة للتوصل إلى رصيد سائل كلي لكل صندوق.

غير أن هناك ثلاثة اختلافات أساسية بين الطريقة التي يعمل بها صندوق الائتمان الـسعودي والطريقـة الـي تعمل بها صناديق الائتمان الأخرى. فالسعودية(١) تمول جزءاً من برنامجها لشراء السلاح من خلال اتفاقـات رسائل اعتماد مع مصرف تجاري رئيسي؛ (٢) وتملك أموالا اضافية مودعة في حساب بفائدة فـي مـصرف احتياط فيدرالي؛ (٣) وتتضمن مدفوعات الزبائن الأجانب الآخرين الذين يـشاركون فـي برنـامج مـشتريات السلاح:

١ ـ لا تؤثر ترتيبات رسائل الاعتماد مباشرة على الرصيد السعودي. فبموجب هذه الترتيبات تمول الأعمـال التي يقوم بها سلاح الهندسة الأميركي أو يشارك في القيام بها عن طريـق رسـائل اعتمـاد لـدى مـصرف تجاري. وتقوم الحكومة السعودية بإيداع أموال في المصرف التجاري، في حين يقوم سلاح الهندسة بالـسحب على رسائل الاعتماد كلما تم تكبد قدر معين من الأكلاف. وفي ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩ قدرت قيمة رسـالة الاعتماد التي تغطي برنامج "اتفاق المعونة الهندسية" بأكثر من ٣،٤ بلايين دولارن وسـحب سـلاح الهندسـة عليها أكثر من ٢،٧ بليون دولار. كذلك كانت هناك رسائل اعتماد أخرى قدرت قيمتهـا بنحـو ٧٣٧ مليـون دولار متوفرة لتغطية برنامج توسيع البحرية السعودية وبرنامج إدارة الإنشاءات. وعلى الرغم من أن رسـائل الاعتماد السعودية غير قابلة للاستعادة، فإن بعض الدوائر في الولايات المتحدة تثير بعض الـضجيج محتجـة أن "هذا الترتيب قد لا يحمي للولايات المتحدة حماية كافية اذا قررت الحكومة السعودية الغاء اتفاقـات شـراء السلاح المعقودة بينها وبين الحكومة الأميركية". فمثلا، اذا ألغت الحكومة السعودية برنامج الشراء ولـم تكـن هناك أموال مودعة بموجب ترتيبات رسائل الاعتماد كافية لدفع كافة الأكلاف المتكبـدة، فلـيس هنـاك مـن ضمانة "مطلقة" بن هناك أموالا كافية لتغطية الانفاقات الاضافية. وإذا حدث ذلك "فان الولايـات المتحـدة قـد تكون مسؤولة قانونياً تجاه مقاوليها عن أية أكلاف لم تدفع، كما كان الحال مع إيران، مع أن العقد يقضي بـأن تدفع الحكومة السعودية هذه الأكلاف".

٢ ـ وبالاضافة إلى رسائل الاعتماد، فتحت الحكومة السعودية حديثا حساب استثمار لـدى مـصرف احتيـاط فيدرالي. ففي حزيران (يونيو) ١٩٧٩، طلبت الحكومة السعودية من الولايت المتحدة أن تنقـل مـن صـندوق الائتمان التابع لها أموالا لا حاجة لها حاليا للوفاء بالالتزامات إلى حساب بفائدة. وفـي آب (أغـسطس) وافـق الرئيس كارتر على الطلب السعودي، وحولت وزارة الدفاع نحو ٤٧٨ مليـون دولار. وفـي تـشرين الأول (أكتوبر) ١٩٧٩، ظل في صندوق الائتمان السعودي لمشتريات السلاح ١،٤٥ بليـون دولار تقريبـا. وكانـت هذه الأموال متوفرة لتغطية متطلبات عمل الصندوق والأموال المحتجزة لضمان قيام المقاولين بمـا يترتـب عليهم، كاحتياط لتغطية أكلاف إنهاء العقود في حساب بفائدة.

ويتوقع أن يتناقص رصيد صندوق الائتمان بمرور الزمن. ذلك أن المدفوعات السعودية فـي الحـساب الـذي يربح فائدة. وعندما يصل رصيد صندوق الائتمان إلى مستوى ٣٠٠ مليون دولار يتم تشغيل نظـام سـحوبات

شهري من الحساب ذي الفائدة لتغذية صندوق الائتمان. وهكذ توضع الأموال المحتجزة لضمان قيام المقاولين بما يترتب عليهم، والأموال المحفوظة كاحتياط لتغطية أكلاف انهاء العقود في حساب بفائدة.

وعلى الرغم من أن نقل الأموال إلى حساب استثمار سيقلل من الرصيد في صـندوق الائتمـان، فـإن الآليـة بكاملها مصممة بحيث لا تتأثر المصالح المالية للولايات المتحدة بصورة سـلبية حتـى علـى حـساب تـأثر المصالح السعودية، فلا يحق للحكومة السعودية أن تسحب الأموال التي ستودع في المستقبل في الحـساب ذي الفائدة والأموال المودعة فيه الآن دون الحصول ،إلى أذن الحكومة الأميركية، بينما يحق للحكومة الأميركيـة سحب هذه الأموال دون أذن الحكومة السعودية.

٣ ـ وبالأضافة إلى رسائل الاعتماد والحساب ذي الفائدة، فإن للحكومة السعودية ترتيب مالي فريد هـو أنهـا تضمن مدفوعات أقطار أجنبية أخرى. فحتى ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩، ضمنت السعودية مـدفوعات تنـوف عن ٦٨٠ مليون دولار لاتفاقات شراء عقدت مع الأردن واليمن. وكان رصيد صندوق الائتمـان عنـد ذلـك الحين ١٤٥ مليون دولار للأردن و ١٣٧ مليون دولار لليمن. وهكذا فإن المخاطرة التـي تأخـذها الحكومـة السعودية على عاتقها بموجب ترتيبات الضمان ذات قدر قليل بالمقارنة مع الحجم الكلي للبرنامج السعودي.

أما اذا ألغت الحكومة السعودية اتفاقات شراء السلاح التي عقدتها فإن الوضع المالي بين الولايـات المتحـدة والعربية السعودية لن يكون مختلفاً كثيرا عما هو عليه الآن بين الولايات المتحـدة وإيـران، إلا فيمـا يتعلـق بحجم البرنامج السعودي، فإذا ما ألغي البرنامج السعودي، ستكون هناك حاجة لأموال مـن أجـل تغطيـة (١) مدفوعات الأعمال التي أكملت ولم يتم السحب مقابلها من صـندوق الائتمـان الـسعودي؛ (٢) المـدفوعات المنتظرة حسب تقدم العقود؛(٣) الأكلاف المحتملة لفسخ العقود. كـذلك يتوجـب دفـع الأكـلاف المرتبطـة بالالغاء، مثل أكلاف نقل موظفي المقاولين وأمتعتهم الشخصية من السعودية.

وفي ٣٠ أيلول (سبتمبر) ١٩٧٩، كان رصيد صندوق الائتمان السعودي أكثر من ١،٩ بليـون دولار، وكـان هناك ١،٤ بليون دولار أخرى مودعة بموجب ترتيبات رسالة الاعتماد. وفوق ذلك كان هناك ما قيمتـه ٢و٢٢ بليون دولار من مشتريات الأسلحة التي طلبتها الحكومة السعودية ولم تتـسلمها. وبالمقارنـة، عنـدما أغلـت ايران اتفاقات شراء الأسلحة من الولايات المتحدة كان رصيد صندوق ائتمانها ٦٤٠ مليـون دولار، وكانـت قيمة مشتريات الأسلحة التي لم تتسلمها ١٢،٦ بليون دولار.

ولم تقم وزارة الدفاع الأميركية بعد بانشاء حساب احتياط منفصل لمدفوعات الانهاء لتغطية الأكلاف المتوقعة في حالة الغاء الحكومة السعودية لمشروع ما. وبالاضافة إلى ذلك لم يتم وضع تقديرات لتكاليف أنهاء العقود، ولذا فأن من الصعب جدا تحديد مقادير المدفوعات من صندوق الائتمان التي ستتطلبها كافة الأكلاف فيمـا إذا أغلت الحكومة السعودية اتفاقات شراء السلاح الأميركي. غير أن الولايات المتحدة ستعتبر الحكومة السعودية مسؤولة عن دفع أية أكلاف انهاء للعقود فيما إذا ثبت أن أموال صندوق الائتمان غير كافية. ولكن لـم يحـدث الآن ان برز وضع تمتنع فيه حكومة أجنبية عن دفع أكلاف تم تكبدها نيابة عنها نتيجة انهـاء مفـاجئ لعقـود سابقة.

أما عندما يتعلق الأمر بالمقاولين الخاصين الذين تعهد لهم وزارة الدفاع الأميركية بالحصول علـى الأعتـدة المطلوبة، فإن مسؤولة الولايات المتحدة أو غير مسؤوليتها تجاههم لا تزال أمراً غير غير محـسوم. غيـر أن الواقع هو أن حكومة الولايات المتحدة وحدها تدخل طرفاً في العقود مع مقاولي الدفاع - وليس البلد الأجنبـي المعني - والولايات المتحدة هي التي تسيطر على الرقابة على اداء المقاولين وأيضاً على الدفعات لهم. ولـذا يبدو أن المحاكم ستقرر في الغالب أن الولايات المتحدة مسؤولة تجاه المقاولين بشأن الأكلاف غير المدفوعة.

وبالأضافة إلى ذلك، يمكن القول، اعتماداً على ما فعلته وزارة الدفاع في الحالة الإيرانية، بأنه اذا ما ألغت أيـة حكومة أجنبية أخرى اتفاقات شراء سلاح من الولايات المتحدة، فإن وزارة الدفاع قد تعمد إلى محاولة العثـور على مشترين آخرين بما في ذلك الولايات المتحدة ذاتها.

السعي السعودي لمزيد من المشاركة الاستثمارية مع الولايات المتحدة

العدد - ١٩٨٠/١٠/١٩،٢٣

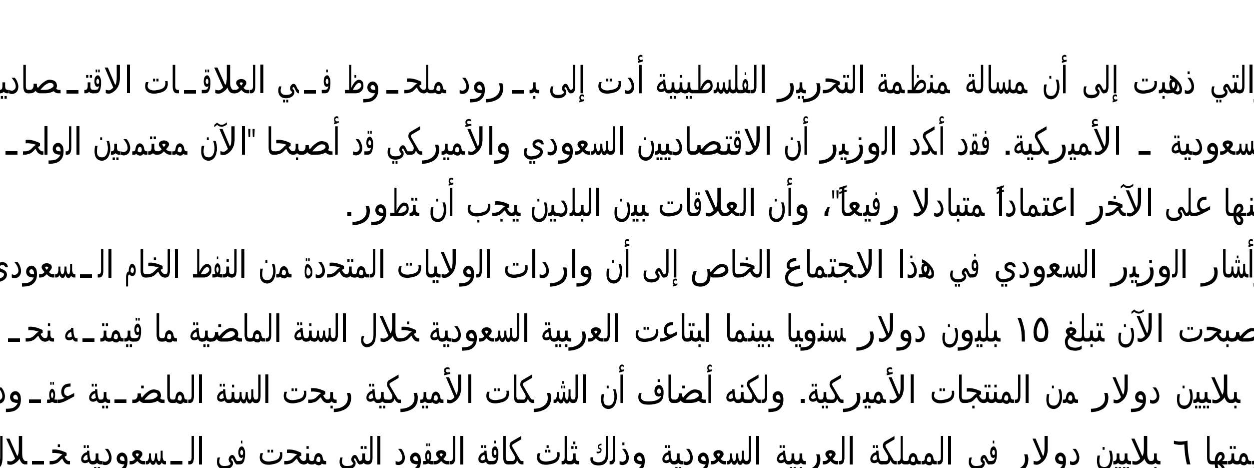
تخطط العربية السعودية لتوسيع صناعة الطاقة فيها خلال السنوات الخمس القادمة. فقد أكـد وزيـر الماليـة السعودي الشيخ محمد أبو الخيل في واشنطن قبل أسبوعين "أننا لم نعد كمنتجين نفطيـين نـستطيع الاسـتمرار في تصدير احتياطياتنا النفطية المتناقصة على شكل خام وغير معامل".

وأخبر الوزير اجتماعاً خاصاً لكبار رجال الأعمال الأميركيين والسعوديين: أن العربيـة الـسعودية ستـستثمر خلال السنوات الخمس القادمة أكثر من ٢٤٠ بليون دولار لتنمية اقتصادها وتوسيع قعدتها الصناعية. وأكـد أن من الأهمية بمكان تطوير شراكة اقتصادية كاملة مع الولايات المتحدة الأميركية وتخطي مرحلة "مجرد مبادلة النفط الخام بالسلع المصنعة".

وقال الوزير انه يحبذ ويتوقع قيام القطاعين الخاصين في البلدين بمـشاريع مـشتركة فـي المملكـة العربيـة السعودية تقدم الشركات الأجنبية المهارات الإدارية والخبرات والتجربة. والحكومة السعودية "راغبـة فـي أن تقدم تمويلا كافياً" لمثل هذه الشركات، ولكنها ستشترط أن تشارك الشركات الأجنبية في رأس مـال المـشاريع المشتركة، مشاركة تكفي "على الأقل للإشارة إلى أن لها مصلحة في المشروع المعني وأنها ملتزمة تجاهـه". وكان الشيخ أبو الخيل قد أدلى بملاحظاته هذه في اجتماع رتبته الخزانة الأميركية وضـم عـدداً مـن كبـار اداريي المصارف الأميركية الرئيسية والشركات المالية والشركات الصناعية الكبرى. وقال المـشاركون فـي الاجتماع انه كان اجتماعا بناء سنحت فيه فرصة بحث مشاكل حقيقية، ولكن لم تبحث أيـة صـفقات محـددة. ويجري ترتيب أمر عقد اجتماعات أخرى كهذه في المستقبل.

وأكد الوزير ان على رجال الأعمال الأجانب النظر إلى العربية السعودية لا علـى أنهـا سـوق للـصادرات فحسب ولكن أيضا على أنها منطقة زاخرة بالفرص الاستثمارية وقال ان العربية السعودية تحتاج إلـى تعـاون الحكومات الأجنبية لضمان التوسع الاقتصادي والتنويع الاقتصادي فيها.

وقد أثار دهشة الكثير من المراقبين أن الوزير لم يأت على ذكر الصدام أخيـرابين حكومتـه وبـين خزانـة الولايات المتحدة الأميركية على مسالة تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية في الاجتماع السنوي لـصندوق النقـد الدولي. ولم تعزز ملاحظاته التي أدلى بها إلى رجال الأعمال بأي شكل التقارير التي نـشرت فـي واشـنطن



والتي ذهبت إلى أن مسالة منظمة التحرير الفلسطينية أدت إلى برود ملحوظ في العلاقات الاقتصادية السعودية ـ الأميركية. فقد أكد الوزير أن الاقتصاديين السعودي والأميركي قد أصبحا "الآن معتمدين الواحد منها على الآخر اعتماداً متبادلا رفيعاً"، وأن العلاقات بين البلدين يجب أن تطور.

وأشار الوزير السعودي في هذا الاجتماع الخاص إلى أن واردات الولايات المتحدة من النفط الخام السعودي أصبحت الآن تبلغ ١٥ بليون دولار سنويا بينما ابتاعت العربية السعودية خلال السنة الماضية ما قيمته نحو ٥ بلايين دولار من المنتجات الأميركية. ولكنه أضاف أن الشركات الأميركية ربحت السنة الماضية عقوداً قيمتها ٦ بلايين دولار في المملكة العربية السعودية وذلك ثلث كافة العقود التي منحت في السعودية خلال العام الماضي، كما أنه يمثل نحو ٩٠ بالمئة من كافة العقود التي ربحتها الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط.

٣ ـ جنوب الجزيرة العربية

تحولات السياسة اليمنية الشمالية وانعكاساتها الاستراتيجية

العدد ـ ٩، ١٩٨٠/٦/٥

تتمتع اليمن بشطريها الجنوبي والشمالي بأهمية استراتيجية بالغة. فهي تشكل المدخل الطبيعي إلى شبه الجزيرة العربية من زاويتها الجنوبية الغربية. كما أنها تتحكم بمضائق باب المندب، صلة الوصول بين المحيط الهندي والبحر الأحمر. ومن جهة أخرى بإن امتداد الأراضي اليمنية غربا حتى الحدود العمانية يجعلها على تماس مباشر مع منابع النفط في الخليج العربي، ويضع سواحلها على مقربة حيوية من خطوط المواصلات البحرية الخاصة بنقل النفط وايصاله إلى الأسواق الدولية.

وعلى صعيد آخر يتميز العامل السكاني في اليمن بأهميته التقليدية نظراً للتداخل التاريخي الذي يربط بين القبائل العربية المقيمة على جانبي الحدود بين اليمن والدول المجاورة لها، وخاصة المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان. ويصل هذا التداخل أحياناً إلى حد الانتماء للقبيلة أو العشيرة نفسها، مما يضعف من التأثير الفاصل للحدود السياسية بين دول المنطقة.

ويضاف إلى ذلك التأثير السياسي والاجتماعي والاقتصادي الناتج عن وجود جاليات يمنية كبيرة من العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية في الدول المجاورة. اذ يقدر عدد اليمنيين العاملين في السعودية وحدها مثلا حوالي مليون عامل يشكلون نصف اليد العاملة الاجمالية في البلاد تقريبا.

وبالنظر إلى هذه العوامل وغيرها، فقد شكل الوضع اليميني وتحولاته السياسية والاستراتيجية محور اهتمام تقليدي على صعيد الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي. اذ ارتبط هذا الوضع عموما بامكانية انعكاسه على أوضاع باقي الدول في المنطقة العربية، بالاضافة إلى علاقاته بالقرن الأفريقي كأثيوبيا والصومال، والاحتمال القائم بامتداد تأثيره ليشمل باقي الدول المحيطة بالبحر الأحمر كمصر والسودان. وقد أضافت التطورات التي شهدتها منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط خلال الفترة الماضية المزيد من الأهمية والتركي على العامل الاستراتيجي اليمني وانعكاساته الاقليمية والدولية. كما برز هذا خاصة في أعقاب أحداث ايران وأفغانستان، واهتزاز الأوضاع السعودية الداخلية، بالاضافة إلى بروز مسألة توازن القوى

الاستراتيجية بين الدولتين العظميين في المحيط الهندي، وتعزيز الوجود العسكري الأميركي والغربي في المنطقة بحجة حماية النفط وطرق امداداته. كما أن الأوضاع المحلية في اليمن قد شهدت خلال الفترة نفسها سلسلة من الأحداث والتحولات الهامة على الصعيد الداخلي من جهة، وفيما يتعلق بالعلاقات الثنائية بين شطري البلاد من جهة أخرى. وقد شكلت هذه التطورات التي تراوحت في حدتها من درجة المواجهة المسلحة إلى الجلوس على طاولة المفاوضات ومحاولة تحقيق الوحدة اليمنية، انعكاسا واضحا لتزايد عوامل الصراع الاستراتيجي في المنطقة، وبروز محاولات استقطاب اقليمي ودولي متبادل، كان الدور الأبرز فيها للولايات المتحدة والسعودية على صعيد زيادة التعاون مع اليمن الشمالية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وتكريس النفوذ الغربي فيها.

وقد تميزت العلاقات بين اليمن الشمالية من جهة والولايات المتحدة والسعودية من الجهة الأخرى باجتيازها لثلاث مراحل رئيسية خلال السنوات القليلة الماضية. وتميزت كل من هذه المراحل بتحولات وتغييرات هامة على صعيد التقارب بين الأطراف أو التباعد بينها.

المرحلة الأولى:

تعود المرحلة الأولى في العلاقات اليمنية - الأميركية الراهنة إلى العام ١٩٧٥ تقريبا. وقد كرستها صفقة تسليح وافقت الإدارة الأميركية يومئذ على تزويد اليمن بها، مع تكفل السعودية بتمويلها. وقد اشتملت الصفقة، التي كانت الأولى من نوعها التي تعقد بين واشنطن وصنعاء منذ اعلان الجمهورية، على بيع هذه الأخيرة ما قيمته ١٣٨ مليون دولار ن الأسلحة والمعدات الكافية لتشكيل ٦ ألوية يتألف كل منها من ٣٠٠٠ رجل، وتضمنت الحصول على ٢٨٠٠ سيارة عسكرية مختلفة، ومدافع من عيار ١٠٥ ملم، ومدافع م/ط "فولكان"، وهاونات وأسلحة مضادة للدبابات، وأسلحة فردية متنوعة. وعلى الرغم من ضخامة الصفقة نسبيا، إلا أن اليمنيين لم يرضوا عنها تماما نظرا لعدم تضمنها الحصول على أسلحة أكثر بروزا كالطائرات والدبابات، في الوقت الذي كان الاتحاد السوفياتي يزود اليمن الجنوبية بمثل هذه الأسلحة.

وفي ابان الاشتباكات الحدودية التي اندلعت بين اليمنيين في شتاء عام ١٩٧٩ والتي ما لبثت أن تحولت إلى مواجهة شبه كاملة بين الطرفين، شهدت العلاقات مع الولايات المتحدة (عبر السعودية) تطورا هاما وجذريا في مستوى تقاربها. اذ سارعت الولايات المتحدة، بإلحاح من الحكومة السعودية، إلى تخصيص مساعدة عسكرية هامة لحكومة صنعاء، على شل معونة استثنائية طارئة استخدم الرئيس كارتر حقه آنذاك في منحها دون ضرورة العودة إلى مناقشتها في الكونغرس. وقد استمل قرار المساعدة، الذي أثار جدلا حاميا في الأوساط السياسية الأميركية وما يزال يتعرض للكثير من الانتقاد حتى الآن، تزويد اليمن بـ ١٢ مقاتلة "ف - ٥ أي تايغر" و ٦٤ دبابة "م - ٦٠" و ٩٠ ناقلة جنود "م - ١١٣" وبالمزيد من صواريخ م/د "تاو" ومدافع م/ط "فولكان". كما تضمنت ارسال ٧٠ خبيرا عسكريا أميركيا إلى اليمن من أجل المساعدة على استيعاب تلك الاسلحة، وذلك للمرة الأولى في تاريخ العلاقات بين البلدين. وقد بلغت تكاليف الصفقة ٣٨٣ مليون دولار تكفلت السعودية بتأمينها، مشترطة في الوقت نفسه أن يكون لها الحق الكامل في مراقبة تنفيذها والمشاركة في برامج التدريب عليها. كما أفاد ويليام كواندت المستشار السابق للرئيس كارتر في شؤون الشرق الأوسط

أن أحد أبرز الشروط السعودية كان أن يتم تزويد الجيش اليمني بالأسلحة عن طريقها وليس مباشـرة بواسـطة الأميركيين أنفسهم. وقد عكست هذه الشروط اهتمام السعودية بتحقيق نفوذ ذاتي على الساحة اليمنيـة بمعـزل عن النفوذ الأميركي من جهة، بالاضافة إلى تركيزها البالغ على احتمال انعكاس تطور الأوضاع فـي الـيمن على مجريات الوضع في السعودية نفسهان وخاصة في حال تحقيق الجنوب لمكاسـب سياسـية أو عـسكرية هناك.

المرحلة الثانية:

غير أن الوضع تحول بصورة جذرية في خلال قوت قصير. اذ أعقب انتهاء الحرب اليمنية، حـصول تقـارب سريع ومفاجئ إلى حد ما في العلاقات بين اليمنيين، بالاضافة إلى تخفيف التنـاقض إلـى حـد معـين بـين الحكومة والعناصر اليمنية الشمالية المعارضة لها داخليا والموالية لعدن. وفي حين أن أسباب هذا التحول فـي سياسة صنعاء لم تتضح تماما إلا أن نتائجها انعكست بسرعة على العلاقـات اليمنيـة الـسعودية، وأدت إلـى امتناع هذه الأخيرة عن الاستمرار بتنفيذ بنود صفقة السلاح الأميركية، ومنع تسليم ما تبقى من الأسـلحة إلـى الجيش اليمني. كما عمدت السعودية إلى ممارسة ضغوط اقتصادية قوية على حكومة صنعاء تمثلت بـالتخفيف من مستوى المساعدات المالية، والتهديد بقطعها نهائيا. وقد رجحت أسباب الموقف السعودي الجديـد بالـشكل التالي:

- عدم الارتياح إلى خطوات الوفاق المتسارعة بين اليمنيين، والتخوف من امكانية أن تؤدي هـذه الخطـوات إلى تحقيق وحدة يمنية تكون بحد ذاتها مصدر تهديد للسعودية من زاية وجود يمن موحدة قوية علـى حـدودها من جهة، اضافة إلى الاحتمال بأن تؤدي هذه الوحدة إلى زيادة النفوذ الجنوب (وبالتالي السوفياتي) في الـشطر الشمالي من الجهة الأخرى.
- الشعور السعودي الكامن بالقلق تجاه أي تعزيز حقيقي للقوة العسكرية اليمنية الشمالية، بغض النظـر عـن طبيعة النظام القائم فيها، نظرا لاحتمال أن يؤدي ذلك إلى تقوية الموقف اليمني تجاه اتساع النفـوذ الـسعودية في البلاد، مما شكل عاملا اضافيا في البرود السعودي حيال اليمن الشمالي.

وفي المقابل، فقد استمرت صنعاء في مواجهة الضغوطات السعودية بسياستها التقاربية مـع عـدن والاتحـاد السوفياتي. وتوجت هذه السياسة بالتوقيع على صفقة أسلحة هامة مع الاتحاد السوفياتي في مطلع العام الحـالي قدرت قيمتها ببضع مئات من ملايين الدولارات، وتضمنت تزويد القوات اليمنية بـ ١٢ مقاتلـة "ميـغ - ٢١" و ٢٠٠ دبابة "ت - ٥٥" ومدافع وذخائر متنوعة. كما اشتملت على زيادة عدد الخبراء السوفيات فـي الـبلاد من حوالي ١٠٠ إلى أكثر من ٢٥٠ خبيرا. وفي حين بررت صنعاء هـذه الاتفاقيـة بأنهـا "دون مقابـل ولا تتضمن أي شروط سياسية أو اقتصادية أو عسكرية"، وذلك فيما بـدا أنـه اشـارة واضـحة إلـى الـضغوط الاقتصادية والسياسية السعودية والأميركية، فقد اعتبرتها هذه الأخيرة دليل خطـر اسـتراتيجي هـام يتمثـل باحتمال عودة النفوذ السوفياتي إلى اليمن الشمالية وتكريسه.

المرحلة الثالثة:

وقد سارعت كل من السعودية والولايات المتحدة إلى محاولة ايقاف التوجهات اليمنية الجديدة والعودة بها إلى معسر الحلفاء الغربيين في المنطقة. وأدت الالحاحات الأميركية في هذه المجال إلى إعادة فتح الحوار بين السعودية وحكومة صنعاء في مطلع العالم الحالي. وكان أهم ما ميز المرحلة الجديدة تراجع السعودية عن سياستها الترهيبية" تجاه النظام اليمني، والعودة بها إلى أساليب "الترغيب" فيما بدا على أنها جهود هادفة إلى انقاذ ما يمكن انقاذه على صعيد ارتباط ذلك النظام سياسيا واقتصاديا وعسكريا بالاتجاهات الغربية في المنطقة. وكانت أهم المؤشرات على السياسة السعودية الجديدة موافقتها على متابعة تزويد اليمن بالأسلحة الأميركية، وإعادة ضخ المساعدات المالية اليها، ورفع تلك المساعدات من حوالي ٥٠٠ مليون دولار إلى ما يقارب ٧٠٠ مليون في العام الحالي. وقد ذكرت المصادر الغربية أن الشرط السعودية الرئيسي قد تمثل بضرورة طرد اليمن للخبراء السوفيات الموجدين على أراضيها، وانهاء أشكال التعاون العسكري مع موسكو، وبالطبع فإنه لا يمكن فصل هذه المواقف عن مسألة تخفيف تسارع خطوات الوفاق السياسي مع عدن، والعناصر الشمالية المعارضة للحكومة في صنعاء.

العوامل المؤثرة واحتمالات المستقبل:

من الواضح أن السياسة اليمنية لاشمالية تواجه في الوقت الحاضر عددا من المعضلات الإساسية التي تقف عائقا أمام تحديد التوجهات السياسية والاستراتيجية للنظام، وتنعكس بشكل متزايد في حالة التردد والتباين التي ميزت مواقفه خلال السنوات القليلة الماضية. ويمكن تحديد هذه المعضلات كالتالي:

- في المجال الداخلي: تبرز هنا مسألة الانقسام الواضح في الولاءات السياسية الداخلية في البلاد. ففي حين تتميز القبائل القاطنة شمالي البلاد بولائها التقليدي للسعودية من جهة، وبنفوذها السياسي والعسكري البالغ على مجريات الأوضاع، فان العناصر المعارضة المجتمعة تحت لواء "الجبهة الوطنية الديمقراطية" والموالي للنظام اليمني الديمقراطي في عدن تتمتع بدورها بنفوذ لا بأس به، وخاصة في الأوساط المدنية.

- في مجال العلاقات مع الجنوب: يبدو أن كافة الأوساط اليمنية تتفق على اعتبار الوحدة بين شطري البلاد المصير الاستراتيجي الحقيقي لليمن. وبالتالي فإن مسألة العلاقات بين الطرفين تصبح دائما ملحة وحاضرة لا يمكن تجاهلها عند التخطيط للسياسة العامة للبلاد. وعلى الرغم من التغييرات السياسية التي طرأت على النظام العدني خلال الفترة الماضية، فإن هذه التغييرات لم تؤد، حتى الآن على الأقل، إلى أي تحول ملموس في المبادئ الأساسي لتوجهات الحكم هناك داخليا وخارجيا.

- الدعم الاقتصادي السعودي: تعتمد صنعاء في حوالي ٨٠ بالمائة من موازنتها العامة على المعونة الاقتصادية السعودية اليا ونفطيا وعسكريا. ويجعلها هذا الواقع بالتالي عرضة بشكل مباشر للضغوط الاقتصادية التي يمكن أن تمارسها السعودية في أي وقت محتمل. وبدون توافر مصادر دعم مالي حقيقي بديلة، فانه يصعب التصور بأن تتمكن اليمن الشمالية من كسر نطاق الضغط السعودي الاقتصادي.

- العلاقات العسكرية مع الدول الكبرى: وهي محكومة بطبيعتها بالتوجهات السياسية والاستراتيجية المبدئية للنظام. وعلى الرغم من أن الأوساط اليمنية الشمالية متفقة إلى حد ما على اعتبار السوفيت "أكثر استعداداً

لمواجهة المتطلبات اليمنية الدفاعية بشكل ملائم مالية وعسكريا"، فان اتباع مثل هذا التوجـه يـصطدم تقليـديا بالضغوط السياسية والاقتصادية السعودية.

وفي حين أنه ما زال من المبكر القول بأن صنعاء قد قررت نهائيا التوجه نحو السعودية والولايـات المتحـدة كأساس لتحالفاتها الإقليمية والدولية (وهو الظاهر في هذه المرحلة على الأقل) فان الثابت هـو أن محـاولات الرئيس علي عبد ا صالح بتحقيق حد أدنى من "التوازن بين قوى الاستقطاب في المنطقـة والتوصـل إلـى استقلالية القرار اليمني"، كما ذكر في مقابلة اذاعية مؤخرا، تواجه في الوقت الحاضر صـعوبات لا يـستهان بجديتها واحتمالات انعكاسها جذريا على المستقبل السياسي لنظامه، وذلك بغض النظر عـن اختيـاره النهـائي المحتمل.

دور سلطنة عمان وتطلعاتها الدفاعية الجديدة

العدد ـ ٦، ١٩٨٠/٤/٢٤

تقوم السياسة الدفاعية والأمنية العمانية على عوامل جغرافية واعتبارات سياسية عديدة يمكـن تحديـد أهمهـا على النحو التالي:

١ ـ موقع عمان الاستراتيجي بالنسبة للغرب: ان موقع سلطنة عمان بمحاذات مـضيق هرمـز يجعلهـا ذات أهمية حيوية بالنسبة للغرب وبالأخص بالنسبة للاهتمام الأميركي المتزايد المنـصب علـى "تـأمين" خطـوط المواصلات البحرية النفطية التي تمر عبر الخليج العربي إلى المحيط الهندي، والتي تحمل الجزء الأكبر مـن الاحتياجات النفطية لأوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة. وقد أدت المحاولات الأميركية الراميـة إلـى تقوية بديلها العسكري في المنطقة إلى تقوية الموقف التفاوضي لنظام السلطان قابوس معها وبـالأخص بعـد الرفض العربي شبه التام (ما عدا الصومال ومصر) لمبدأ مـنح القـوات الأميركيـة القواعـد والتـسهيلات الضرورية من أجل "قوات التدخل السريع" المقترحة. وهذا يزيد من أهمية "كسب" الـسلطنة بالنـسبة للنظـام الأتسراتيجي الأميركي من جهة، ويعزز من "المكتسبات" التي يحققها السلطان قابوس "كثمن" دخوله فـي هـذا النظام من جهة أخرى. وتشير أوساط الإدارة الأميركية إلى أن الاتفاق الأمني العمـاني ـ الأميركـي الـذي يجري التفاوض حوله حاليا سيشتمل على الضمانات الأميرية ضد "الأخطار الخارجية" التي قد تهدد الـسلطنة. وكذلك على الدعم الاقتصادي والعسكري المتزايد للقوات المسلحة العمانية.

٢ ـ وضع السلطنة داخليا ومحليا: بالرغم من أن السلطان قابوس قد أعلن رسـميا عـام ١٩٧٥ عـن انتهـاء ثورة ظفار التي كادت أن تطيح نظامه، فان الاهتمامات الأساسية للقوات المسلحة العمانية بقيت تقتـصر حتـى الماضي القريب على الحفاظ على الاستقرار الداخلي وتنفيذ مهام "مقاومة التمرد". ولذلك فقد قام تنظـيم هـذه القوات على المشاة الخفيفة والمصفحات والمدفعية من جهة، وعلى وسائل الدعم الجوي لها من جهة أخـرى. إلا أن تزايد التوتر بين السلطنة واليمن الجنوبية وتطلعات عمان نحو "الدفاع" عن مضيق هرمز بعـد أحـداث إيران، قد أدى إلى بروز اتجاهات دفاعية وتسليحية جديدة. وقد قامت السلطنة مؤخا بطلب سرب اضافي مـن المقاتلات من طراز "جاغوار" والمزيد من الصواريخ المضادة للطائرات من طراز "رابيير" مـن بريطانيـا، بالاضافة إلى الصواريخ المضادة للدروع "تاو" والمفدعية البعيدة المدى من الولايات المتحدة، وذلك لمواجهـة

"الاخطار الخارجية المباشرة". وعلى صعيد آخر فإن السلطنة تحاول حاليا توسيع دورها البحري بالحصول على ثلاث كاسحات للألغام وعدد من طائرات الهيلوكبتر المضادة للغواصات من المصادر الغربية من أجل دعم موقفها "كالدولة الوحيدة الموالية للغرب" في المنطقة، التي يمكن الاعتماد عليها في "حماية" مضيق هرمز.

٣ ـ الاتكال العماني على العناصر الأجنبية في قواتها المسلحة: تتميز سلطنة عمان بمدى استعدادها على الاستناد إلى العناصر البشرية الأجنبية في تسيير وتنظيم قواتها المسلحة. وتعتمد عمان بالدرجة الأولى على العناصر البريطانية التي تحتل مراكز هامة داخل الهيكلية القيادية للقوات المسلحة من قائد الجيش وحتى ضباط الصف والطيارين والمستشارين الفنيين. وتأتي الباكستان بالمرتبة الثانية، ومن بعدها الأردن ودول غربية وإسلامية أخرى مختلفة. وتعود هذه السياسة إلى طبيعية القاعدة الاجتماعية العمانية من جهة وتاريخ الجيش العماني والعلاقات السياسية الأمنية الوطيدة مع بريطانيا من جهة أخرى. وهكذا فان التخلف الاجتماعي ـ الاقتصادي الشديد السائد في عمان ووجود أقلية كبيرة من البالوشيين والافريقيين واليمنيين بالاضافة إلى الفوارق القبلية الدلخلية، قد قلصت من القاعدة البشرية التي كان من الممكن الاعتماد عليها في خلق جيش عماني وطني متماسك. وفي الحقيقة فان القوات المسلحة العمانية قد تأسست في الأصل على أيدي السلطات البريطانية عام ١٩٥٨، بعد اشتداد الانتفاضة في الجبل الأخضر في وجه السلطان سعيد، وقد تألفت هذه القوات عندئذ من حوالي ٧٠% من البالوشيين، و٣٠% فقط من العمانيين العرب. وقد اشتد الاتكال العماني على بريطانيا خلال ثورة ظفار حيث اشتركت وحدات من القوات الخاصة (س. أ. س. S. a. s) البريطانية، ووحدات من سلاح الجو في العمليات العسكرية ضد الثوار، طوال الفترة الممتدة من عام ١٩٦٥ حتى عام ١٩٧٥، وقد تحملت هذه القوات المهام التخطيطية والتنفيذية الأساسية خلال الحرب. وبالاضافة إلى القوات البريطانية، فقد استعان السلطان قابوس بحوالي ٤٠٠٠ جندي من القوات الخاصة الإيرانية وذلك نتيجة للتحالف الأمني والسياسي الذي كان قائما مع نظام الشاه، كما أن وحدات أردنية قد اشتركت في القتال، في فترة من الفترات. ويقدر عدد القوات البريطانية العاملة حالياً في عمان بـ ٦٠٠ عنصر من الضباط والجنود، منهم حوالي النصف تمت "اعارتهم" (Seconded) رسميا من قبل الحكومة البريطانية والنصف الآخر من المرتزقة المأجورين. وتلعب العناصر البريطانية دورا هاما بالأخص في سلاح الجو حيث ان طياري سرب مقاتلات "جاغوار" وأكثر طياري سرب مقاتلات "هنتر" هم من البريطانيين، وكذلك بالنسبة لشبكة الدفاع الجوي القائمة على صواريخ "رابيير" أرض ـ جو. وهناك ٧٣ ضابطاً بريطانيا في سلاح البحرية (بالاضافة إلى ١٦ ضابطا باكستانيا)، كما أن هناك حوالي ٣٠ ضابطا بريطانيا من "المعارين" في الجيش وأكثرهم في سلاح المدفعية والاسلحة التقنية والمساندة الأخرى. ويحتل الجنرال جوني واتس الذي كان في السابق رئيس الوحدات الخاصة البريطانية (س. أ. س.) منصب قائد الجيش، ويتولى ضابط بريطاني آخر قيادة أحد لواءي الجيش العماني، كما تم وضع الاستخبارات العسكرية مؤخرا في أيدي العناصر البريطانية. يبرر السلطان قابوس سياسته بالاعتماد على العناصر الأجنبية على أنه يعطي الأولوية إلى "إيجاد الرجل المناسب للمنصب المناسب" وقد ذكر قابوس في مقابلة صحفية في وقت سابق من هذا العام أنه "لا

يؤمن بأخذ الضباط العمانيين من المعاهد العسكرية ووضعهم في المراكز القيادية مباشرة.. واذا لم نجد العمانيين ذوي الخبرة الضرورية فاننا على استعداد لاعطاء المناصب للعسكريين الأجانب". وهكذا فإن برنامج "تعمين" (Omanisation) القوات المسلحة للسلطنة يسير ببطء. وبالرغم من أن هناك نسبة متزايدة من الضباط العمانيين في المناصب القيادية في الجيش، فانه من المفترض أن يبقى الجنرال واتس في منصبه خلال السنوات الثلاثة القادمة على الأقل. كما "يأمل" السلطان قابوس أن يبقى واتس في صفة استشارية لقيادة الجيش إلى ما بعد هذا التاريخ. أما في الاسلحة الباقية، فان "التعمين" سيأخذ وقتا أطول وبالأخص في سلاح الجو والمجالات التقنية الأخرى. ويبقى من المتوقع أن الصفقات الأخيرة مع بريطانيا والولايات المتحدة، وكذلك احتمال توسيع البحرية العمانية، ستزيد من الاعتماد العماني على الطواقم والمستشارين الأجانب في الفترة المقبلة.

وتشير محصلة العوامل المؤثرة بالسياسة الدفاعية العمانية إلى الوجهة العامة لهذه السياسة والتي ستأخذ الطابع التالي في المستقبل المنظور:

أولا: اعطاء التسهيلات للقوات الأميركية: ويبدو أن تقوية العلاقات العسكرية مع الغرب لن يقتصر على مجرد الحصول على مزيد من الأسلحة بل ان سلطنة عمان قد وافقت من حيث المبدأ على اعطاء القوات البحرية والجوية الأميركية "التسهيلات" في المستقبل القريب. وبالرغم من أن عمان قد رفضت ـ حتى الآن على الأقل ـ منح القوات الأميركية القواعد الدائمة، فان هذا لا يتناقض مع المتطلبات المرحلية للاستراتيجية الأميركية، والتي تقوم على الحصول على موطئ قدم من أجل "التخزين المبكر" للمعدات والأسلحة والتموينات التي يمكن اللجوء اليها في حال نشوء أزمة تتطلب التدخل العسكري المباشر في المنطقة. وكانت طائرات الدورية البحرية الأميركية تستفيد في السابق من حقوق الانزال والتموين في مطار "مصيرة" الذي أنشأته القوات البريطانية قرب الساحل الجنوبي الغربي للبلاد. وفي وقت سابق من هذا الشهر، أعلن نائب وزير الدفاع الأميركي روبرت كومر أمام الكونغرس، ان المحادثات الجارية مع عمان تستهدف توسيع التسهيلات في مطار مصيرة المذكور بالاضافة إلى الحصول على تسهيلات جديدة في مطار "تمريت" في مقاطعة ظفار، ومطار "سيب" على الساحل الشمالي لعمان. وكانت عمان قد وافقت على تسليم مهمات تنظيم الطيران (ari control) في هذا المطار الأخيرة إلى الفنيين الأميركيين في أواخر العام الماضي وبالاضافة إلى القواعد الجوية، فقد ذكر كومر أن البحرية الأميركية تنوي استعمال ميناء "مطرح" في شمالي البلاد وميناء "سلالة" في ظفار. وأضاف كومرا أن الإدارة الأميركية ستقوم بالمستقبل القريب بطلب تخصيصات مالية من الكونغرس لتغطية تكاليف هذه التسهيلات إلا أنه لم يحدد المبلغ المطلوب.

وفي حال نجاح المفاوضات الجارية حول هذه التسهيلات، سيزيد الوجود العسكري الأميركي في عمان على وجودها في أي من بلدان الشرق الأوسط الأخرى ـ باستثناء تركيا التابعة لحلف "ناتو".

ثانيا: التعاون العسكري مع الدول الموالية للغرب في المنطقة: كانت عمان قد حاولت في أواخر الصيف الماضي تنظيم اطار "للدفاع المشترط" عن الخليج يتضمن العسكري بين دول المنطقة والولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية. ومع رفض الدول العربية لهذا الاقتراح في حينه، فان هناك احتمالا بأن تستند

عمان إلى الدعم من الدول الأخرى الداخلة في النظام الاستراتيجة الأميركي، خاصة اذا نجحـت المفاوضـات الأميركية مع الصومال وكينيا. وبالاضافة إلى ذلك فإن الموقف العماني السماند لـلسياسة المـصرية حيـال "معاهدة السلام" مع إسرائيل، وإعلان الرئيس السادات عن استعداده للدفاع عن عمان، يشير إلى امكانيـة قيـام القوات المصرية بمهمات قتالية في حال تعـرض الـسلطنة "للأخطـار" الداخليـة أو الخارجيـة. ويبقـى أن الاتجاهات الجديدة للسياسة الدفعية العمانية قد تكون عاملا مؤثرا في حال تصادم الولايات المتحدة مع إيـران، أو في حال قيام حرب عربية ـ اسرائيلية جديدة.

٤ ـ حرب الخليج

أ ـ بعض عوامل الحرب

الإطار الاستراتيجي للحرب العراقية الإيرانية والعلاقات مع الدول الكبرى

العدد ـ ١٩، ١٩٨٠/١١/٢٣

في غياب الوصول إلى حل عسكري أو سياسي قريب للحرب العراقية ـ الإيرانية فإنه من الـصعب الـتكهن بنتائج هذا الصراع أو انعكاساته البعيدة الامد. إلا أنه بات من الممكن الآن بعد دخول القتال أسـبوعه الرابـع النظر إلى بعض جوانب الحرب وذلك بالأخص على صعيد موقف الدولتين العظميين ومعظلاتهما وبـدائلهما في المنطقة:

إن للحرب العراقية ـ الإيرانية خصوصيات تختلف بها عن أكثر الحروب المحلية التـي نـشأت فـي العـالم الثالث في الأعوام الأخيرة. فهي ليست حرباً بين حلفاء مباشرين للدولتين العظميين، كمـا كـان الحـال فـي الحروب العربية ـ الإسرائيلية، أو بين حليف لاحدى الدولتين العظميين وطرف ثالث كما كـان الحـال فـي الحرب الأنغولية وحرب القرن الافريقي، كما أنه لم تشترك في الحرب قوات من الدولتين العظميين كما كـان الحال في فيتنام أو الصراع الدائر في أفغانستان. وبالاضافة فان الحرب العراقية ـ الإيرانية تدور في منطقـة شديدة الحساسية تشمل المصالح الحيوية والاستراتيجية للدولتين العظميين. وتنعكس هذه الخـصوصيات علـى مواقف الدولتين العظميين من جهة وعلى علاقاتهما مع الطرفين المقاتلين من جهة أخـرى. ويمكـن تحديـد الاحتمالات التي تواجه كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على النحو التالي:

١ ـ "الحياد" بين الفريقين المتحاربين: لعل أبرز معالم الحرب الدائرة ـ حتى كتابة هذه الأسطر، هـي غيـاب الدعم العلني المباشر السياسي والعسكري من قبل الولايات المتحدة أو الاتحاد السوفياتي لأي مـن العـراق أو إيران. ومن شأن هذا الوضع مبدئياً أنه زاد من هامش حرية العمل للدولتين العظميين والـدولتين المتحـاربتين على حد السواء ـ وأن كان لهذه الحرية محدوديات وقيود.

وبالنسبة للولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، فان غياب حدود واضحة لعلاقتهما مـع الأطـراف المتحاربـة وعدم وجود مناطق نفوذ أو التزامات سياسية وعسكرية مسبقة التي تفرض عليهما اتخـاذ المواقـف العلنيـة "المنحازة"، ترفع عنهما ضرورة القيام بالخطوات الحاسمة لدعم هذا الطرف أو ذاك ـ أي بعكـس الـصراع العربي ـ الإسرائيلي مثلا حيث ان محدوديات العمل العسكري عند الأطراف المحلية قد تفرض على أي مـن الدولتين العظميين التدخل المباشر في حال تجاوز الحرب خطوط حمراء محددة. وهذا الوضع قد سـاهم فـي

التقليل من امكانية تصاعد الحرب العراقية - الإيرانية إلى صدام مباشر بين الجبارين وفي نفي صفة "الخطـر المباشر على السلام العالمي" عن الأزمة الحالية على الاقل في الأمد القصير. إلا ن حرية العمل المكتسبة من جراء اتباع الدولتين العظميين لسياسة حيادية، تصعب بالمقابل احتمال "ضبط الأزمة" المحلية بينهـا. وبمعنـى آخر فإن عدم وجود مواقف واضحة من الأطراف المتحاربة من قبل الولايات المتحـدة والاتحـاد الـسوفياتي تزيد من احتمال تصعيد الحرب محلياً، أو توسيع نطاقها أو انتشار انعكاساته وذلك دون امكانية سيطرة الـدول العظمى على تدهور الموقف. واذا كان اتساع الحرب أو اطالتها لغير مصلحة الدولتين العظميين، فان سياسـة التمهل والترقب "الحيادية" قد تؤدي بحد ذاتها إلى قيام مثل هذا الوضع، ذلك نظراً لتقليلها من دوافـع القـوى المحلية لانهاء الحرب.

ولكن في مقابل هذه الاعتبارات فان عدم ارتباط الدولتين العظميين بموقف محدد حيال الحـرب العراقيـة - الإيرانية قد تزيد من حرية مناورتهما اما داخل المنطقة أو خارجها. وهكذا وعلى سـبيل المثـال فـإن عـدم "التورط" السوفياتي في حرب الخليج قد يتيح لها اتخاذ الخطوات في بولندا التي ربما كان من الصعب اتخاذهـا في ظروف دولية أخرى، كما أن الولايات المتحدة في اكتسبت مزيداً من حرية العمل داخل منطقة الخليج بعـد وقوفها على "الحياد" بين كل من العراق وإيران.

وأما بالنسبة لإيران والعراق فإن غياب حليف دولي خارجي يزيد كذلك من هامش حريـة عملهمـا الـسياسي والعسكري ويخفف الضغط عليهما للقبول بالشروط أو القيود النابعة عن اعتبارات دوليـة / خارجيـة (وقـف اطلاق النار مثلا). وهكذا فإنه في الوقت الذي لا تزال فيه القوات العراقيـة تعتمـد أساسـا علـى الـسلاح السوفياتي، فان عدم التزام السوفياتي بالموقف العراقي يقلل من امكانية التأثير المباشر على السياسة الرعاقيـة أو أهدافها العسكرية. وكذلك فإن وقوع أيران خارج النظام السياسي الدولي إلى حد كبير، يساهم في رفـضها "لأصول اللعبة" الدولية. ولكن في مقابل الزيادة الهامشية في حرية العمل فإن غياب الدعم الخارجي قد يـؤثر على كل من الطرفين المتحاربين في حال اطالة الحرب أو توسعها. وستزداد على الأرجح صعوبات العـراق وإيران على الأمد الطويل في غياب امكانية الحصول على العتاد العسكري تعويضاً للخـسائر الحربيـة - إذا ما بقيتا على علاقتهما الحالية مع الدولتين العظميين. وبالاضافة فـان شـروط الـدولتين العظميـين لاعـادة علاقاتها التسليحية / السياسية مع أي من الطرفين قد تزداد "قسوة" كلمـا طالـت الحـرب أو اتـسع نطاقهـا وازدادت الحاجة إلى المعونة العسكرية عند الطرفين المتقاتلين. وكذلك فان الحاجـة إلـى الـدعم الـسياسي الخارجي قد تزداد مع ازدياد وطأة الحرب أو دخولها مرحلة عسكرية حرجة. وتشير تجربة الحروب العربيـة - الإسرائيلية وغيرها من الحروب المحلية، ان الطرف المحلي قلما يستطيع الاستغناء كليـاً عـن المـساعدة العسكرية أو الدعم السياسي من قبل احدى الدولتين العظميين، كما أن مناورة الطرف الأضـعف فـي هـذه الحروب عادة ما كانت تعتمد على محاولة ادخال القوى الخارجية إلى حلبة الصراع سياسياً أو عـسكرياً، أمـا من أجل رفع الثمن المرتقب لعدم الوصول إلى حل سياسي يضمن "الاستقرار" المحلي" أو "الـسلام العـالمي"، أو من أجل الدفاع عن النفس في مواجهة التصعيد العسكري من قبل الطرف المحلي الأقوى.

واذا كانت الحرب العراقية - الإيرانية تثبت أن الدولة العظمى المصدرة للسلاح لا تستطيع ضمانة تمتعها بالنفوذ المباشر عند الطرف المحلي - كما هو الحال بين إيران والولايات المتحدة والعراق والاتحاد السوفياتي - فإن هذا لا يعني أن الأطراف المحلية تستطيع بالضرورة التخلي عن علاقاتها التسليحية مع مصدرها الأساسي. ولكن هامش حرية العمل هنا تتوقف إلى حد كبير على طبيعة القتال الدائر واحتمالات تطويره. وعلى سبيل المثال فانه يمكن القول ان الحاجة إلى الدولتين العظميين وإلى استيراد السلاح الثقيل من أي منهما تزداد مع تطور الحرب إلى مواجهة تقليدية شاملة تقوم على المدرعات والطائرات الخ. وفي المقابل فإنه قد يكون من الممكن الحفاظ على الحد الأدنى من الاستقلالية التسليحية، في حال حصر الحرب في نطاق الاشتباكات العسكرية المحدودة نسبيا ومن جهة أخرى فان اعتماد أحد الأطراف - إيران مثلا - استراتيجية الحرب الشعبية الطويلة الأمد، وقد يحول دون ضرورة الحاجة إلى السلاح الثقيل على الأقل في المراحل الأولى لمثل هذه الاستراتيجية. ويبرز هنا احتمال استغناء ايران عن السلاح الأميركي الثقيل الموجود لديها حالياً، والاستعاضة عنه بالسلاح السوفياتي، أما مباشرة أو عبر الأطراف الثالثة. وكذلك الأمر بالنسبة للعراق، فإن اختيار استراتيجية للحرب المحدودة قد تساعد في عدم ضرورة اللجوء إلى الأطراف الخارجية من أجل اعادة التسليح أو التعويض عن الخسائر الحربية. ويبقى العكس هو صحيحاً مع احتمال اطالة الحرب أو تصاعدها أو اتساع نطاقها.

وبالنسبة للاتحاد السوفياتي فان سياسة الحياد تتيح الفرصة نظرياً أمام تسليح أي من الطرفين، نظراً لوجود علاقات تسليحية سابقة مع كل من العراق وإيران. كما أن الحياد العلني قد تواكبه الموافقة الضمنية على قيام الأطراف الثالثة بمثل هذه المهام. لكن المأزق السوفياتي يبقى أن "الحياد" المقترن بتسليح الطرفين على حد السواء، مباشرة أو غير مباشرة، قد لا يرضي أياً منهما. وكذلك فإن تسليح طرف واحد، العراق مثلا - قد يؤدي إلى تدهور العلاقات مع إيران والعكس بالعكس. كما أن عدم تسليح أي من الطرفين قد يوقع الاتحاد السوفياتي في المأزق نفسه. وهكذا فان سياسة "الحياد" قد تصل بالنهاية إلى نفس نتيجة السياسة "المنحازة". وفي مقابل ذلك فان الولايات المتحدة لا تواجه حالياً نفس المأزق السوفياتي. فالحياد التسليحي الأمريكي ليس هو نتيجة سياسة أميركية معتمدة بالقدر ما هي نتيجة للعلاقات الأميركية السابقة مع كل من إيران والعراق. وبمعنى آخر فانه يصعب على إدارة كارتر في ظروف الانتخابات تزويد إيران بالسلاح في الوقت الذي لا تزال أزمة الرهائن عالقة - حتى وان طلبت إيران ذلك وهو أمر مستبعد. كما أن فقدان العلاقات التسليحية السابقة مع العراق يقلل من احتمال فتح مثل هذه العلاقات في الظروف الراهنة كون العراق لا يحتاج إلى السلاح الأميركي أو يستطيع استيعابه في المستقبل المنظور، مما يرفع عن الولايات المتحدة نفس نوع الضغوط التي ق يواجهها الاتحاد السوفياتي في علاقاته التسليحية مع العراق. ومع أن الولايات المتحدة قد تقرر الموافقة الضمنية على إرسال السلاح أو قطع الغيار إلى إيران عبر الأطراف الثالثة، إلا أنه ليست لأميركا مصلحة واضحة في ذلك ما لم ترتبط مثل هذه العملية مثلاً بمبادرة إيرانية تجاه الاخلاء عن الرهائن. ومن هنا يمكن القول أن الولايات المتحدة تواجه وضعاً أقل تعقيدا من وضع الاتحاد السوفياتي في مجال تسليح الطرفين المتحاربين، مما يرفع عنها "عبء" مسألة الخيار بين الطرفين في مسألة التسليح.

وهكذا فإن الحياد التسليحي قد زاد من بدائل الولايات المتحدة في المجالات الأخرى، منها التحرك العسكري في المنطقة ومحاولة استغلال الحرب الدائرة لتقوية مواقعها فيها. ولكن أميركا قد تفقد بعض مكاسب "الحياد" في حال اتجاه إيران فعلا نحو المقايضة بمسألة الرهائن، وذلك بالأخص في الفترة المقبلة قبل موعد انتخابات الرئاسة في مطلع شهر تشرين الثاني القادم. ويمكن القول ان حجز الرهائن في ايران قد ساعد على اطلاق حرية العمل الأميركية وليس بالعكس اذ انه ساهم في تقمصها للمواقف "الحيادية". أو بمعى آخر فإن عدم تزويد إيران بالسلاح لم يكن بالضرورة ضد المصلحة الأميركية كما أن تزويدها بالسلاح كان سيزيد من احتمال استقطاب سوفيتي / أميركي في المنطقة، ومن حدة التوتر بين العراق والولايات المتحدة. وفي حال عودة أميركا إلى تسليح إيران فان ذلك قد يؤثر على احتمالات تحركها والمكاسب التي حققتها مؤخراً في منطقة الخليج.

٢ ـ التنافس والتصعيد بين الدولتين العظميين: إن سياسة الحياد المتبعة من قبل الدولتين العظميين قد أتاحت المجال أمام زيادة حرية عملهما. إلا أن هذه السياسة قد لا تكون مستقرة في الأمد البعيد وذلك لأسباب مختلفة منها الخوف من تصاعد الأزمة، أو الضغط من الأطراف المحلية من أجل تبديل سياسة الدولتين العظميين التسليحية، أو الخوف من فقدان مواقف نفوذهما الخ. ويمكن القول ان حرية العمل المكتسبة من جراء اتباع سياسات "حيادية" قد تكون بحد ذاتها سبباً لتصعيد التنافس أو حتى التصادم بين الدولتين العظميين. أو بمعنى آخر فإن حرية المناورة والتحرك قد أتاحت الفرصة أمام استغلال الازمة من قبل أحد الطرفين الدوليين ـ الولايات المتحدة ـ، مما قد يؤدي بالتالي إلى الاخلال في ميزان القوى المحلي ويزيد من احتمالات التصعيد بين الدولتين العظميين. ومن الخطوات التي اتخذتها أميركا في المنطقة منذ اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية:

ارسال أربع طائرات "أواكس" للرصد والانذار إلى السعودية، وطائرتي صهريج "ك. سي ـ ١٣٥" التي تساعد على ابقاء طائرات "أواكس" في الجو لفترات طويلة.

زيادة حجم الأسطول الأميركي العامل في بحر العرب بحيث يضم الآن ٣٢ سفينة منها ـ حاملتا طائرات وطراد حامل للصواريخ.

حث حلفاء أميركا على زيادة حجم وجودهم العسكري في المنطقة، فبالاضافة إلى السفن الأميركية المذكورة أعلاه، هناك حوالي ٣٠ سفينة حربية أخرى تابعة لبريطانيا وفرنسا، واستراليا في المنطقة.

تحضير "قوة للتدخل السريع" تضم ١٢ ألف جندي، وتستطيع هذه القوة الاستناد إلى القواعد في عمان ومصر وربما إلى غيرها من دول المنطقة. وبالاضافة فإن اية تحركات عسكرية أميركية للتدخل المباشر في المنطقة تستطيع الاستناد إلى سفن "التركيز المسبق" السبع الراسية منذ شهر تموز الماضي في قاعدة ديبوغارسيا في المحيط الهندي.

ارسال ١٤٠٠ جندي أميركي وسرب من طائرات الدعم التكتيكي "أ ـ ٧" إلى مصر لاجراء المناورات المشتركة مع القوات المصرية.

دراسة احتمال قيام الولايات المتحدة بالاشراف المباشر على نظام الدفاع الجوي السعودي، بما في ذلك تركيز بطاريات صواريخ "هوك" المضادة للطائرات حول آبار النفط السعودية تحت إدارة الفنيين العسكريين الأميركيين.

وليست هنالك على ما يبدو أية خطوات سوفياتية عسكرية مماثلة حتى الآن لمواجهة هذه الاجراءات الأميركية الأخيرة، اذ تشير التقارير الغربية مثلا إلى أن الأسطول السوفيتي في المحيط الهندي لا يزيد على ٣٠ سفينية حربية كانت في المنطقة قبل نشوب الحرب العراقية – الإيرانية. ولكن يجب الأخذ بعين الاعتبار قرب منطقة الصراع النسبية من الاتحاد السوفياتي مما قد يحول دون اتخاذ السوفيات للأجراءات العلنية والمباشرة مثل الولايات المتحدة.

ولعل أبرز ما في هذه التحركات الأميركية أنها تشكل سابقة هامة بالنسبة لدخول القوات العسكرية الأميركية إلى المنطقة. وهكذا ورغم أن الولايات المتحدة قد أرسلت سرباً من طائرات "ف – ١٥" إلى السعودية في أوائل عام ١٩٧٩ قبيل سقوط نظام الشاه في إيران، وكذلك طائرتي "أواكس" عند اندلاع حرب اليمنين في ربيع ذلك العام، فإن هذه التحركات كانت محدودة الأهمية نسبياً، كما أنها واجهت معارضة واضحة وعلنية من أكثر دول الخليج، وبالمقارنة فان الدخول العسكري الأميركي الأخير إلى المنطقة لم يواجه حتى الآن بنفس التحفظات التي كانت تعتري مثل هذه التحركات في السابق وقد جاء على لسان هارولد براون وزير الدفاع الأميركي أن دول الخليج أصبحت "أكثر تقبلا للوجود العسكري من أي وقت مضى". وهكذا فمن نتائج الوضع الجديد أن شعار حماية المصالح الحيوية للغرب المستمد من "مبدأ كارتر"، قد اختلط عملياً بشعار "الدفاع" عن هذه الدول في السابق انطلاقا من مبدأي الدفاع الذاتي عن المنطقة وابعاد الدول الكبرى عنها. وبالتالي فإن الاقرار "بالحق" الأميركي في الوجود العسكري ولو ضمنياً وفي "الدفاع" عن الخليج يثير احتمال تدخل القوات الأميركية لأغراض أخرى (قمع "تمرد" داخلي مثلا) ويسهل أمر ذلك. كما أن أي تكثيف دائم للوجود العسكري الأميركي في الخليج، يبرر إلى حد ما مثل هذا الوجود في مصر ويقوي من مركز نظام السادات في المنظومة الاستراتيجية الأميركية في المنطقة. وهنالك احتمال أن تعود الولايات المتحدة إلى احياء فكرة اطار للتعاون الدفاعي في المنطقة تحت الاشراف الأميركي من أجل تثبيت مكتسباتها الأخيرة واعطائها صفة "شرعية" ودائمة.

لكن الولايات المتحدة قد تواجه بعض الصعوبات في تثبيت "حقها" الجديد المكتسب في المنطقة. وعلى الصعيد المحلي يتوقف مدى النجاح الأميركي في هذا المجال إلى حد كبير على مسيرة العلاقات الأميركية – السعودية وتطورها، ومن التجارب التي ستواجه اية إدرة أميركية جديدة، هي معالجة الصفقة المنتظرة لتزويد طائرات "ف – ١٥" السعودية بقدرة هجومية، وهو أمر تعارضه إسرائيل ومؤيدوها في الكونغرس معارضة شديدة. وبالاضافة فانه من المنتظر ان يزداد الضغط السعودي على الولايات المتحدة بالنسبة للوصول إلى حل سياسي للقضية الفلسطينية في مقابل "حسن السلوك" السعودي الحالي – بما في ذلك قرار زيادة انتاج النفط للتعويض عن خسارة الانتاج العراقي – الإيراني. وعلى حد قول صحيفة الوال ستريت جورنال فإنه "اذا لم تستطع الولايات المتحدة التجاوب مع المتطلبات الدفاعية والسياسية السعودية، فإن وجودها العسكري

الجنيني في السعودية قد يجهض من الأساس. ودون هذا الوجود فإنه يصعب على الولايات المتحدة الدفاع عن مصالحها النفطية في المنطقة خلال الثمانينات، كما أن الغرب لن يستطيع الاعتماد على الزيادة المضطردة بالانتاج النفطي السعودي".

وأما على صعيد العلاقة مع الاتحاد السوفياتي، فإن الوجود الأميركي العسكري يزيد بالتالي من احتمال زيادة السوفيات لوجودهم في المنطقة أما استجابة لطرف ما في الخليج او من أجل الدفاع عن المصلحة السوفيتية الذاتية. ويجب التذكير ان وجود القواعد أو القوات الأميركية على مقربة من الحدود السوفياتية هو مصدر قلق دائم للسوفيات بغض النظر عن الغطاء الذي يتستر به الوجود الأميركي. وبالرغم من ان غياب الحلفاء المباشرين للسوفيات في منطقة الخليج (باستثناء اليمن الجنوبي) قد يصعب على الاتحاد السوفياتي اتباع سياسة مماثلة للولايات المتحدة (أي تركيز القواعد او القوات الخ) فان دخول القوات الأميركية بشكل دائم إلى السعودية مثلا سيسهل من أي دخول سوفياتي محتمل أما في المنطقة مباشرة او في خارجها. وفي مقابل تكثيف الوجود العسكري الأميركي في الخليج، فإن السوفيات قد يزيدون من حجم وجودهم في اليمن الجنوبي أو القرن الافريقي او حوض المتوسط او منطقة الصراع العربي – الإسرائيلي. وإذا كان الرد السوفياتي الكامل على التوغل الأميركي لم يتبلور بعد، فأن أمام السوفيات أيضاً خيارات اخرى منها الضغط على القوى المحلية لرفض الوجود الأميركي – مع الأخذ بعين الاعتبار المأزق السوفياتي بالنسبة لاختيار السياسة الصحيحة في الحرب الدائرة بين العراق وإيران – او الضغط على الاطراف الثالثة من أجل اضعاف الموقف الاميركي عامة، مما قد يفسر رفض الدول الأوروبية حتى الآن الاشتراك بصيغة "اسطول غربي موحد" للدفاع عن الخليج الذي كان الرئيس كارتر قد طرحها في أوائل الأزمة الحالية. ويبقى ايضا امام السوفيات احتمال التدخل من طرف واحد أي دون الاعتماد على القواعد او الحلفاء في المنطقة لكن هذا يبقى مستبعدا إلا إذا كان هناك خطر شديد مباشر على المصالح السوفياتية الحيوية. وفي جميع الأحوال فان الخيارات السوفياتية الحيوية. وفي جميع الأحوال فإن الخيارات لاسوفياتية تبقى صعبة، مما قد يشير إلى أن الرد السوفياتي على التوغل الأميركي قد يكون خارج منطقة الصراع مباشرة. وبمعنى آخر فن تزايد حجم الوجود العسكري الأميركي في الخليج قد يزيد من التشدد السوفياتي حيال افغانستان، او حيال الأمور الدولية الأخرى المتعلقة بالوفاق الدولي او محادثات "سالت".

ويقول زبيغنيو برجينسكي المستشار الأمني للرئيس كارتر "أن منطقة الخليج ستكون منطقة امتحان للولايات المتحدة خلال الثمانينات تماما كما كانت اوروبا بين عامي ١٩٤٥ – ١٩٥٥. وسيكون الامتحان طويلا وصعبا قبل ان تتبلور الصيغة السياسية والعسكرية التي ستضمن استقرار المنطقة". ويمكن الاضافة إلى قول برجينسكي ان نتيجة الامتحان في الخليج قد تقرر ايضا خارج المنطقة بالقدر الذي ستقرر داخلها.

٣ – التعاون بين الدولتين العظميين: إذا كان احتمال بقاء الدولتين العظميين عل الحياد يتضاءل في حالة إطالة الحرب او توسعها، كما ان احتمال التنافس بينهما يزداد مع ازدياد توغل احد الأطراف الدولية على حساب الآخر، فان احتمال التعاون بينهما قد يبدو ظاهرياً على الأقل، وكأنه الخيار الأمثل لهما من أجل التوصل إلى صيغة محلية "لضبط الأزمات" في المستقبل، ورسم حدود واضحة لنفوذهما مما قد يحول دون

عودة المنطقة إلى نفس الوضع "السائب" القائم من جراء الحرب العراقية - الإيرانية. لكن احتمالات التعـاون بين الدولتين العظميين تواجه هي الأخرى صعوبات شتى.

فبالنسبة للولايات المتحدة، ان التعاون الثنائي مع الاتحاد السوفياتي في الوصول إلى صيغة مـشتركة لانهـاء الأزمة الحالية او تفادي الأزمات المستقبلية، سيعني - من وجهة النظـر الأميركيـة - الاعتـراف بوجـود مصالح سوفياتية في المنطقة وهو أمر لا تريد أميركا الاقرار بهز وبمعنى آخر فإن الموافقة الأميركية علـى دور عسكري/ سياسي سوفياتي في الخليج، قد يعطي صفة "شرعية" لاية تحركات سوفياتية في المنطقة ويتـيح المجال للسوفيات للمطالبة بدور مواز للولايات المتحدة ومعاملتها بالمثل من قبل القوى المحليـة. وهـذا قـد يؤدي بالتالي إلى انهاء الاستفراد الغربي لمنطقة الخليج كمنطقة "مصالح حيويـة" ويعطـي الفرصـة لـدول المنطقة للمناورة بين الجبارين وهو أمر لن يكون في مصلحة الولايات المتحدة.

ولكن في المقابل فإن رفض أميركا لاعطاء السوفيات دوراً في الخليج، يزيد مـن احتمـال قيـام الـسوفيات بمبادرة من طرف واحد لانهاء الحرب، كون الاتحاد السوفيتي يتمتع نظرياً بالحد الأدنـى علـى الأقـل مـن العلاقات السياسية مع كل من إيران والعراق، وهو ما تفتقده الولايات المتحدة حالياً. وهذا بدوره يثير احتمـال قيام الاتحاد الوسفياتي بدور الوسيط او المحاور الصالح بين طرفي النزاع، أي نفس الدور الذي قام بـه فـي أعقاب الحرب الهندية - الباكستانية عام ١٩٧١. وفي حال الوصول إلى حل سياسي تحت الرعايـة الـسوفياتية المباشرة فن ذلك قد يزيد من النفوذ السوفياتي ليس في منطقة الخليج فحسب بل في منطقـة الـشرق الأوسـط ككال ويصعب على الولايات المتحدة القيام بمبادرة مماثلة من طرف واحد، بالأخص اذا مـا لـم تنتـه أزمـة الرهائن ولم تكن هنالك علاقات طبيعيّة مع إيران.

ويبقى احتمال قيام الولايات المتحدة والسوفيات معاً بمبادرة تشمل دولا أخرى من داخل المنطقـة وخارجهـا، وهو ما تطرحه بعض الدوائر الأوروبية. إلا أن ادخال السوفياتي في صيغة سياسية حتى ولو تم ذلـك ضـمن اطار دولي موسع يصطدم من وجهة النظر الاميركية بنفس العقبة التي تواجه أي حل ثنائي مع موسكو حتـى ولو كان ذلك إل درجة أقل. كما أن مثل هذه الحل قد يقلل من قدرة الولايات المتحـدة علـى التحـرك فـي المنطقة ومن حرية عملها فيها.

واذا كان المبدأ الأساسي الذي تحكم بعلاقات الدولتين العظميين كان حتى الآن هو الابتعاد عن خطر المجابهـة المباشرة بينهما، فان اطالة الحرب او توسع نطاقها قد يفرض عليهما الخيار الواضح بين خطـر المجابهـة او الوصول إلى اتفاق صريح لتفادي مثل هذا الخطر.

تقييم أولي للمواجهة العسكرية العراقية - الإيرانية

العدد - ١٩، ١٩٨٠/١٠/٢٣

دخلت الحرب العراقية - الإيرانية أسبوعها الرابع دون بروز دلائل حقيقية تشير إلى احتمـال توقفهـا خـلال وقت قريب. فعلى الصعيد السياسي تميزت التصريحات الصادرة عن المسؤولين على جانبي النزاع بـالتركيز على ان الحرب سوف تكون على الأرجح حربا طويلة، وبأن انتهاءها مرهون بمواقـف كـل مـن الطـرفين

وامكانية موافقته على شروط الطرف الآخر السياسية والعسكرية والجغرافية، الأمـر الـذي يبـدو مـستبعد الحدوث، على الأقل في الوقت الحاضر.

أماعلى الصعيد العسكري فإن الوضع العام القائم على مسرح العمليات حاليا يشير بدوره إلى ترجيح احتمـال إطالة أمد الحرب. فالظاهر حتى الآن أن أيا من الطرفين فلم يتمكن من احراز انتـصار حاسـم كفيـل بـدفع الأمور إلى نهايتها، أكان ذلك في مجال تحقيق مكاسب جغرافية أساسـية، أم فيمـا يتعلـق بتحطـيم القـدرة العسكرية للخصم وشل امكاناته على متابعة القتال بشكل فعال. وبالاضافة إلى ذلك فان حجم الخسائر المحـدود نسبيا في صفوف الطرفين، والناتج عن سياسة الحرص في الزج بالقوات على الجانب العراقـي مـن جهـة، والامتناع الإيراني عن خوض مواجهات شاملة ومكشوفة مع القوات العراقية المتقدمة من جهة أخـرى، قـد أدى إلى محافظة الطرفين، وإن بصور متفاوتة، على كميات لا بأس بها من الأسـلحة والمعـدات والـذخائر الكافية لتأمين استمرارهما بالقتال لفترة إضافية يصعب تحديدها بدقة في هذه المرحلة.

أما أبرز ما يمكن استخلاصه من سمات العمليات العسكرية التي شهدتها الحـرب خـلال الأسـابيع الأربعـة الماضية فيمكن تحديدها على الشكل التالي، وذلك بالاستناد أساساً إلى المعومـات المتـوافرة مـن المـصادر الصحفية والعسكرية الأجنبية، وما أمكن اعتماده من معلومات رسمية صادرة عن جانبي القتال نفسهما:

على الجانب العراقي:

اتصف خوض العراق للحرب حتى الآن بظاهرة رئيسية، يمكن تلخيـصها بـالحرص فـي تحديـد الأهـداف الاستراتيجية، من جهة، والاقتصاد في استخدام القوى بهدف تجنب أكبر قدر ممكن من الخسائر فـي الأفـراد والمعدات من الجهة الأخرى. فقد ركزت القيادة العراقية طيلة مراحل المواجهة العسكرية علـى "محدوديـة الأهداف العراقية" كما أنها شددت في بياناتها الرسمية على أن العراق لا ينوي احتلال أي أراضـي إيرانيـة، بل انه يهدف إلى استرجاع اراضٍ ومناطق متنازع عليها منذ مدة طويلة وهو شعر بأن هذا الاسترجاع يـشكل حقا مشروعاً له.

وانطلاقاً من هذه الزاوية بالذات، اتبعت القيادة العراقية على ما يبدو أسلوبا متحفظاً وتدريجياً إلى حد مـا فـي الزج بوحدات قواتها المسلحة البرية وفي استخدام سلاحها الجوي وقواتها البحرية. وقد برز ذلك بشكل خـاص على مسرح العمليات البري، إذ قدرت المصادر العسكرية الغربية حجم القوات العراقية التي شـاركت فـي المراحل الأولى من اندلاع القتال (خلال الأسبوعين الأول والثاني تقريباً) بحوالي فرقتين ونصف الفرقة تـضم نحو ٣٠ ألف رجل و٦٠٠ دبابة، وذلك من أصل ١٢ فرقة و ٢٤٠٠ دبابة تعتقد تلـك المـصادر أن العـراق يملكها في الوقت الحاضر. وبالطبع فأنه لا يمكن تجاهل احتمال أن تكون القيادة العراقية قـد اضـطرت إلـى الابقاء على عدد من الفرق كاحتياط استراتيجي من جهة، أو من أجل تركيزها فـي منـاطق أخـرى يحتمـل بروز الحاجة اليها فيها من جهة ثانية. وبالاضافة فإن من الممكن أيضاً ان يكون استخدام هذا العدد المحـدود من الفرق في مراحل القتال الأولى قد جاء بناء على التقديرات المتعلقة بحجم القوات الإيرانية المقابلـة ومـا يمكن ان يستلزمه التغلب عليها.

وقد دفع العراق في المراحل التالية من القتال بتعزيزات اضافية أدت إلى رفع مجموع القوات المشاركة فـي العمليات حاليا، حسب تقدير المصادر الغربية، إلى حوالي ست فرق تـضم نحـو ٧٥ ألـف رجـل و ١٢٠٠ دبابة، بالاضافة إلى ابداء المزيد من الاهتمام في استخدام القوات الخاصة والوحـدات المحمولـة بطـائرات الهليكوبتر من أجل مواجهة أساليب حرب المدن التي كان الايرانيون قد بدأوا باتباعها في المراحـل اللاحقـة.

وقد اعتمد العراقيون في قتالهم البري خلال مراحل القتال الأولى أسلوب الدفع بالمدرعات وعربـات المـشاة القتالية من أجل تحقيق تقدم سريع على محاور القتال المختلفة. إلا انهم استعاضوا عن ذلك فيما بعـد بأسـلوب التقدم المنهجي الذي يعتمد أساساً على استخدام المدفعية بشكل كثيـف للتمهيـد واسـكات مـصادر النيـران المعادية، والقيام بعد ذلك بدفع القوات المدرعة في حركات التفافية من أجـل محاصـرة الأهـداف المنـوي احتلالها وقطع الامدادات عنها بهدف اضعاف المقاومة فيها قبل محاولة دخولها والسيطرة عليهـا. وتـستفيد القوات البرية في هذه الأثناء من عم السلاح الجوي الذي تقوم طائراته المقاتلة والقاذفة وهليكوبتراته المـسلحة بتقديم المساندة القريبة لها وتنفيذ عمليات القصف العازل ضد تجمعات العدو وطرق مواصلاته، في حين تقوم الدفاعات المضادة الأرضية بمقاومة هجمات الطائرات المعايدة.

ويمكن القول في هذه المرحلة بالذات، وبعد أربعة أسابيع من بدء القتال، بأن القوات العراقيـة تمكنـت حتـى الآن من احراز عدة مكاسب وتحقيق بعضٍ من الأهداف الاستراتيجية والتكتيكية المحتملة لقيادتها، انمـا لـيس جميع تلك الأهداف. فقد استطاعت هذه القوات السيطرة على شريط من الأراضي علـى امتـداد جبهـة يبلـغ طولها نحو ٣٠٠ كلم تقريباً من قصر الشيرين شمالا إلى شط العرب جنوباً. ويتضمن هذا الشريط عـددا مـن المواقع الحيوية، وخاصة في المحور الجنوبي حيث تعمل القوات العراقية حاليا على اكمـال سـيطرتها علـى مدينة خورمشهر ضمن حرب شوارع تشنها العناصر الإيرانية المتبقية في المدينة. كما تمكنت هـذه القـوات من محاصرة ميناء عبادان الاستراتيجي والذي يعتبره المراقبون أهم الأهداف العراقيـة فـي ذلـك المحـور وتعتبر الحركة الالتفافية التي قام بها العراقيون على عبادان ولجتيازهم لنهر كارون أبـرز الانجـازات التـي تمكنوا من تحقيقها في الحرب على المستوى التكتيكي، وذلك اذا ما اعتبرنا ان أهدافهم هناك تتـضمن احـتلال عبادان وخورمشهر والسيطرة على ممر شط العرب المائي بشكل فعال. إلا ان القوات العراقية لم تتمكن حتى الآن من الوصول إلى مدينة ديزفول الواقعة في قطاع العمليات الأوسط، والتي تـشكل محـور مواصـلات ونقطة تجمع عسكري ذات أهمية استراتيجية بالغة بالنسبة لإيران، خاصة وأن خط أنابيب الـنفط المتجـه إلـى طهران يمر في هذه المدينة بالذات. كما أن العراق اوقف تقدمه باتجاه مدينة الأهواز عاصمة اقليم خوزسـتان (عربستان)، والتي كانت المعلومات السابقة قد اشارت إلى احتمال كونها واحدة من الأهـداف العراقيـة فـي الحرب.

وتستخدم القوات العراقية في تنفيذها للعمليات البرية بصورة اساسية قواتها المدرعـة المؤلفـة أساسـاً مـن دبابات" "ت ـ ٦٢" و "ت ـ ٥٥/٥٤" السوفياتية الصنع، بالاضافة إلى الاستخدام الكثيـف الظـاهر لنـاقلات الجنود المدرعة، وخاصة عربات المشاة القتالية "ب م ب ـ ١". كما يبرز فـي مجـال الاسـتخدام التكتيكـي العراقي التركيز على مدفعية الميدان/ الهاوتزر المقصورة وراجمات الصواريخ المتعـددة الفوهـات. وقـد

استخدم العراق في مناسبتين على الأقل صواريخ تكتيكية أرض - أرض من طرازي "سكاد - ب" (ويصل مداه إلى ٢٨٠ كلم" و "فروغ - ٧" (مدى ٦٠ كلم) في عمليات القصف ضد الاهداف والتجمعات الحيوية.

أما في مجال العمليات الجوية فقد تميزت مهمات سلاح الجو العراق حتى الآن بالتركيز على تقديم المساندة التكتيكية القريبة للقوات البرية وتنفيذ عمليات القصف الميداني العازل ضد الطرق المواصلات ونقاط التجمع المعادية، مستخدما بصورة رئيسية المقاتلات القاذفة من طراز "ميغ - ٢٣/ ٢٧" و"سوخوي - ٧" و"سوخوي - ٢٠" كما اشتملت العمليات الجوية العراقية على تنفيذ مهمات الأختراق والقصف الاستراتيجي في عمق الأراضي الإيرانية، والتي استخدمت فيها القاذفات من طراز "تو - ٢٢" والمقاتلات القاذفة "ميغ - ٢٧/٢٣". وتركزت الأهداف العراقية في هذا المجال على القواعد الجوية والمنشآت الاقتصادية والنفطية والمجمعات الصناعة. وقد تمت معظم الاغارات العراقية من هذا النوع على ارتفاعات منخفضة، وذلك فيما عدا غارة واحدة قامت بها قاذفات "تو - ٢٢" بحراسة من المقاتلات ضد مصانع السيارات الكائنة في ضواحي طهران. وقد تمت هذه الغارة على ارتفاع ١٢ ألف متر.

وبشكل عام، فقد تميزت الحرب الجوية حتى الآن بعدم اشتمالها على الكثير من الاشتباكات الجوية نظرا لعدم محاولة أي من الفريقين اكتساب التفوق الجوي، سواء فوق ميدان المعركة أم في عمق اجوائه، بواسطة الطائرات المطاردة والمعترضة، وذلك في الوقت الذي أوكلت فيه مهمة التصدي للطائرات المغيرة إلى أنظمة الدفاع الأرضية الصاروخية والمدفعية.

على الجانب الإيراني:

تمكنت القوات الإيرانية حتى الآن من ابداء مقاومة عنيفة فاجأت المراقبين الغربيين الذين كانوا يتوقعون انهيار هذه القوات وتفكك صفوفها خلال وقت قصير من بدء العمليات الحربية. فعلى الرغم من افتقار الجيش الإيراني الحالي على ما يبدو إلى تسلسل قيادي واضح، والى مستوى حقيقي من خدمات الإدارة والصيانة والدعم اللوجستي وغير ذلك من النشاطات الأساسية في التنظيم العسكري، بالاضافة إلى النقص في قطع الغيار وعدم التمكن من تشغيل جزء كبير من الأسلحة والمعدات المتوافرة في المخازن الإيرانية، فإن الإيرانيين تمكنوا بسرعة نسبية من تحمل صدمة الضربات العراقية الأولى، ولجأوا عوضاً عن أساليب المواجهة التقليدية، حيث يتمتع العراق بتفوق، إلى اتباع اساليب دفاعية استنزافية متنوعة برهنت عن قدرتها على تأخير التقدم العراقي في عدد من المحاور. غير أن أوساط المراقبين تستبعد أن تتمكن القوات الإيرانية من اخراج القوات العراقية من المناطق التي احتلتها أو قد تحتلها في المستقبل، خاصة على ضوء عجز الإيرانيين حتى الآن من القيام بأي هجمات مضادة حقيقية ضد هذه القوات. إلا أنه يبدو من الواضح أن القوات الإيرانية قد قررت الاستمرار بانتهاج هذه الأساليب كواحدة من الوسائل المتوافرة لهم اذا ما قرروا مواصلة القتال.

بالاضافة إلى تجنب المواجهات المباشرة من جهة (وخاصة بالمدرعات والطائرات)، وعدم تحريك واستخدام قطعات قتالية رئيسية في الميدان والاعتماد بدلا منها على المجموعات الصغيرة والمتفرقة، فإن الأساليب الإيرانية قد برهنت كذلك عن القدرة على الاستفادة ولو المحدودة من الكميات المتبقية قيد العمل من الأسلحة

والمعدات التي بحوزتهم، واستخدامها بأعداد صغيرة في عمليات ازعاج وعرقلة تهدف إلى تحقيق أكبر قـدر ممكن من الخسائر الاقتصادية والعسكرية في صفوف الطرف العراقي. ويبرز هذا خاصة في استخدام إيـران لسلاحها الجوي، وبصورة رئيسية في عمليات القصف الاختراقي في العمق بواسطة تشكيلات صـغيرة مـن المقاتلات القاذفة، وفي مهمات المساندة التكتيكية التي تنفذها هذه المقاتلات بالاشتراك مع طائرات الهليكـوبتر الهجومية، وذلك إلى جانب استخدام الأسلحة الفردية المضادة للدروع، كالصاروخين "تـاو" "ودراغـون" فـي معارك المدن والشوارع ضد الدبابات العراقية.

وقد بات من الواضح ان سلاح الجو الإيراني قد تمكن من تحمل عبء قتالي لم يكن مـن المتوقـع أن يكـون قادرا على تحمله في السابق. وقد اعتمد الإيرانيون كثيرا في هذا المجال على القيام بأساليب القصف التـسللية السريعة (وهي شبيهة إلى حد كبير بالأساليب الإسرائيلية المتبعة في اغـارات العمـق). اذ انهـم يـستخدمون تشكيلات صغيرة العدد من الطائرات (تتراوح عادة بين طائرتين وأربع طائرات) لتنفيـذ عمليـات الاختـراق على ارتفاعات مخفضة بشكل يكفل لها تفادي أنظمة الرادار، لتصل إلى أهدافها حيث تلقي حمولتها بـسرعة، وفي معظم الأحيان عن طريق القيام بطلعة واحدة فقط فوق الهدف. وبالاضافة إلى هذه العمليـات المحـدودة الموجهة أساساً ضد الأهداف الاقتصادية والنفسية الحيوية (كالمدن ومنشآت النفط ومحطات توليد الطاقة)، فقـد استخدمت إيران سلاحها الجوي في بعض مراحل القتال بشكل ملحوظ لتقديم المساندة الميدانية للقوات البريـة، كما أنها عمدت في المراحل اللاحقة إلى استخدام اعداد صغيرة من طائرات الهليكوبتر المضادة للدبابات مـن طراز "كوبرا" والمسلحة بصواريخ "تاو". كما ظهرت من ضمن تسليح المقاتلات القاذفة الإيرانية خـلال هـذه المراحل الصواريخ جو - أرض من طراز "مافريك" التي استخدمتها هذه المقاتلات في عدد مـن المناسـبات ضد الجسور والتجمعات العسكرية ومصافي النفط. ويستخدم سلاح الجو الإيراني في مهماته حاليـا مقـاتلات من طراز "ف - ٤ فانتوم" لتنفيذ عمليات القصف الاختراقي والمساندة التكتيكية، ومقـاتلات "ف - 5 تـايغر" التي تركز استخدامها على المساندة التكتيكية بالاضافة إلى عدد محدد من عمليات المطاردة والاشتباك الجـوي أما مقاتلات ف ١٤ تومكات" فتشير المعلومات الأميركية ان الإيرانيين يستخدمون عددا صغيرا منهـا (يقـدر بحوالي ٦ - ٨ طائرات) في مهمات الدورية والمراقبة الرادارية فوق المدن الرئيـسية، دون أن يتـوافر مـا يشير إلى استخدام هذه الطائرات في عمليات قتالية مباشرة حتى الآن. وتقول هذه المصادر بأنه سـيكون مـن الصعب جدا على الإيرانيين استخدام صواريخ جو جو "فونيكس" التي تسلح بها هذه الطـائرات عـادة، نظـرا إلى قيام الخبراء الأميركيين بنزع المعدات اللازمة لاطلاقها وتوجيهها قبل مغادرتهم إيران اثر سقوط الشاه.

وقد تضاءل معدل النشاط الجوي الإيراني في الآونة الأخيرة حسبما تشير إلـى ذلـك المعلومـات الغربيـة المتوافرة، ويعود هذا بشكل أساسي إلى الخسائر التي منيت بها الطائرات الإيرانيـة، بالاضـافة إلـى تفـاقم مشاكل الصيانة وعدم توافر قطع الغيار اللازمة للاستمرار بتشغيل هذه الطائرات واصلاح الاعطال الطارئـة عليها. كما أن الإيرانيين يواجهون على ما يبدو مشاكل في تشغيل دفاعاتهم الجوية الـصاروخية، كـصواريخ "هوك" الأميركية و"رابيير" البريطانية، وهم يعتمدون في التصدى للهجمات الجوية العراقية بـصورة رئيـسية الآن على المدافع المضادة للطائرات، وخاصة المدفع "ز س يو ٢٣" الموجع بالرادار.

وتبقى الاشارة إلى جانب العمليات البحرية الذي اتصف حتى الآن، على خـلاف العمليـات البريـة الجويـة، بالمحافظة على دوئه النسبي، وذلك منذ ان اندلعت بين الجانبين في الأيام الأولـى مـن القتـال سلـسلة مـن الاشتباكات البحرية التي أكد كل منهما آنذاك أنه تمكن من التفوق فيها على الطرف الآخر.

وعلى الرغم من أن البحرية هي الجانب الوحيد تقريبا من جوانب العمل العسكري الـذي تتمتـع فيـه إيـران بتفوق نظري على العراق، فإن مراحل الحرب حتى الآن دات على أن الجانبين يفضلان في الوقـت الحاضـر تحييد قواتهما البحرية والامتناع عن استخدامها، ربما بانتظار اتضاح الأمور على جبهات القتال الأخرى. وقـد اقتصرت عمليات البحرية الإيرانية حتى الآن على قيام ثلاث مدمرات إيرانية مسلحة بصواريخ مضادة للـسفن بأعمال الدورية بالقرب من مضيق هرمز الاستراتيجي، بالاضافة إلى عملية انزال واحدة نفذتها وحـدات مـن مشاة البحرية الإيرانية في ميناء خورمشهر قبيل دخول القوات العراقية اليه، وذلك بواسطة المراكب الحوامـة (هوفر كرافت).

ومن المرجح في الوقت الحاضر أن أي تصعيد اضافي في حدة الحرب وشموليتها سيتضمن استخدامها أكثـر اتساعاً وأهمية للقوات البحرية، وخاصة إذا ما اتسع نطاق العمليات جغرافيا ليشمل الجـزر والـسواحل فـي منطقة الخليج ومضائقه.

احتمالات حرب الاستنزاف بين العراق وإيران

العدد ـ ٢٠، ١٩٨٠/١١/٢٠

يثير احتمال اطالة الحرب العراقية ـ الإيرانية امكانية لجوء احد الأطراف المتحاربة ـ او لربما الاثنين معـا ـ إلى استراتيجيات استنزافية طويلة الامد. إلا أن أساليب الاستنزاف وامكانية مواجهتها تختلف مـع اخـتلاف نموذج الاستنزاف المتبع والأهداف المرجوة منه. ومن هنا فإن اختيار احد الطرفين لنموذج معين مـن هـذه الاستراتيجية، لا يستتبع بالضرورة تمسك الطرف الآخر "باصول لعبة" هذا النموذج بالذات، كمـا انـه يمكـن لكل من الطرفين ان ينتهج استراتيجيات استنزافية محددة لكن انطلاقا من مبادئ ومفاهيم متباينة او متناقـضة. وبالاضافة فإن طبيعة الحرب بحد ذاتها قد تفرز وضعا عسكريا "استنزافيا" دون ان يكون هـذا هـو الهـدف المتعمد من قبل أي من الفريقين المتصارعين.

الاطار النظري لحرب الاستنزاف: يختار عادة أحد الاطراف استراتيجية استنزافية ما، عنـدما تتـوافر لديـه القدرة على القيام بعمل عسكري معين، لكن دون ان تتوافر لديه العناصر الكافية لاحراز نصر سريع وحاسـم في ساحة المعركة. وتقوم استراتيجيات الاستنزاف على اختلافها، على انزال خسائر متتاليـة بالخـصم عبـر سلسلة من الضربات وبشكل مستمر وتصاعدي على امتداد زمني طويل وذلك بهدف خلق اثر تراكمـي عنـد العدو مما ينهكه ماديا وبشريا ويقوض معنوياته ويجهد ارادته.

ويمكن تقسيم استراتيجيات الاستنزاف من حيث الشكل إلى قسمين: الاستنزاف في الحرب النظاميـة التقليديـة والاستنزاف في الحرب الثورية الطويلة الأمد (أي استراتيجية "حرب التحرير الشعبية"). كما انه يمكـن تقـسيم اهداف الاستنزاف إلى قسمين: فهي أما مرحلة تمهيدية انتقالية تسبق محاولة الوصول إلى الحـسم العـسكري

الشامل والنهائي او مناورة عسكرية - سياسية محدودة قائمة بذاتها تستهدف الضغط على العد والوصول إلى موقف تفاوضي افضل دون استهداف الحسم العسكري أو السياسي بالضرورة.

ويمكن القول ان الاستنزاف في أكثر الاحيان هو خيار الفريق الذي يقدر ان ميزان القوى بينه وبين الخصم ليس في صالحه آنيا أو في المستقبل القريب لكنه لا يستطيع الامتناع كليا عن العمل العسكري لأسباب سياسية او عسكرية قد تكون ملحة. ومن هنا فإن اعتماد استراتيجية الاستنزاف هي في الأساس مناورة لكسب الوقت، أما من اجل بناء القوة الذاتية واستكمال التعبئة المادية والبشرية وزيادة الدعم الخارجين أو من أجل انتظار تحولات في موقف العدو أو في الساحة العالمية.

حرب الاستنزاف في الصراع العراقي - الإيراني: ان الهيكلية النظرية المبسطة لاستراتيجية الاستنزاف المرسومة اعلاه، توضح إلى حد ما احتمالات لجوء أي من القيادتين العراقية او الإيرانية إلى هذا الاسلوب في حال عدم الوصول إلى حل سياسي قريب للأزمة بين البلدين:

١ - حرب استنزافية نظامية تقليدية: ان حرب استنزافية تقليدية قد تناسب أي من الطرفين العراقي او الإيراني حسب الظروف والأهداف المحددة لها. وبالنسبة للقيادة العراقية فإن التقيد بالأهداف الأرضية المحدودة - احتلال مدن شط العرب مثلا - يثير احتمال القيام بالانتشار الدفاعي فوق الاراضي المحتلة، والاكتفاء بردع او صد أي هجمات ايرانية مرتقبة تستهدف فرض الانسحاب على القوات العراقية. من هنا فإن العراق قد يختار حرب استنزافية دفاعية تقوم على استغلال عنصر الوقت ليس بالضرورة من اجل الحسم النهائي ضد القوات الإيرانية - بل كمناورة سياسية تستهدف اجبار الحكومة الإيرانية على الدخول في مفاوضات تكون كفة العراق راجحة فيها نسبة للمواقف والمرافئ الإيرانية الحيوية التي تحتلها. ومن ايجابيات مثل هذا الاستنزاف الدفاعي العراقي، كون القتال يدور على الأراضي الإيرانية مما يرفع كلفة الحرب نسبيا بالنسبة لإيران ويقلل بالتالي نسبيا من هذه الكلفة بالنسبة للعراق، ويبعد إلى حد ما مخاطر الحرب عن الجبهة الداخلية ويقلل من وقعها عليها. ولكن من سلبيات مثل هذا الموقف، اخلاء المبادرة إلى القوات الإيرانية (في حال التقيد العراقي بموقف دفاعي) وخطر امتداد واطالة التقال بحيث تزداد امكانية تدخل القوى الخارجية بالصراع اما مباشرة او غير مباشرة. كما ان استراتيجية استنزافية دفاعية عراقية قد لا تؤثر في مجتمع كالمجتمع الإيراني خاصة اذا ما تمت تعبئته لمواجهة احتمال الخسائر البشرية وتحمل اعباء صراع طويل الأمد المادية النفسية. وهكذا فن استراتيجية استنزافية عراقية دفاعية قد لا تنتهي بالحسم العسكري او بنجاح مناورة فرض المفاوضات السياسية على الطرف الإيراني، بل قد تفرض على القيادة العراقية الخروج عن "منطق" الاستنزاف. والعودة إلى منطق الحسم.

وأما بالنسبة للقيادة الإيرانية، فإن عدم القدرة على الحسم النظامي السريع ضد القوات العراقية قد يفرض عليها قسرا اللجوء إلى استراتيجية استنزافية دفاعية/ هجومية.

وفي الحقيقة فان طابع التكتيك الإيراني في القتال الدائر حتى الآن قد اتسم ببعض جوانب الحرب الاستنزافية الكلاسيكية مثل الاعتماد على المدفعية وحرب المدن والمواقع الثابتة، والحرب الجوية المحدودة وتفادي التحركات العسكرية الواسعة أو الصدامات الشاملة التي تميز الحرب النظامية الخاطفة. ولكن الاستنزاف

الدفاعي الإيراني قد لا يؤدي إلى الهدف العسكري المعلن وهو اخراج القوات العراقية من المواقع التي احتلتها. وهكذا فان مناطق الحب - من وجهة النظر يبرز احتمال قيام ايران بحرب استنزافية هجومية من اجل رفع كلفة الحرب المادية والمعنوية بالنسبة للعراق - كحد ادنى - او من أجل التمهيد لمجهود عسكري شامل يستهدف الحسم في الأمد الطويل. وأمام هذا الاحتمال الأخير فإن اسولب الحرب الاستنزافية التقليدية قد لا يكون كافيا، نسبة لعدم توافر القدرة الإيرانية الامنة او الحقيقة على ذلك - خاصة من ضمن عزلة إيران عن مصدر سلاحها الثقيل الأساسي أي الولايات المتحدة.

٢ - حرب استنزافية شعبية طويلة الأمد: ان هذا الخيار يقتصر بالأساس على القيادة الإيرانية نسبة لكون الحرب تدور على الأرض الإيرانية وعدم حاجة العراق للجوء إلى مثل هذا الخيار ضمن الظروف القتالية القائمة حاليا او التي قد تنشأ في المستقبل المنظور.

واذا كان الاستنزاف التقليدي النظامي لا يفي بالأهداف الإيرانية السياسية أو العسكرية إلا في الأمد القصير، فإن خيار الحرب الشعبية قد يبرز مع اطالة الحرب او توسع التوغل العراقي في الأراضي الإيرانية. لكن حرب التحرير الشعبية الإيرانية المحتملة تتوقف إلى درجة كبيرة على قدرة او استعداد الكثافة الإيرانية السكانية بالدخول في الحرب كقاعدة صالحة لحرب عصابات ضد القوات العراقية، وهذا بدوره يتوقف على التوجهات السياسية أو العقائدية للسان المقيمين في المناطق التي تسيطر عليها القوات العراقية، وطبيعة الوجود العسكري العراقي ونطاقه. وبمعنى آخر فإذا استطاعت القيادة العراقية ان ترسم حدود مواقعها داخل إيران بحيق تتفادى ضرورة السيطرة على اعداد كبيرة من السكان المعادين فإن ذلك يقلل من احتمال مواجهتها لحرب عصابات/ تحرير إيرانية.

ويبقى احتمال قيام إيران بمحاولة للجمع بين استراتيجيتي الاستنزاف التقليدي وحرب التحرير الشعبية، خاصة واذا استطاعت القوات الإيرانية ان تحافظ على الحد الأدنى من تماسكها التنظيمي. وفي هذا الحال قد تقوم إيران - اذا ما استقرت القوات العراقية على خطوط ثابتة - بمحاولة لمواجهة الموقف بواسطة الهجمات النظامية الاستنزافية المحدودة، المدعومة بحرب العصابات وراء الخطوط العراقية. ويبقى السؤال هنا اذا ما كان هذا النوع من العمليات سيكفي لتحقيق الاهداف الإيرانية، أم اذا كانت هذه الاهداف ستتبدل مع الدخول في حرب استنزافية طويلة الأمد.

المواقف الإسرائيلية من حرب الخليج

العدد ت ٢٢، ١٩٨٠/١٢/٤

تميزت ردود الفعل الإسرائيلية على الحرب العراقية - الإيرانية بالمواقف المختلفة واحيانا المتضاربة الصادرة عن الدوائر الرسمية وغير الرسمية في إسرائيل بالموافقة عليها. ويصعب تحديد المواقف الإسرائيلية "الحقيقية" من الحرب نسبة لاستمرار القتال بين العراق وإيران من جهة، والمحاولات الإسرائيلية لاستغلال القتال بين العراق وإيران من جهة، والمحاولات الإسرائيلية لاستغلال ظروف الحرب لتحقيق المكاسب الإعلامية من جهة أخرى. وقد انعكست الحرب العراقية - الإيرانية ايضا على العديد من النقاشات الإسرائيلية الداخلية، ابتداء من مسألة "الخيار الارنني" وانتهاء بالنقاش حول ميزانية الدفاع. ومع ابقاء العامل

الإعلامي في الحسبان، يمكن رسم صورة عامة لاهم المواقف الإسرائيلية من الحرب وتطوراتهـا على ـالنحو التالي:

"أساطير كشفتها الحرب":

١ ـ "ان الصراع العربي ـ الإسرائيلي ليس هو المصدر الأساسي لعدم الاستقرار فـي الـشرق الأوسـط". اكدت اكثر المواقف الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية على ان الحرب اسقطت الحجـة العربيـة والغربيـة (وبالأخص الأوروبية) الداعية إلى ان القضية الفلسطينية هي القضية المركزية في المنطقة. وفي الوقت الـ ذي هاجم رئيس الوزراء مناحيم بيغن "الوهم" السائد في بعض الاوساط الغربية حـول ارتبـاط الاسـتقرار فـي المنطقة بحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، اعلن وزير الخارجية اسحاق شامير أمام الأمـم المتحـدة فـي أواخر شهر ايلول الماضي "ان هنالك الكثير من الصراعات في النطقة غير الصراع العربي ـ الإسـرائيلي". وقد فسر ابا ايبان وزير الخارجية السابق هذا الموقف على النحو التالي: "لو اختفت إسرائيل كليـا غـدا، لـن تنسحب القوات السوفياتية من أفغانستان ولن تقوم إيران باطلاق حرية الرهـائن الأميـركيين، ولـن تتوقـف العراق عن هجومها على إيران، ولن ينقص سعر النفط قرشا واحدا، وبالمقارنة مع هـذه المـشاكل الكبـرى، فإن قضية غزة والضفة الغربية لها أهمية ضيقة ومحدودة. ان حقيقة كـون الـساحة العربيـة ـ الإسـرائيلية ساحة مركزية بالنسبة لتاريخ البشرية لا يعني أنها الساحة المركزية بالنسبة لعدم الاستقرار العالمي".

٢ ـ "إن الاعتقاد بامكانية تحقيق الاستقرار في الدول العربية او الإسلامية اعتقاد خـاطئ": ويقـول موشـي أرنس امين سر لجنة الخارجية والدفاع في الكنيست أن "الدول العربيـة والإسـلامية تحكمهـا انظمـة غيـر مستقرة، والاعتقاد بأنه يمكن للغرب الاعتماد على مثل هذه الانظمة وهم خطير. لا تملك اية دولة مـن هـذه الدول الحد الادنى من الالتزام بالمبادئ الديمقراطية، كما ان الدول التي تعتبر حاليا موالية للغرب قـد تغيـر اتجاهها بين ليلة وضحاها، أما في أعقاب مجرد انقلاب يطيح بحكامها او نتيجة لتبـدل فـي الظـروف التـي تواجهها".

٣ ـ "لا علاقة بين حل القضية الفلسطينية واستمرارية تدفق النفط إلى الغرب". وقد أكـد علـى هـذا وزيـر الخارجية شامير أمام الأمم المتحدة بقوله: "ان الحرب في الخليج تسقط الاعتقاد البسيط وغير لمـدروس بـان ضمانة امدادات النفط العالمية يتوقف على حل يرضي العرب للصراع بين إسرائيل وجيرانهـا مـن الـدول العربية". ويتطرق يهودا واينتروب المعلق في صحيفة الجيروسالم بوست إلـى هـذا الموضـوع قـائلاً: "أن الحرب بين العراق وإيران قد حطمت الاعتقاد بأن القضية الفلسطينية ترتبط بمسألة تدفق النفط إلـى الغـرب. ان الحرب الدائرة حاليا قد شهدت تدميرا موسعا للمنشآت النفطية الإيرانية في خورمـشهر وعبـادان وكـذلك بالنسبة للمنشآت العراقية في الموصل وكركوك والبصرة. لا علاقة بين هذا الخطر على الاقتـصاد الغربـي وقضية فلسطين.. ان اسعار النفط ترتبط بالمصالح الذاتية لدول اوبيك بالدرجة الأولى وليس بالـدعم اللفظـي الذي تبديه هذه الدول نحو قضية فلسطين.. ان حل قضية فلسطين لن يحل الأزمـة الاقتـصادية او الـسياسية العالمية".

٤ ـ "ان اعتماد الدول الغربية على النفط العربي يشكل تهديدا مباشرا لوجود العالم الغربي". ويقترح موشي ارنس على الدول الغربية ان "تعمل كل ما في وسعها من اجل التنقيب عن مصادر جدية للنفط وتطوير الطاقة البديلة، واتخاذ الخطوات من اجل المحافظة على الطاقة من اجل كسر الطوق العربي على هذا المورد الحيوي".

٥ ـ "أن الدول العظمى والأمم المتحدة لا تستطيع انهاء الحروب المحلية": ويقول ابا ايبان، ان الأمم المتحدة قد اثبتت عن فشلها في انهاء الصراعات الأقليمية، "كما ان الدول العظمى قد اثبتت عن عجزها بالنسبة للموضوع نفسه" ويضيف ايبان ان الوضع الدولي الحالي يتميز "بغياب احتمالات التوفيق بين الأطراف المتصارعة أكثر من أي وقت في التاريخ الحديث".

٦ ـ "ان الإسلام ليس قوة وحدوية في الساحة العالمية": ويقول ايبان ان حرب الخليج تشير إلى "الثغرة" بين الحقيقة والاوهام التي يتعلق بها البعض في الغرب حول احتمال كون المد الإسلامي مدا "توحيدياً".

٧ ـ "ان حرب الخليج تثبت بانه لا يمكن الاعتماد على معاهدة سلام لانهاء الصراع العربي ـ الإسرائيلي" ذكر اسحاق رابين رئيس الوزراء السابق "ان معاهدات السلام في الشرق الأوسط لا تشبه معاهدات السلام في الغرب لان المنطقة غير مستقرة بسبب "الطبيعة الخاصة التي يمتاز بها مجتمعها". وقال رابين ان افضل مثال على ذلك هو الاتفاق الأقليمي بين العراق وإيران الموقع قبل خمس سنوات حول حقوق الملاحة في شط العرب، "والذي قام العراق بخرقه، عندما تأكد له ان وضع إيران قد ضعف في الداخل والخارج". وقد عبر موشى آرنس عن موقف مشابه بقوله: "ان الاتفاقيات في الشرق الاوسط لها قيمة مشكوك بها، وهي لا تتميز بالديمومة. ان انقلابا عسكريا او مجرد تبدّلٍ في الظروف العامة قد يكون كفيلا بتحويلها إلى وثائق خالية من اية قيمة. ان الغاء المعاهدة المصرية ـ السوفياتية، والوحدة الليبية ـ المصرية، وخرق المعاهدة الإيرانية ـ العراقية مؤخرا، ليست الا بعض الامثلة من تاريخ المنطقة الحديث على الاتفاقيات التي كانت مصيرها سلة المهملات".

مواقف من الحرب:

١ ـ مواقف عامة: في اسرائيل عبر مناحيم بيغن في بداية الحرب العراقية ـ الإيرانية عن "قلق" إسرائيل حيال احتمال توسيع نطاق القتال. وذكر ان "إسرائيل تستطيع التظاهر بالارتياح علنا نسبة لنشوب القتال بين اثنين من اكثر الدول المعادية لها، إلا أننا في الحقيقة لسنا سعداء بل على العكس فاننا نشعر بالقلق الشديد نحو التطورات المحتملة في المنطقة". وذكرت مصادر اسرائيلية اخرى في الوقت نفسه تقريباً أنه في حين أن القتال لا يشكل تهديدا مباشرا لاسرائيل، فان انعكاسات الحرب الناجمعة عن "زيادة عدم الاستقرار في المنطقة" قد تنال من المجابهة العربية ـ الإسرائيلة. وذكرت هذه المصادر أيضاً ان التخطيط الإسرائيلي الاستراتيجي "يأخذ بعين الاعتبار احتمال زيادة التوتر بين دول المنطقة" على الاخص بين سوريا من جهة، والعراق والاردن من جهة أخرى.

وذكر وزير الخارجية اسحاق شامير في اوائل شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي في محاضرة القاها أمـام طلبة جامعة تل ابيب "اننا مهتمون جدا في الحرب الدائرة ضد إيران لانها تجري في منطقتنا ونحن نتتبـع مـا يجري هناك لكي نستطيع التدخل عند الحاجة".

٢ ـ مع ان إسرائيل لم تعلن بوضوح احتمالات تدخلها في الحرب العراقية ـ الإيرانيـة فانهـا قـد اتخـذت مواقف محددة من إيران والأردن:

أ ـ الموقف الإسرائيلي من إيران: ذكر موردخاي زيبوري نائب وزير الدفاع في مقابلة مع صحيفة معاريف في مطلع شهر تشرين الأول (اكتوبر) الماضي، أن إسرائيل قد تساعد إيران عسكرياً علـى شـرط ان تتخلـى إيران عن سياستها المتطرفة المعادية لإسرائيل وتأييدها "للارهاب" الفلسطيني. وذكـر زيبـوري ان إسـرائيل "تستطيع مد إيران بمساعدة هامة مما يساعدها من الناحية اللوجستية على مواصلة القتال. إلا انه مـن البـديهي ان مثل هذه المساعدة لن تتحقق إلا اذا كان هنالك تبديل جذري بالمواقف الإيرانية الحالية". وقد أوضح اسـحق شامير الموقف الإسرائيلي فيما بعد بقوله ان "لا صحة للانباء القائلة بان إسرائيل تقدم المـساعدات العـسكرية لإيران". واضاف معلقاً على حديث زيبوري "ان زيبوري لم يتحدث عن المـساعدات العـسكرية الإسـرائيلية لإيران باعتبارها حقيقة قائمة وانما باعتبارها امكانية يمكن تنفيذها".

ب ـ الموقف الإسرائيلي من الاردن: لقد اتخذت المواقف الإسرائيلية حيال المساعدة الاردنية للعراق أوجهـا مختلفة يمكن تحديدها على النحو التالي:

ـ "التقبل المؤقت" لاستعمال الاراضي الاردنية لدعم المجهود الحربي العراقـي: وقـد ذكـرت المـصادر الإسرائيلية ان وصول طائرات نقل عسكرية للمطارات الاردنية في المرحلـة الأول للحـرب قـد "رافقتـه تأكيدات اردنية بأن هذه الطائرات لا تشكل خطرا على الأمـن الإسـرائيلي". وذكـرت هـذه المـصادر أن التأكيدات نقلت بواسطة السفير الأميركي في إسرائيل صـموئيل لـويس. وعلـق رئـيس الاركـان الـسابق موردخاي غور على استعمال العراق لميناء العقبة، ان إسرائيل "غير مهتمة بالامدادات التي تـصل المينـاء طالما تتجه نحو الشرق لكن الأمر سيختلف اذا ما انعكفت هذه الامدادات بالاتجاه المعاكس".

ـ "الخط الأحمر" بالنسبة لتعاون العراقي ـ الاردني: حددت اسرائيل "خطا احمر" بالنسبة للتعـاون العراقـي ـ الاردني العسكري. وقد حذر نائب رئيس الوزراء يغال يادين الملك حسين من انه يرتكب "خطأ فادحـا فـي نصرة العراق" وذكّر يادين الملك حسين "بالخطأ" الذي ارتكبه عام ١٩٦٧ في دخول الحرب ضـد إسـرائيل، "والخطأ" الذي ارتكبه بعدم الانضمام إلى مباحثات السلام خلال ١٩٧٧ ـ ١٩٧٩.

وفي الوقت نفسه حذر موشي آرنس أمين سر لجنة الدفاع والخارجية التابعة للكنيست مـن ان هنالـك "خطـأ أحمر" لا تسمح إسرائيل للاردن بتخطيه في "تقويض الأمن الإسرائيلي". وذكرت مصادر إسرائيلية في أوائـل شهر تشرين الأول (اكتوبر) ان اسرائيل طلبت من الولايات المتحدة تحذير الاردن من "الاخطـار المرتبطـة بتقديم مساعدة عسكرية مكثفة للعراق. واضافت هذه المصادر ان الدوائر العسكري في اسرائيل تعتقد ان نقـل شحنات الاسلحة عن طريق ميناء العقبة ـ "يقرب الحرب في الخليج من المنطقة" كما ان سفير اسـرائيل فـي واشنطن افريام عفرون قد طلب من المسؤولين الأميركيين بذل كل ما في اسـتطاعتهم "لتحـذير الاردن مـن

المسار الخطر الذي يسلكه بتقديمه معونة عسكرية للعراق". وفي اواخر شهر تشرين الثاني (نـوفمبر) ابـدى أريك شارون وزير الزراعة عن قلقه حيال السياسة الإسرائيلية تجاه الأردن بقوله: "إن إسـرائيل تجـد نفـسها أمام معضلة، فهل تتحرك أم لا؟ واذا ما زاد العراق من قواته في الإردن هل يشكل وصول ٥٠ طـائرة نقـل بدلا من ٢٠ سبباً للحرب؟ ان كل وجود عراقي في الاردن وان كان رمزياً يـشكل وضـعاً صـعباً ومعقـداً بالنسبة لإسرائيل".

- حرب الخليج و "الخيار الاردني": برزت في إسرائيل مواقف عديدة من الانعكاسات المرتقبة لحرب الخليج بالنسبة "للخيار الاردني". وذكر رئيس الوزراء بيغن في جلسة حكومية فـي منتـصف شـهر تـشرين الأول (اكتوبر) انه "لم يعد هناك خيار اردني بل خيار اردني - عراقي". وذكر اسحاق رابين في مقابلـة صـحيفة ان التقارب العراقي - الإردني لن يؤدي بالضرورة إلى تقليص احتمال الخيار الاردني "بل على العكس فإنه قـد يزيد من حرية عمل الملك حسين في التعامل مع إسرائيل". واعرب شيمون بيـريس رئـيس حـزب العمـل المعارض، ان "الاحداث الاخيرة في المنطقة تبرر الآن بالذات محاولة البدء بالاتصالات مـع الاردن". وقـال بيريس "علينا ان نذكر ان اطول حدودنا ستبقى مع الاردن، وحاليا يسير الاردن مع العـراق وربمـا الآن هـو الوقت المناسب للبدء بمحادثات معه". وانتقد عضو الكنيست يوسي سريد اقوال الوزير شارون الذي كان رأيـه أن "احتمال التفاوض مع الاردن قد تلاشى في اعقاب التطورات الأخيرة في المنطقة". وجاءت اقـوال سـريد اثناء مناقشات اللجنة السياسية لحزب العمل، حيث قال ان الخيار الاردني، الذي "لم يكن هو مـن المتحمـسين له شخصياً" قد يتقوى بالذات "نتيجة لتأييد الأردن للعراق في حربه ضد إيران". ومن جهـة أخـرى أعربـت أوساط أمنية إسرائيلية عن اعتقادها بأن التأييد الاردني للعراق لا يشكل حتما "اغلاقاً للخيارات" ولكنه قد يزيـد من مجال المناورة الاردنية وخاصة ازاء منظمة التحرير الفلسطينية. وجاء فـي تقريـر مقـدم إلـى لجنـة الخارجية والدفاع التابعة للكنيست في آخر شهر تشرين الأول (اكتوبر) ان وضـع العـراق "كـاد ان يكـون صعباً" ولا الامدادات التي تلقاها عن طريق ميناء العقبة الاردني.

٣ - حرب الخليج والجبهة الشرقية: ذكر مراسل دافار في الكنيست ان "مـصادر الاسـتخبارات الإسـرائيلية تعتقد بأن العالم العربي منقسم على بعضه لدرجة عميقة جداً، وانه سيمر وقـت طويـل حتـى يـتم تـسوية الخلافات بين الدول العربية اذا تم هذا فعلا". وبالنسبة للجبهة الشرقية بالذات كـان رأي العقيـد دان شـمرون قائد المنطقة الجنوبية، ان الحرب بين العراق وإيران "ستؤدي إلى انهيار الجبهة الشرقية على المـدى القريـب بينما ستشكل خطرا على المدى البعيد، لكن يمكن ان نرى الأمر من زاوية أخرى ايجابية بالنسبة لنـا وهـي ان العراق سوف يضطر دائما إلى تفريغ جزء كبير من قواته للجبهة الإيرانية بغض النظر عـن النظـام الـذي يكون في إيران، وهذا بحد ذاته في صالح إسرائيل، وبالاضافة لذلك يمكن ان تسارع الحـرب فـي تخلـيص العالم الغربي من تعلقه بآبار النفط في الخليج العربي". ومن جهة أخرى ذكر موردخـاي غـور علـى هـذه الناحية بقوله: "ان من تبع صورة القادة العراقيين عبر الشاشات التلفزيونية يستطيع ان يدرك تمامـاً ان بعـض قادة الميدان خرجوا من الحرب بشعور جيد جداً: لقد حاربوا، وقادوا قوات، وحركوا الامدادات ونـسقوا مـع المدفعية والدبابات في عمليات الهجوم وحاربوا في مناطق مبنية وهم يستطيعون الآن ان يشعروا بأنهم رجـال

الميدان وانهم قاموا بعمل جيد.. ان شخصاً ما لم يكن باستطاعته أن يحرم العراقيين من المكسب الذي حققـوه: فالجيش العراقي لن ينسى أن تقدم عشرات الكيلومترات.. وقد يطورون قدرتهم على التدخل في حـرب تقـع على حدودنا".

- الخطر الناجم عن استعمال الاسلحة الجديدة: ذكر رئيس الاستخبارات العسكرية الجنرال ساغين امام لجنـة الخارجية والدفاع التابعة للكنيست ان حرب الخليج اصبحت "ارض تجربـة" للأسـلحة الجديـدة وانـه علـى اسرائيل متابعة التطورات فيها من أجل عدم مباغتتها في حرب مقبلة، مثلما حصل بالنسبة للاسـلحة المـضادة للدروع خلال حرب ١٩٧٣. وكان المعلق العسكري لصحيفة النيويورك تايمس دور ميدلتون قـد ذكـر فـي وقت سابق ان استعمال العراق للصواريخ بعيدة المدى من طراز "فروغ - ٧" يثير قلق المحللين العـسكريين الإسرائيليين من احتمال استعمال الجيوش العربية لمثل هذه الصواريخ ضد الأهداف الإسرائيلية في المستقبل.

وذكر ميدلتون ان العراق وسوريا تمتلكان هذا النوع من الصواريخ بالاضافة إلى صـواريخ "سـكاد" البعيـدة المدى. واضاف ميدلتون ان المحللين العسكريين الإسرائيليين يبدون استغرابهم "لبطء التكتيـك" العراقـي، وان ذلك قد يعود لعدم استعمال العراق لاجهزة التصويب المتطورة والحسابات الالكترونية فـي الـسيطرة علـى ميزان المدفعية والدبابات. إلا أن مثل هذه الأسلحة قد تستعمل ضد إسرائيل في المستقبل.

- النقاش حول ميزانية الدفاع: ذكرت صحيفة الفايننشال تايمس البريطانيـة، ان هنالـك اتجاهـاً فـي بعـض الأوساط الدفاعية الإسرائيلية نحو تخفيض ميزانية الدفاع نسبة لاثبات "عدم الخطـر العـسكري النـاجم عـن حرب العرق وإيران"ز وتقول الصحيفة ان المحللين الإسرائيليين الذين يتبنون هذا الموقف يؤكدون أن الجـيش العراقي لن يشكل خطرا مباشرا على إسرائيل في المستقبل المنظور. وفي المقابل دعا رئيس شـعبه ميزانيـة الجيش الإسرائيلي والمستشار المالي للاركان العامة تسغي تسور إلى زيادة مستمرة في ميزانيـة الـدفاع لـن إسرائيل "لا يمكن ان تدخل في حرب طويلة مثل الحرب الجارية بين العراق وإيران".

احتمالات الحرب:

علق رئيس حزب العمل المعارض شيمون بيريس على احتمالات الحرب بعد اندلاع القتال بقليل علـى النحـو التالي: "بعد ان تنتهي الحرب سيكون أمامنا عدد من الحقائق: ستكون خارطة أخرى - وهذا يتعلق بالمنتـصر فإذا كان العراق هو المنتصر، فأنه سيحاول احتلال مكانة سوريا وربما مصر في الشرق الأوسط بأسره. وقـد يتكون تواصل استراتيجي يشمل العراق والاردن والخليج. وبغض النظر عمن سينتصر - فـأن جـزءاً مـن المداخيل النفطية سيكرس أكثر فأكثر للتسلح، لأن نتيجة كل حرب هي تزايد سباق التـسلح، فكـم بـالحري اذا كان الأمر يتعلق بدول غنية. وعلينا ان نذكر ان هذه هي المرة الأولى التي تنشب فيها حرب بـين دول منتجـة للنفط.. وبالتالي، فإن في حوزتها الامكانات المناسبة وهي تسعى أيضاً للحصول على أسـلحة غيـر تقليديـة. ومعنى ذلك أنه سيحدث ليس فقط تغير جغرافي بل ايضا تغير تكنولوجي... وفي حال انتهاء الحرب بالتعـادل فإن الدولتين ستتسلّحان، كل على حدة وكل واحدة منها ستختار الدولة التي تريدها كمصدر للـسلاح فالمـشكلة لن تكون فق الحدود الجغرافية والتطور التكنولوجي بل ايضاً العلاقات مع الدول الكبرى". وكـان رأي خبيـر الشؤون العربية في معهد شيلوح دانيا ديشون حول احتمالات الحرب هو: "إن انتصارا عراقيـا سـوف يغيـر

مكانة العراق في الحلبة العربية بشكل حاسم ومتطرف، إذا نجح العراق في تحقيق انتصار واضـح لا يمكـن الطعن فيه فإنه سيهيمن اولا على ساحة الخليج الذي سيصبح الجيش العراقي القوة المسيطرة فيـه لدرجـة ان جيوش الخليج وحتى جيش السعودية لا يستطيع الوقوف امامه، ويمكن الافتـراض ان العـراقيين سـيحاولون ثانية ربط امارات الخليج في اتحاد رسمي يخدم الأمن الجماعي ويكون العراق العامل المركزي فيه... أما إذا نجحت إيران في هزيمة الجيش العراقي، فإنها ستفرض ظلها على دول بالتنكر للعراق على النغمـة الإيرانيـة ويجب أن نتذكر بأن العراق هو الذي بدء بالحرب العسكرية، واذا ظهر كدولة مغامرة فلـن تعامـل كـشريك، وسوف يبتعد الأردنيون عنه، وسوف يقف السوريون بقوة أمامه.. وفي حال حرب مستمرة دون حـسم.. فـان ذلك سيثقل على العراقيين كثيرا لأن العراق اقل قدرة من إيران على تحمل حرب اسـتنزاف، لأن الإيـرانيين متعودون على حرب كهذه لأنهم يعيشون في جو دائم من عم الاستقرار والعنف وقدرتهم على التحمل أكبر... وفضلا عن هذا فإن حرب الاستنزاف تزيد من فرص تدخل الدول العظمى اذ سيضطر العـراق إلـى طلـب الدعم العسكري من الكتلة الشرقية، لذلك لا استبعد احتمال تعميق التدخل السوفياتي على نمط التـدخل الـذي حصل في مصر ابان حرب الاستنزاف، إلا أنني انبه بأننا نتحـدث هنـا علـى سـبيل الافتـراض والتنبـؤ".

الأسلحة غير السوفياتية في القوات العراقية

العدد ـ ٦، ١٩٨١/٤/٢٣

كان التوجه نحو تنويع مصادر تسليح القوت العراقية قد برز عموما خلال النصف الثاني من السبعينات. وقـد اتى ذلك التوجه في أعقاب مرحلة شكل الاتحاد السوفياتي فيها المصدر الأول والرئيسي للأسـلحة العراقيـة، وامتد من اواخر الستينات حتى اواسط السبعينات. أما ما قبل ذلك فقد كان التسليح العراقي يتضمن كميـات لا يستهان بها من المعدات غربية المنشأ، وبالأخص تلك التي كان قد تم الحصول عليها من بريطانيا.

وقد اتسمت الجهود العراقية الهادفة إلى تنويع مصادر التسلح في مراحلها الأولـى (خـلال الفتـرة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٧ على وجه التقريب) بطابعها المحدود نسبياً، واقتصارها على فئات هامشية إلى حد مـا مـن الأسـلحة والمعدات، مثل طائرات الهليكوبتر وطائرات التدريب الابتدائي والمصفحات والمدفعية الخفيفة. كما أن تلـك الجهود لم تعكس في بادئ الأمر ما يمكن اعتباره سياسة رسمية أو معلنة في هذا الاتجاه. وفي الوقـت نفـسه فإن تلك الجهود ظلت مترافقة مع برامج تطوير رئيسية للقوات العراقية البرية والجوية والبحرية تـم الاتفـاق على تنفيذه بالتعاون مع الاتحاد السوفياتي، واشتملت على شراء العراق لكميات كبيرة من الأسـلحة الرئيـسية المتطورة كالدبابات وأنظمة الدفاع الجوي والطائرات المقاتلة والقاذفـة والـزوارق المجهـزة بالـصواريخ، وغيرها من المعدات المتنوعة. وتذكر المصادر الغربية بأن العـراق كـان خـلال الفتـرة ١٩٧٥ ـ ١٩٧٩ المتلقي الأول للأسلحة السوفياتية في منطقة الشرق الأوسط. وقد وقع العراق خلال الفترة المـذكورة اتفاقـات تسلح مع الاتحاد السوفياتي قدرت قيمتها بعدد مليارات من الدولارات، واشتملت على تزويد قواته بعده مئـات من الدبابات من طرازي "ت ـ٦٢" و"ت ـ ٧٢"، ومدافع ميدان ذاتية الحركـة، وصـواريخ أرض ـ أرض من طراز "سكاد"، وصواريخ مضادة للطائرات من طرازي "سام ـ٦" و"سام ـ ٩"، وأكثر مـن ٢٠٠ طـائرة مقاتلة من طراز "ميغ ـ ٢٣" و"ميـغ ـ ٢٥" و"ميـغ ـ ٢٧" و"سـوخوي ـ ٢٠"، و ٤٠ طـائرة هليكـوبتر

هجومية من طراز "ميل - ٢٤" و ١٢ طائرة نقل ثقيل من طراز "اليوشـن - ٧٦"، بالإضـافة إلـى زوارق صواريخ من فئة "أوسا - ٢".

علاقات التسلح - الفرنسية

أما محاولات الحصول على أسلحة غربية فقد تركزت انذاك على فرنسا بصورة رئيسية، حيث تم التعاقـد فـي العام ١٩٧٥ على تزويد القوات العراقية بعدد من دبابات "أ.م. أكـس - ٣٠" (قـدر بحـوالي ٢٠٠ دبابـة)، ومصفحات وناقلات جنود من طراز "بانهارد"، وصواريخ مـضادة للـدبابات مـن طـرازي "س.س - ١١" و"س.س - ١٢"، و ٦ طائرة هليكوبتر خفيفة من طراز "ألويت -٣".

وفي العام ١٩٧٧ وقع العراق على أول صفقة تسلح رئيسية يتم عقدها بينه وبين فرنسا. وقد قدرت قيمـة تلـك الصفقة في ذلك الوقت بحوالي ٢،٤ مليار دولار وتضمنت حصول القوات العراقية على أسلحة ومعدات هامة اشتملت على ٣٦ طائرة مقاتلة من طراز "ميراج ف - ١" (وكانت أول مقاتلات غربية الصنع يوصي العـراق عليها منذ أن كان قد حصل خلال الستينات على مقاتلات بريطانية من طـراز "هـوكرهنتر")، وحـوالي ٢٠٠ دبابة اضافية من طراز "ا.م. أكس -٣٠"، والمزيد من العربات المدرعة من طـراز "بانهـارد"، وصـواريخ مضادة للدبابات من طرازي "هوت" و"ميلان، وصواريخ "كروتال" المضادة للطائرات، و٤٠ طائرة هليكـوبتر من طراز "غازيل" (مزودة بصواريخ "هوت")، و١٢ هليكوبتر "سوبر فريلون" (مـزودة بـصواريخ مـضادة للسفن من طراز "إكزوسيه")، وصواريخ جو - جو من طراز "ماترا - ٥٣٠" مـن أجـل تـسليح المقـاتلات "ميراج ف -١". وقد اتفق على أن يبدأ تسليم هذه السلحة تدريجيا إلى القـوات العراقيـة ابتـداء مـن العـام ١٩٧٨، وذلك باستثناء مقاتلات "ميراج ف - ١" التي تقرر أن يبدأ سلاح الجو العراقي باستلامها فـي العـام ١٩٨٠ (وقد بدأ ذلك فعلا في نهاية ذلك العام).

وفي العام ١٩٧٩ توصل العراق إلى عقد صفقة رئيسية ثانية مع فرنسا قدرت قيمتها بما يزيد عن ١،٥ مليـار دولار، واعتبرت بمثابة تتمة لصفقة العام ١٩٧٧ المشار إليها، وقد تضمنت الصفقة الجديدة تزويـد القـوات العراقية بـ٢٤ مقاتلة اضافية من طـراز "ميـراج ف -١"، وبالمزيـد مـن دبابـات "أ. م. اكـس - ٣٠" ومصفحات "بانهارد" بالإضافة إلى اعداد اضافية من صـواريخ "كروتـال" و "هـوت" و"مـيلان" وطـائرات الهليكوبتر "غازيل" و"سوبر فريلون". كما اشتملت تلك الصفقة على اسلحة لم يكن قد اتفق على شـرائها قبـل ذلك، مثل ١٠٠ عربة مشاة قتالية من طراز "أ. م. اكس -١٠" و ٤٠ طائرة هليكوبتر متوسـطة مـن طـراز "بوما"، وطائرات هليكوبتر من طراز "لينكس"، وطائرات نقل تكتيكية مـن طـراز "سـي - ١٦٠ ترانـسال"، وصواريخ جو- جو من طرازي "ماترا - سوبر ٥٣٠" و "ماترا - ٥٥٠ ماجيك".

ولم تتوقف العلاقات التسليحية العراقية - الفرنسية عند هذا الحد. بل ان المفاوضات استمرت بـين الطـرفين طيلة العامين الماضيين من لجل دراسة امكانات التوصل إلى المزيد من اطر التعاون العسكري بينهمـا. وقـد تركزت الاهتمامات العراقية الأخيرة على الصواريخ المضادة للطائرات من طراز "شـاهين" (وهـو طـراز محسن ذاتي الحركة من الصاروخ "كروتال")، بالاضافة إلى طائرات التدريب والمـساندة التكتيكيـة" الفـا - جت" التي يتم انتاجها بصورة مشتركة بين فرنسا والمانيا الغربية. وقد قدرت الاحتياجات العراقيـة مـن هـذه

الطائرات بحوالي ٢٤ كدفعة أولى، على أن يعقب ذلك الحصول على مـا مجموعـه ٤٨ طـائرة مـن أجـل استبدال ما يستخدمه سلاح الجو العراقي حاليا من طائرات تدريب متقدمة.

وفي هذه الأثناء، كانت جهود العراق التسليحية قد بدأت باتخاذ شكل توجه رسمي وسياسي معلـن. وقـد اكـد المسؤولون العراقيون في أكثر من مناسبة خلال الأشهر الماضية على عزمهم انتهاج سياسة تنويـع سـلاحي تكفل للعراق عدم الاضطرار إلى الاعتماد على مصدر واحد لتزويد قواته باحتياجاتها من الأسلحة والمعدات. كما ان الرئيس العراقي صدام حسين كان قد اعلن في مؤتمر صحفي عقده منذ بـضعة اشـهر ان قواتـه "لا تشكو من نقص في الأسلحة"، وذلك في معرض اجابته عن سؤال يتعلق بموقـف الاتحـاد الـسوفياتي حيـال تزويد العراق بالأسلحة وقطع الغيار في أعقاب اندلاع الحرب العراقية - الإيرانيـة. كمـا كـشف الـرئيس العراقي في تصريحه بإن العراق هو الآن بصدد "عقد صفقات تقدر قيمتها بعدة مليارات من الدولارات مـع اكثر من دولة في العالم". وقد أكد على هذا الموقف مؤخراً الفريق عدنان خير ا وزير الدفاع العراقي الذي اعلن في تصريح منذ بضعة اسابيع بان بلاده "مستعدة للحصول على الأسلحة التي تحتاجهـا مـن كافـة دول العالم فيما عدا إسرائيل".

العلاقات التسليحية مع الدول الأخرى

تعتبر البرازيل حاليا واحدة من اهم الدول المصدرة للسلاح إلى العراق. فقد سـبق للعـراق ان تعاقـد مـع الحكومة البرازيلية في العام ١٩٧٩ على تزويد قواته المسلحة بحوالي ٢٠٠٠ عربة عـسكرية تـشتمل علـى سيارات جيب وشاحنات وعربات مدرعة متنوعة تضم مصفحات من طراز "كازافيل" ونـاقلات جنـود مـن طراز "يوروتو" وقانصات دبابات من طراز "سوكوري" وعربات استطلاع من طراز "هاراراكا".

اما ايطاليا، فق ابتاع العراق منها في العالم ١٩٧٩ عددا من طائرات الهليكوبتر المخصصة لمهمات الدوريـة البحرية ومقاومة الغواصات. واشتملت تلك الطائرات على ٦ من طراز "اغوستاسيكورسكي - ٦١ سي كينـغ" و٨ من طراز "اغوستابل - ٢١٢". وكلا الطرازين تنتجهما في ايطاليا شركة "أغوستا" بموجب تـرخيص مـن شركتي "سيكورسكي" و"بل" الأميركيتين. كما أبدى العراقيون اهتماما بالحصول على عدد من طائرات النقـل التكتيكية المتوسطة "جي -٢٢٢" التي تنتجها حاليا شركة "إيرايتاليا". إلا أن التطور البارز في مجال العلاقـات التسليحية العراقية - الإيطالية كان الاتفاق الذي تم التوصل إليه بـين الطـرفين فـي عـام ١٩٨٠ وقـضي بحصول العراق على اسلحة ومعدات بحرية تقدر قيمتها بنحو ١،٤ مليار دولار وتـشتمل علـى ٤ فرقاطـات من فئة "لوبو مزودة بصواريخ مضادة للسفن من طراز "أوتومات"، وسفينة دعم لوجستي من فئـة "فيزوفيـو". إلا ان مصير هذه الصفقة ما يزال معلقا بانتظار صدور القرار الأميركي النهائي المتعلـق بالـسماح لهـا او معارضتها نظرا لكون فرقاطات "لوبو" مزودة بمحركات أميركية الصنع، مما يـستدعي موافقـة الـسلطات الأميركية المسبقة على تصديرها.

وفيما يتعلق باسبانيا، فقد أفادت الأنباء خلال العام الماضي بأن العراق كان يتفاوض مـع الحكومـة الأسـبانية حول أمكانية التوقيع على اتفاقية تسليحية هامة معها، يتم بموجبها تزويد قواته باسلحة ومعـدات تقـدر قيمتهـا بنحو مليار دولار.

دور الأسلحة غير السوفيتية في الحرب العراقية الإيرانية:

لم تتضح تماماً حتى الآن الأدوار العملياتية الفعلية التي يحتمل ان تكون قد لعبتها الأسلحة التي حصلت عليها القوات العراقية من مصادر تزويدها الجديدة. ويعود هذا بصورة رئيسية إلى صعوبة التحقق من الكميات التي تم فعلا تسليمها من تلك الأسلحة، بالإضافة إلى صعوبة بل حتى استحالة تحديد الأسلحة التي تم استيعابها عمليا من قبل تلك القوات بعد استلامها، ومن ثم ادخالها فعليا ضمن تسليح التشكيلات المقاتلة. كما يزيد في صعوبة التحقق من هذه المسألة قلة المعلومات الرسمية المتوافرة، والأضطرار بالتالي إلى الاعتماد على المصادر الاجنبية التي تابعت سير الحرب حتى الآن. وتتفق هذه المصادر على القول بأن دور الأسلحة غير السوفياتية في المجهود الحربي العراقي كان محدداً حتى الآن، حيث ان القوات العراقية كانت ما تزال معتمدة عند اندلاع القتال على العتاد السوفياتي كأساس لتسليحها القتالي الفعلي.

وفي المقابل، فقد أشارت بعض المعلومات الغربية إلى استخدام القوات العراقية فعلاً لبعض انواع الأسلحة التي كانوا قد تلقوها من المصادر غير السوفياتية، وبالاخص الصواريخ المضادة للدبابات "هوت" و"ميلان"، والعربات البرازيلية المدرعة "كازافيل" و"يوروتو"، والمصفحات الفرنسية "بانهارد". كما ان احد التقارير الواردة مؤخراً أفاد بأن سلاح الجو العراقي يستخدم حاليا صواريخ جو - جو فرنسية من طراز "ماجيك" بفاعلية على المقاتلات السوفياتية "ميغ - ٢٣" و "ميغ - ٢١". ويضيف ذلك التقرير بأن تلك المقاتلات تمكنت بواسطة صواريخ من هذا النوع من اسقاط مقاتلة إيرانية من طراز "ف - ١٤ تومكات" واخرى من طراز "ف - ٤ فانتوم". أما بالنسبة لانواع الأسلحة الأخرى التي يفترض بإن العراق قد تسلمها في الآونة الأخيرة (دبابات أ. م. اكس - ٣٠"، مقاتلات "ميراج ف - ١" وطائرات الهليكوبتر "سوبر فريلون" المسلحة بصواريخ "اكزوسيه" المضادة للسفن، طائرات الهليكوبتر "غازيل"... الخ) فلم يتوافر حتى الآن ما يمكن ان يؤكد استخدامها عمليا في القتال الدائر، رغم ان مثل هذا الاحتمال يبقى واردا بالطبع.

الأهمية المستقبلية للأسلحة غير السوفياتية

وعلى الرغم من ان عملية تسليم كافة الأسلحة والمعدات التي كان العراق قد تعاقد على شرائها سوف تستغرق على الأرجح بضع سنوات حتى يتم استكمالها بصورة تسمح باستخدام تلك الأسلحة عمليا، فإن ذلك قد يؤدي إلى ادخال تحسينات هامة على قدرات القوات العراقية ومجالاتها القتالية. ويبرز هذا بصورة اساسية في المجال البحري مثلا، حيث سيكون لتنفيذ بنود الصفقة الايطالية اثر كبير على حجم وفاعلية سلاح البحرية العراقي من خلال تحويله من قوة دفاعية ساحلية الطابع إلى قوة متكاملة وقادرة على العمل في اعالي البحار، وخاصة عند استخدامها بالتنسيق مع طائرات الهليكوبتر المضادة للسفن والغواصات من طراز "سوبر فريلون" و"اغوستابل - ٢١٢" و "ا. س - ٦١ سي كينغ". كما انه سيكون من شأن ادخال مقاتلات "ميراج ١ - ١" الستين إلى الخدمة تحسين المستوى القتالي لسلاح الجو العراقي، ولا سيما في مهمات القصف والهجوم الأرضي. أما استخدام طائرات الهليكوبتر الهجومية المسلحة من طراز "غازيل" و "لينكس" و"بو - ١٠٥" بالاعداد الضخمة المشار إليها فسيؤدي إلى زيادة هامة في القدرات العراقية على مقاومة الهجمات المدرعة وتدميرها من الجو. وبالنسبة إلى الدفاعات المضادة للطائرات فإن استكمال نظام الدفاع الجوي العراقي

بواسطة الصواريخ من طرازي "كروتال" و "شاهين"، بالاضافة إلى صواريخ "رولاند" الفرنـسية ـ الألمانيـة الغربية التي تفيد بعض الأنباء بان العراق مهتم بالحصول عليها، سوف يؤدي بدوره إلى زيادة ملموسـة فـي قدرات ذلك النظام فواعليته المحتملة، وخاصة ضد الطائرات المحلقة على ارتفاعـات منخفـضة ومـسافات قريبة.

ب ـ بعض دروس الحرب

الحرب العراقية ـ الإيرانية كنموذج للحروب في العالم الثالث

العدد ـ ٢٠، ١٩٨٠/١١/٦

ظهرت في الغرب في اعقاب اندلاع القتال بين العراق وإيران تقييمات إسراتيجية تـرى فـي هـذه الحـرب "نموذجاً جديداً" لحروب العالم الثالث وذل لأسباب عديدة اهمها استعداد الطرفين المتحاربين علـى "اسـتعمال طاقتهما التدميرية بشكل عفوي ودون قيود أو كوابح" وبالأخص في القصف المتبادل لمنـشآتهما الاقتـصادية الحيوية، وعدم وصول أي منها إى نتيجة عسكرية حاسمة خلال فترة زمنية محددة. ويذهب هذا التقيـيم إلـى ان "حرب الخليج تختلف كليا عن حروب الحدود التقليدية بين البلدان النامية" وان هذه الدول غير قـادرة علـى ضبط العمليات العسكرية او استخدام السلاح بشكل "عقلاني".

وفي الحقيقة فإن الحروب في العالم الثالث منذ انتهاء الحرب العالمية الثانيـة قـد اتخـذت اشـكالا مختلفـة ومتفاوتة. فقد اختلفت مع اختلاف طبيعة الاطراف المتصارعة واهدافها، ومواقـف الـدول العظمـى منهـا ومصادر تسليحها الخ، مما يجعل من الصعب استخلاص القواعد الثابتة التي تسري عليها جميعـا، أو تحديـد نموذج واحد لها دون الآخر. ويمكن تصنيف هذه الحروب بشكل عام ومبسط على انهـا كانـت أمـا حروبـا نظامية تقليدية (الحروب العربية ـ الإسرائيلية والاخص حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، والحرب الهنديـة الباكـستانية عام ١٩٧١) أو حروب تحرير ضد الوجود أو الغزو الخارجي، أو حرب حدود أو حروب أهلية.

وليست هذه النماذج المختلفة، منفصلة بالضرورة كل الانفصال بعضها عن بعـض. أذ أن حـروب التحريـر الشعبية تشتمل على الدخول في الحرب التقليدية الحاسمة في مراحلها النهائية (فيتنـام عـام ١٩٧٥) كمـا ان حرب الحدود قد تتوسع او تطول لتشتمل على عناصر من أي من النموذجين النظـامي التقليـدي، او حـرب العصابات الشعبية. ويمكن القول ان حرب الخليج هي ـ حتى الآن على الأقل ـ اقرب إلى الحرب النظاميـة التقليدية المحدودة منها إلى أي من النماذج الأخرى، وهي بذلك لا تشكل نموذجاً جديدا لحروب العالم الثالـث من حيث الشكل، إلا ان مقارنة حرب الخليج مع الحروب النظامية التقليدية الأخرى مـن حيـث المـضمون، يظهر أن هناك بعض اختلافات تميزها عنها وتعطيها طابعها الخاص:

١ ـ ان القتال في الحروب النظامية التقليدية في الساحتين العربية ـ الإسرائيلية وشـبه القـارة الهنديـة، قـد تميز بالاختراقات الواسعة بواسطة الحشود المدرعة وبالحرب الجوية المكثفة في ساحة العمليات اما في قتـال جو ـ جو او في الدعم التكتيكي المباشر للقوات البرية. وقد استهدفت هذه الحروب الحسم العسكري الـسريع او تحطيم الجزء الأكبر من قوات العدو المسلحة، او احتلال مناطق واسعة من اراضيه. ويمكن اعتبـار هـذه الحروب امتداداً لمعارك الحرب العالمية الثانية من حيث النظريات المتبعة فيها (الحرب الخاطفة مـثلا) مـن

جهة، وارض تجربة لاية مواجهة تقليدية مستقبلية بين الشرق والغرب من حيث نوعية السلاح المستعمل (الحرب الالكترونية، صواريخ جو - أرض، قذائف موجهة بدقة الخ..) من جهة أخرى. وقد استهلكت هذه الحروب كميات ضخمة من المعدات والذخائر مما جعل استمرارها يتوقف إلى حد بعيد على مدى الدعم الخارجي للقوى المتحاربة واستعداد الدولتين العظميين على مد الجيوش المتحاربة بقطع الغيار والامدادات العسكرية الأخرى والقيام بالجسور البحرية والجوية للتعويض عن الخسائر. وتختلف حرب الخليج في اكثر جوانبها عن هذا النموذج التقليدي، وان كان القتال في شكله الاجمالي قتالاً تقليدياً نظامياً. فهي ليست حرب الحشود المدرعة والمناورات البرية الالتفافية الواسعة، او حرب القتال الجوي المكثف، أو حرباً استهلكت السلاح والعتاد بكميات هائلة، كما ان الدول العظمى لم تلعب فيها حتى الآن دورا مباشرا او مساندا لاي من الطرفين. إذا كان الاهتمام في الغرب قد تسلط على دروس وتجارب الحروب العربية - الإسرائيلية والهندية - الباكستانية، نسبة لشبهها النظري للقتال المتوقع على الساحة الأوروبية - فانها في الحقيقة لم تشكل مثالا يصح للمقارنة مع سائر الحروب الأخرى المحتملة في العالم الثالث. فإسرائيل ليست دولة نامية في المعنى الصحيح، أما من حيث قدراتها العسكرية أو بنيتها الاجتماعية - الاقتصادية، كما ان المجهود الذي قامت به الدول العربية من حيث التسلح والتحضر للحرب التقليدية يفوق بكثير مثل هذا المجهود في أكثر المناطق الأخرى من العالم الثالث. وكذلك فإن الهند هي من اقوى دول العالم الثالث صناعيا، وهي تتمتع بقدرات فنية وعسكرية مما يجعلها في مرتبة فريدة بين الدول النامية. وليس من الغريب اذن ان تكون الحروب في الساحتين العربية - الإسرائيلية وشبه القارة الهندية اقرب إلى النموذج الأوروبي منها لأي نموذج "عالم ثالثي" محتمل.

٢ - أن حرب الخليج وان كانت لم تفرز بعد نتيجة عسكرية حاسمة فإن ذلك يشير إلى الصعوبة المبدئية في الوصول إلى الحسم النهائي في الحرب الحديثة من جهة، بالاضافة إلى الصعوبات التكتيكية او القتالية التي حالت دون الوصول إلى مثل هذا الحسم السريع في الوضع العراقي - الإيراني بالذات من جهة أخرى. والحقيقة أن القليل من الحروب المعاصرة انتهت بالحسم العسكري السريع باستثناء حرب حزيران عام ١٩٦٧ وبنغلاديش عام ١٩٧١. يعود ذلك إلى أسباب عديدة منها، انه اذا كانت الحرب محدودة أو حدودية فإن ذلك يعني أنه من الممكن احتلال جزء من اراضي العدو دون ضرورة تحطيم قواته العسكرية بالكامل أو حتى الاشتباك مع الجزء الأكبر منها. وهكذا فإن عدم الحسم العسكري قد يؤدي إلى احتمال اطالة الحرب وتصاعدها أما استنزافيا او في العمليات التكتيكية المحدودة المستمرة، وفي المقابل فإن الوصول إلى الحسم النظامي السريع لا يضمن عدم قيام الطرف المنهزم في الاعتماد على أسلوب حرب التحرير الشعبية / حرب العصابات، خاصة اذا ما بقي العدو يمتلك الإرادة على مواصلة القتال واذا كان مدعوما من الأطراف الخارجية. وهكذا فإن الحرب المحدودة قد تنتهي بالتصعيد نحو المواجهة الشاملة، والانتصار التقليدي الحاسم قد يؤدي إلى تحويل المواجهة من الحرب النظامية إلى حرب شعبية، وفي الحالتين تبقى صعوبة الوصول إلى حل عسكري حاسم ونهائي.

٣ ـ ويبقى ان حرب الخليج قد اتسمت ببعض الجوانب من العمليات العسكرية التي تميزها عن اكثر حـروب العالم الثالث الأخرى. وتبرز هنا مسألة "استعمال الطاقات العسكرية التي تميزها عن اكثـر حـروب العـالم الثالث الأخرى. وتبرز هنا مسألة "استعمال الطاقات العسكرية بلا قيود أو كوابح" في حرب المنشآت الحيويـة الاقتصادية. ويمكن النظر إلى هذه المسألة من ناحيتين، اولا، ان امتلاك كل من العـراق وإيـران للأهـداف الحيوية النفطية يضعهما في مرتبة خاصة بين دول العالم الثالث. وبمعنى آخر فإن عـدم ضـرب مثـل هـذه المنشآت في الحروب الأخرى ليس بالضرورة نتيجة "لعقلانية" الأطراف المتصارعة فيهـا بـل نتيجـة لعـدم امتلاك القوى المتحاربة لمثل هذا النوع من الاهداف التي يمكن ضربها. وهكذا فإن مجـرد وجـود الهـدف الحيوي قد يزيد من حدية الصراع ككل، ومن احتمال قيام احد الطرفين بضربة تـستهدف انـزال الاضـرار الاقتصادية الفادحة الناجمة عن سنوات متواصلة من القصف الجوي الأميركي، و "عقلانية" الفلـسطينيين فـي الاستمرار في القتال بالرغم من الضربات الإسرائيلية المتتالية ضد المعنوية لأهـداف الحـرب، ازداد تقبـل الأطراف المتصارعة للأضرار والخسائر التي لربما لم تكن مقبولة في ظروف أخرى.

التماثل والاختلاف بين حرب الخليج والحرب العربية ـ الإسرائيلية المقبلة

العدد ـ ١، ١٩٨١/٢/١٢

مما لا شك فيه ان خوض جيش حديث ما لحرب طويلة نسبيا ضد جيش حديث آخر يـشكل تجربـة عـسكرية قيمة تفيده كثيرا في أي حرب لاحقة يخوضها حتى ولو كانت ذات طبيعة مختلفة. ولقد مرت الجيوش العربيـة بتجارب مرة نتيجة انعدام الخبرة القتالية، كما حصل عام ١٩٦٧. وبالمقابل فإن الفائدة العسكرية التي يكتـسبها أي جيش عربي يجب أن تصب في مجرى تعزيز الخبرة والدراية والقدرة العسكرية العربية العامـة فـي أي مجابهة عربية ـ إسرائيلية مقبلة. فعمادة الجنود والضباط بالنار واختبار السلاح والعتاد وتحريـك القطاعـات العسكرية الكبيرة وتأمين مواصلاتها وتموينها والتنسيق بين صفوف الأسلحة بشكل متساند ومتكامل والتـدرب على المبادرة والمباغتة والوقاية اضافة إلى لفت الانظار إلى كل ما هو ضروري لتأمين مستلزمات الـصمود والنصر من النواحي المعنوية والصناعية والفنية، من المسائل التي لا يمكن معرفتها معرفـة صـحيحة مـن خلال النظرية او التدريب وحسب.

وهنالك محاذير عديدة تواجه محاولة المقارنة بين حرب الخليج الدائرة بين العراق وإيران وبين ايـة مجابهـة عربية ـ إسرائيلية محتملة. فمن جهة وبطبيعة الحال تبقى صورة الحـرب العربيـة ـ الإسـرائيلية المقبلـة صورة نظرية وهي عرضة للتبدل أو التغيّر بسبب التطورات التي قد تطرأ على الساحة، ومـن جهـة أخـرى فإن حرب الخليج لم تنته بعد ولم تتبلور نتائجها بشكل واضح مما يمكن استخلاص العبر النهائية منها. وهكـذا فلا بد من الأخذ بعين الاعتبار الصعوبة المنهجية في المقارنة بين الظـروف الحاليـة فـي حـرب الخلـيج والاحتمالات المستقبلية على جبهة الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وبالاضـافة إلـى هـذه الـصعوبة فـإن المعلومات المتوافرة حول حرب الخليج تأتي إما من الطرفين المتقاتلين، وهي تعكس بالـضرورة مقتـضيات المصلحة الوطنية أثناء القتال والالتزام بالكتمان العسكري، أو من المصادر الغربية التي لا تتميـز تقييماتهـا بطابع الموضوعية المتجردة في كافة الأحوال. ولكن بالرغم من هذه المحاذير فانه يمكن القيـام بمـسح عـام

لبعض النتائج الملموسة لحرب الخليج، خاصة وانها قد دخلت شهرها الخامس. كما ان هذه الحرب تبقى تجربة عسكرية هامة يخوضها جيشان حديثان من جيوش المنطقة مما يتيح الفرصة للنظر إلى بعض وجهات الشبه والاختلاف بين الحرب الدائرة في الخليج والاحتمالات المرئية لأي حرب على الساحة العربية ـ الإسرائيلية.

خصائص حرب الخليج:

لعل أهم خصائص حرب الخليج على الصعيد الاستراتيجي ـ السياسي هي:

١ ـ عدم الوصول إلى الحسم العسكري وقيام الحرب الاستنزافية رغم رجحان في كفة العراق عسكريا: لقد التزم الطرف المبادر عسكرياً ـ العراق ـ حتى الآن بالأهداف السياسية المعلنة المحدودة التي ترتبط بمطالب جغرافية محددة. وهكذا فإن باب التفاوض حول أرضية الصراع المفترضة ـ أي الوضع القانون لشط العرب ـ قد بقي مفتوحا، على الأقل من حيث المبدأ. إلا أن التدرج في استخدام القوة العسكرية العراقية، وغياب الحسم العسكري الكامل لصالح العراق، قد اتاح المجال امام إيران لرفض التقيد "بمحدودية" الحرب، والتزامها بالمقابل بأهداف عسكرية آنية تتمثل بمحاولة إخراج القوات العراقية من الأراضي التي دخلتها، أي ما معناه، فرض الهزيمة العسكرية على العراق، وهذا ما عجزت عن تحقيقه حتى الآن. وقد ادى هذا بدوره إلى رفع حدة الصراع، وبالتالي إلى احتمال تصاعد الأهداف السياسية والعسكرية لدى الطرفين. وفي غياب الحسم العسكري السريع، وعدم رجحان ميزان القوى بشكل حاسم، فرز القتال وضعا استنزافيا "موضوعياً" ـ أي بغض النظر عن الأهداف أو النوايا الأولية للطرفين على حد سواء. وبمعنى آخر فإن رفع حدة الصراع سياسي من جهة، والاستقرار النسبي في الوضع العسكري، قد فرضت على كل منهما الالتزام بالاستراتيجيات الاستنزافية تكيفاً مع الوضع العسكري القائم. وقد يتوقف مصير الحرب على المقدرة النسبية للعراق وإيران على استيعاب الخسائر المادية، والمعنوية والاقتصادية، في المدى الطويل، كما ان هذا الوضع الاستراتيجي قد يستمر إلا إذا طرأ تحول جذري في ميزان القوى لصالح احد الطرفين، او في حال تراجع احدهما عن اهدافه السياسية والعسكرية.

٢ ـ غياب الدور المباشر للدولتين العظميين: تتميز حرب الخليج بأنها من الصراعات المحلية الحديثة القليلة التي التزمت الدولتان العميان "بالحياد" حيالها. وقد جاء هذا الحياد لمصلحة الولايات المتحدة ـ في حل أزمة الرهائن مع إيران والدخول إلى المنطقة عسكريا ـ والاتحاد السوفياتي الذي استطاع الحفاظ على العلاقات الحسنة نسبياً مع كل من العراق وإيران. ان التزام الدولتين العظميين بالحياد العلني، وعدم قيامهما بدور اساسي في مساندة أي من الطرفين سياسية او عسكرية قد ساهم في زيادة هامش حرية العمل للقوى المحاربة. وتدل تجارب الحروب الحديثة ان الأطراف المحلية قلما استطاعت الاستمرار في القتال اذا ما لتفقت الدولتان العظميان على وضع حد للصراع، أما من خلال الضغط السياسي او التسليحي المباشر، او باعتمادهما المواقف المشتركة على صعيد الأمم المتحدة. مثلا ويمكن القول ان امتناع الدولتين العظميين عن مد العراق وإيران بالمعونة العسكرية قد ساعد على اطالة القتال. وذلك بحجب وسائل الحسم عن الطرفين.

إن مقارنة حرب الخليج مع أي وضع محتمل على صعيد المجابهة العربية - الإسرائيلية تشير إلى الفوارق التالية على الصعيد الاستراتيجي - السياسي:

١ - إن إسرائيل ستسعى نحو الحسم العسكري السريع في أي ظرف من الظروف. ففي حال مبادرة عسكرية اسرائيلية على شكل ضربة "استباقية - وقائية" او أي صيغة أخرى، لن تتبنى إسرائيل على الأرجح صيغة الاستراتيجية الهجومية التصاعدية او التدريجية، كما انها ستحاول الحلول دون احتمال تبني القوات العربية لمثل هذه الاستراتيجية. وتؤكد العقيدة الإسرائيلية على ضرورة تفادي قيام القتال الاستنزافي الطويل الأمد، وهكذا ففي حال المبادرة العربية، فإن إسرائيل لن تقاتل على غرار الاستراتيجية الدفاعية الاستنزافية الإيرانية الحالية.

ويمكن الاستخلاص من هذا ان ظروف القتال في حرب الخليج لا تصلح للمقارنة مع احتمالات الحرب على الجبهة مع إسرائيل على الصعيد الاستراتيجي، إلا في حال(١)فشل إسرائيل في تحقيق الحسم العسكري السريع - أي بروز عامل الاستنزاف "الموضوعي" - (٢) استطاعة القوات العربية ضبط احتمالات التصعيد الإسرائيلية سياسي أو عسكرياً. وفي ظل ميزان القوى الراهن، وتجارب الحروب العربية - الإسرائيلية الماضية، يبدو أن الاحتمال الثاني، أي قيام القوات العربية بالحرب الاستنزافية ضد إسرائيل، يبقى مرهونا بوجود الرادع الخارجي الذي يحد من "سقف" التصعيد الإسرائيلي، وهو الدور الذي قام به الاتحاد السوفياتي خلال حرب الاستنزاف بين عامي ١٩٦٩ - ١٩٧٠.

٢ - إن الدول العظمى ستسعى نحو القيام بدور مباشر لانهاء القتال من جهة، ومد الطرفين بالسلاح والعتاد من جهة أخرى وذلك بعكس الوضع الحالي في حرب الخليج. هكذا فإن وجود مناطق نفوذ و"مصالح حيوية" والتزامات سياسية وعسكرية مسبقة من قبل الدولتين العظميين في ساحة الصراع العربي - الإسرائيلي، قد تقتضي قيامها بحركتين في آن واحد:

- الابتعاد عن خطر المجابهة المباشرة في حال تصعيد القتال، أي الدعوة إلى ضبط الحرب ووقف القتال في وقت مبكر نسبياً.

- دعم الأطراف المحلية الحليفة لها بالسلاح والعتاد خوفا من الحاق الهزيمة بهذه الأطراف، او من خسارة مواقعها السياسية والاستراتيجية في المنطقة.

ويعود العامل الدولي ليؤثر على مجريات القتال بشكل واضح:

١ - ان احتمال إطالة القتال تتضاءل مع زيادة حجم مصلحة الدول العظمى في المنطقة، وهذا بدوره يؤكد على أهمية الوصول إلى الحسم العسكري السريع او النتائج العسكرية الواضحة بالنسبة للقوى المحلية. وتقوم استراتيجية اسرائيل على افتراض ضرورة الحسم السريع قبل تدخل القوى الخارجية، كما ان أي مبادرة عسكرية عربية عليها تحقيق النتائج الواضحة لأسباب مماثلة (وهو ما سعت إليه مصر وسوريا في حرب ١٩٧٣).

٢ - إن الأطراف المحلية قد لا تستطيع المبادرة إلى الحرب دون ضمانة المساعدة العسكرية من القوى العظمى الحليفة لها. فإن الجسر الجوي والبحري الأميركي كان عاملا حاسما في دفع الهزيمة العسكرية عن

إسرائيل عام ١٩٧٣، كما ان القوات العربية لم تكن قادرة على الاستمرار في القتال دون الامدادات العسكرية السوفياتية المباشرة.

وهكذا فإن طبيعة الوجود والتنافس الدولي في الساحة العربية - الإسرائيلية، تجعل من الصعب قيـام وضـع مماثل للوضع الراهن في حرب الخليج اذ ان هذا يفترض تماك الدولتين العظميين "بالحياد" حيـال المبـادرات العسكرية من قبل إسرائيل او الوقات العربية، والامتناع عن الدعوة إلى وقف اطلاق النار، والتحفظ حيال مـد الحلفاء المحليين بالسلاح والعتاد اذا ما دعت الحاجة إلى ذلك، الخ.. ومن هذه الزاوية قـد لا تـصلح تجربـة الخليج للمقارنة مع احتمالات الحبر على ساحة الصراع العربي - الإسرائيلي.

تجربة حرب الخليج على الصعيد العملياتي:

إذا كانت الظروف المحيطة بحرب الخليج على الصعيدين الاسـتراتيجي والـسياسي لا تتطـابق تمامـا مـع الظروف المرئية لحرب مستقبلية على الساحة العربية - الإسرائيلية، فإن التجربة القتالية لكل مـن الطـرفين في حرب الخليج قد تنطوي على دروس هامة بالنسبة لأي مجابهة مع إسرائيل.

ويمكن تحديد بعض نقاط التقاطع بين حربي الخليج والحرب العربية - الإسـرائيلية المقبلـة علـى الـصعيد التسليحي - التكتيكي على النحو التالي:

- تمتلك القوات الإيرانية أسلحة أميركية وغربية متقدمة متشابهة، وفي بعض الأحيان مماثلة للأسلحة والعتـاد التي تخدمها إسرائيل. وعلى سبيل المثال فإن سلاح المدرعات الإيرانـي كـان يمتلـك عـام ١٩٧٩ بحـسب التقديرات الغربية، حوالي ٧٥٠ دبابة من طرازي "م - ٦٠" و "م - ٤٨" الأميركية الصنع. وتمتلك إسـرائيل نحو ١٩٠٠ نموذج من الدبابتين. وبالاضافة فإن إيران تمتلك عدة مئات من المدافع الذاتية الحركة الأميركيـة الصنع من طراز "م - ١٠٩" ١٥٥ ملم و"م - ١٠٧" ١٧٥ ملم، و"م ١١٠"، ٢٠٣ ملم التي تستخدمها القـوات الإسرائيلية باعداد كبيرة. وكذلك فإن القوات الإيرانية تعتمد على ناقلة الجنود الأميركيـة "م - ١١٣" لتحريـك المشاة الميكانيكية كما في إسرائيل. وهكذا فإنه يمكن القول ان الأسلحة البرية الرئيسية عند إيـران وإسـرائيل وبالأخص على صعيد القوات المتحركة، تتشابه إلى حد بعيد وأما على صعيد سلاح الجـو، فـإن ايـران قـد اعتمدت بدرجة عالية على طائرات "ف - ٤ فانتوم" للقيام بالغارات في العمـق ضـد الأهـداف والمنـشآت العراقية، كما انها اعتمت على هذه الطائرات في القيام بمهام الدعم التكتيكي للقوات البرية. ولا تزال إسـرائيل تحتفظ بإعداد كبيرة من طائرات "فانتوم (تقدر بحوالي ١٧٠ - ٢٠٠ طائرة) للقيام بمهام مماثلـة. وبالإضـافة إلى هذه الأسلحة فإن كل من إسرائيل وإيران تمتلك صواريخ جو - أرض من طراز "مافريـك" وصـواريخ مضادة للطائرات من طراز "هوك" وصواريخ مضادة للدروع مـن طـرازي "تـاو" و"دراغـون". وتحمـل الهليكوبتر الهجومية الإيرانية "كوبرا" صواريخ "تاو" م/د كما في إسرائيل.

ويبدو من الواضح أن هذا التماثل النسبي في التسليح قد يولد تقارباً في الاستخدام الميداني لهذه الأسـلحة بـين الجيشين الإيراني والإسرائيلي. ويعود ذلك إلى التدريب المشترك والتعاون الفنـي والعـسكري الوثيـق بـين البلدين ابان عهد الشاه، كما يعود إلى الأشراف الأميركي السابق على تطوير القوات المسلحة الإيرانيـة. وقـد أكدت المصادر الغربية، أن الطيارين الإيرانيين قد استعملوا نفس مناورات التملص من صـواريخ م/ط التـي

استعملتها القوات الأميركية في فيتنام، والتي عادت وطورتها إسرائيل بعـد حـرب ١٩٧٣. كمـا أن طـواقم الهيلوكبتر الهجومية الإيرانيين قد اعتمدوا على "التكتيك الأميركي التقليدي" في التصدي للهجمات المدرعـة، العراقية، وقد لا يختلف هذا التكتيك كثيراً عن التكتيك الإسرائيلي المحتمل في هذا المجـال. ويمكـن القـول وبشكل عام إن إدارة العمليات الإيرانية هي بالأرجح غير بعيدة عن إدارة العمليات للقوات الإيرانية بوضـعها الحالي غير قادرة على تنفيذ هذه العمليات بشكل فعال.

ـ في مقابل الاستخدام الإيراني للأسلحة الأميركية، فإن الأسلحة التي تستخدمها القـوات العراقيـة، وخاصـة السوفياتية منها تشكل العامود الفقري لهذه القوات، وهي الأسلحة ذاتها التي سـتواجه بهـا القـوات العربيـة السورية او العراقية إسرائيل في المستقبل المنظور مثـل دبابـات "ت ـ ٥٥/٦٢/٧٢"، وطـائرات "ميـغ ـ ٢٧/٢٣" وصواريخ سام المضادة للطائرات، ..الخ. وبالإضافة فإن الأسلحة الغربية التي بدأ العراق الحـصول عليها منذ مدة قريبة مثل طائرات ميراج "ف ـ ١" الفرنسة، وصواريخ "هوت" و "ميلان" م/د، موجودة علـى الجبهة الشرقية أما عند الأردن أو سوريا.

إن تجربة هذا السلاح في حرب الخليج قد تعود لتساهم في تطوير الاساليب القتالية للقوات العربيـة. والجـدير بالذكر ان بعض الأسلحة السوفياتية الحديثة مثل دبابات "ت ـ ٧٢" وطائرات "ميـغ ـ ٢٧/٢٣" والهليكـوبتر الهجومية "ميل ـ ٢٤" تشهد الخدمة العملياتية للمرة الأولى في مواجهة اسلحة مـشابهة لتلـك التـي تملكهـا إسرائيل. وبالإضافة فإن الأردن الذي يعتمد على العتاد العسكري الأميركي قد يستطيع الاستفادة من التجربـة الإيرانية واستخلاص الدروس من العمليات العراقية المضادة.

ـ إن إستخدام الطائرات الإيرانية في ضرب الأهداف والمنشآت العراقية الحيوية هي بمثابـة تجربـة هامـة لوسائل الدفاع الجوي، خاصة وانه من المتوقع ان تقوم إسرائيل بمثل هذه الغارات على نطاق واسـع فـي أي حرب مقبلة. وهكذا فإن القيادة العراقية تستطيع التأكد من نقاط الضعف في وسائل الانذار والقيادة والـسيطرة، والتنسيق ما بين الدفاعات الأرضية والطائرات الاعتراضية، وقد أشارت المصادر الغربيـة إلـى ان حـرب الخليج قد كشفت عن ثغرات هامة في نظام الرادارات والقيادة والسيطرة عند العراق وإيران على حد سواء.

على الرغم من نقاط التشابه بين حرب الخليج وحرب عربية ـ إسرئيلية مستقبلية علـى الـصعيد التكتيكـي ـ التسليحي، فإن هناك ايضا اختلافات هامة على الصعيد العملياتي العام لا بد من الإشارة اليها:

١ ـ ان القتال في الخليج قد تميز بغياب المعارك المدرعة الطاحنة والاختراقات الواسـعة بواسـطة الحـشود المدرعة التي تسعى إلى الحسم الاستراتيجي. وتدل تجربة ١٩٧٣، كما تؤكد ذلك العقيدة القتاليـة الإسـرائيلية الراهنة، ان سلاح المدرعات سيكون الأداة المركزية في تقرير مصير الحرب على الأرض. وقـد اسـتهلكت حرب ١٩٧٣ خلال ١٨ يوما من القتال، ما لا يقل عن ٣٠٠٠ دبابـة مـن الجـانبين، وقـد ذكـر الجنـرال الإسرائيلي برن ادان مؤخراً ان جميع الدبابات العاملة في الخدمة الإسرائيلية تقريباً قد اصيبت خـلال القتـال. وان كانت إسرائيل قد تمكنت من اصلاح نسبة عالية منها فيما بعد. وليس هنالك مـا يـدل علـى ان حـرب الخليج ستتطور إلى مثل هذه الدرجة من الكثافة في استخدام المدرعات.

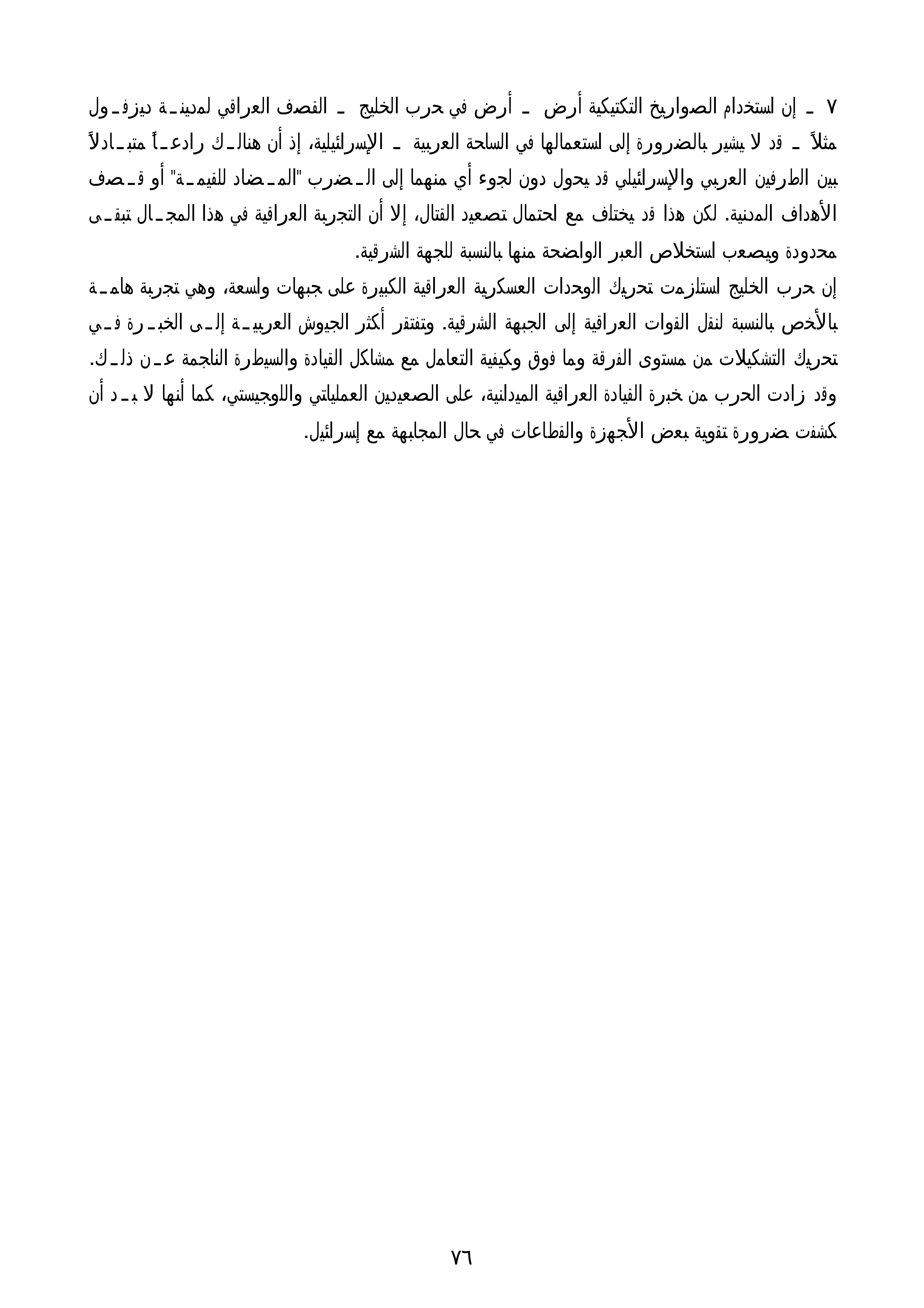
٢ ـ ان حرب الخليج لم تشهد نفس الكثافة في استخدام الطيران التي من المنتظر أن تقع في القتال مع إسرائيل، أما على صعيد الدعم التكتيكي أو في القتال جو ـ جو. وتشير المصادر الغربية كذلك إلى ان الاستخدام العملياتي لصواريخ م/ط من أسقطت بواسطة المدفعية المضادة التقليدية. وعلى الرغم من عدم تأكيد هذه المعلومات، فإن غياب شبكات الدفاع الجوي الكثيفة والمتكاملة العاملة على جبهة ضيقة كما في الجولان، قد يفسر إلى حد بعيد التأثير الثانوي لهذه الأسلحة في حرب الخليج. ولكن بالمقارنة فان وزير الدفاع الإسرائيلي السابق موشي دايان قد ذكر ان إسرائيل خسرت ٥٠ طائرة خلال الأيام الثلاثة الأولى من حرب ١٩٧٣ على الجبهة، وفعالية نظام الدفاع الجوي السوري من جهة أخرى. ويبدو كذلك ان عمليات القتال جو ـ جو كانت محدودة نسبيا في حرب الخليج، بينما يتخذ هذا القتال دورا مركزياً في الساحة العربية ـ الإسرائيلية. وتقول المصادر الإسرائيلية ان حوالي ثلثي مجموع الخسائر العربية بالطائرات عام ١٩٧٣ كانت نتيجة قتال جو ـ جو.

٣ ـ ان حرب الخليج لم تشهد استعمال القذائف الموجهة بدقة على نطاق واسع. ومع ان إيران قد تسلمت أعداداً كبيرة من الصواريخ الموجهة جو ـ أرض، فإن المصادر الغربية لم تشر إلا إلى استخدامها في ضرب الجسور والمنشآت العراقية في البصرة في اوائل الحرب. وتمتلك إسرائيل أعداداً كبيرة من القذائف الموجهة بدقة منها حوالي ١٨٠٠ صاروخ "مافيريك" الموجهة تلفزيونياً، و ١٥٠٠ قنيفة موجه بأشعة ليزر وغيرها من وسائل التوجيه الدقيق ("لوز"، "هوبوز"، "جي ـ ي ـ يو".. الخ). ويبدو أن إسرائيل ستستخدم هذه القذائف وغيرها، على نطاق واسع بالأخص في التصدي لقواعد صواريخ م/ط والوسائل المضادة جو ـ ارض كان غائباً عن مسرح العمليات في حرب الخليج.

٤ ـ ان الحرب لم تشهد على ما يبدو استعمالا واسع النطاق لاساليب الحرب الالكترونية، مثل التشويش والتشويش المضاد، وترتبط هذه العمليات إلى حد بعيد بالصراع بين وسائل الدفاع م/ط والطائرات المعادية المغيرة.

٥ ـ أن حرب المدن والمواقع الثابتة قد لعبت دوراً هاماً في القتال في شط العرب في عبادان وخورمشهر وسوسنغرد ـ بينما من المستبعد ان يكون لحرب المدن دور مماثل في المجابهة مع إسرائيل.

٦ ـ إن طبيعة الأرض على جبهة القتال في حرب الخليج تختلف عن طبيعة الأرض في الساحة العربية ـ الإسرائيلية. وليس هنالك في الجبهة مع إسرائيل مناطق جبلية مماثلة للمناطق المحيطة بمدينة قصر شيرين في شمال الجبهة العراقية الإيرانية، أو سهول مماثلة للسهول الواقعة حول مدينة ديزفول في القطاع الأوسط. وبالاضافة فإن ساحة الصراع على الجبهة الشرقية مع إسرائيل لا تخترقها انهار مماثلة لنهري الكارون والكارخية قرب مدينة الأهواز، ومن جهة أخرى فإن جبهة الجولان مثلا لا يزيد طولها على ٨٠ كلم بالمقارنة مع خط المواجهة الإيراني ـ العراقي البالغ طوله نحو ٥٠٠ كلم، من قصر الشرين في الشمال حتى مدينة عبادان في الجنوب. وهكذا فإن سنبة حشد القوات وكثافتها على جبهة الجولان مثلا ستختلف كليا عن نسبة حشدها في ساحة حرب الخليج. وقد يختلف الأمر في حال فتح الجبهة الأردنية مع إسرائيل.



٧ ـ إن استخدام الصواريخ التكتيكية أرض ـ أرض في حرب الخليج ـ القصف العراقي لمدينة ديزفول مثلاً ـ قد لا يشير بالضرورة إلى استعمالها في الساحة العربية ـ الإسرائيلية، إذ أن هناك رادعاً متبادلاً بين الطرفين العربي والإسرائيلي قد يحول دون لجوء أي منهما إلى الضرب "المضاد للقيمة" أو قصف الأهداف المدنية. لكن هذا قد يختلف مع احتمال تصعيد القتال، إلا أن التجربة العراقية في هذا المجال تبقى محدودة ويصعب استخلاص العبر الواضحة منها بالنسبة للجهة الشرقية.

إن حرب الخليج استلزمت تحريك الوحدات العسكرية العراقية الكبيرة على جبهات واسعة، وهي تجربة هامة بالأخص بالنسبة لنقل القوات العراقية إلى الجبهة الشرقية. وتفتقر أكثر الجيوش العربية إلى الخبرة في تحريك التشكيلات من مستوى الفرقة وما فوق وكيفية التعامل مع مشاكل القيادة والسيطرة الناجمة عن ذلك. وقد زادت الحرب من خبرة القيادة العراقية الميدانية، على الصعيدين العملياتي واللوجيستي، كما أنها لا بد أن كشفت ضرورة تقوية بعض الأجهزة والقطاعات في حال المجابهة مع إسرائيل.

ج ـ الجوانب الاقتصادية للحرب

بعض الانعكاسات النفطية للحرب العراقية ـ الإيرانية

العدد ـ ١٩، ١٩٨٠/١٠/٢٣

يسود الصناعة النفطية جو من الهدوء، رغم أن نسبة من الصادرات تعادل أكثر من عشر التجارة العالمية قـد توقفت عملياً، ورغم أن مضيق هرمز، شريان النفط الرئيسي للغرب، يبدو في بعض الاحيـان مهـدداً، بينمـا تستمر اثنتان من أهم الدول المصادرة للنفط في خوض المعارك الواحدة منهما ضد الأخرى وتدمر كل منهما المنشآت النفطية الأخرى.

وهناك ثلاثة أسباب رئيسية لهذا:

١ ـ المخزونات النفطية: تبلغ المخزونات النفطية الآن مستوى قياسـياً نحـو ٦٨٠ مليـون طـن (٥ بليـون برميل) في الاقطار غير الشيوعية، وذلك مقدار يكفي بمعدلات الاستهلاك الراهنة ١٠٦ أيام. وقـد صـرحت الوكالة الدولية للطاقة في باريس الأسبوع الماضي ان المخزونات في الأقطار الـ ٢١ الأعضاء فيهـا بلغـت ٥٠٠ مليون طن، منها ٤٦٠ مليون طن على اليابسة و ٤٠ مليون طن في الناقلات ـ عـلاوة علـى الكميـات التي تكون في العادة في عرض البحر.

وكان من المتوقع أن يتعين على الشركات خلال الربع الأخير من هذه السنة ان تسحب نحو ٥٥ مليـون طـن من هذه الاحتياطيات ـ نحو ١٠ ملايين طن لتغطية النقص الموسمي المعتاد في إمدادات الشتاء و ٤٥ مليـون طن للتعويض عن الانخفاض في الصادرات من العراق وإيران. وحتى حينذاك فإن المخزونات التـي سـتكون متوافرة في أقطار الوكالة الدولية للطاقة في بداية العام القادم، (١٩٨١) والتي ستبلغ بذلك ٤٠٥ ملايـين طـن، ستكون أعلى من المخزونات النفطية في كانون الثاني (يناير هذا العام(١٩٨٠).

٢ ـ الطلب المنخفض: مكن الطلب المنخفض الذي نجم عن الظروف الاقتصادية السيئة فـي معظـم اقطـار الغرب شركات النفط من بناء مخزوناتها خلال العام الماضي. وتقدر الصناعة النفطية ان الاسـتهلاك خـلال الربع الثالث من العام في الاقطار غير الشيوعية بلغ نحو ٤٧ مليون برميل فـي اليـوم مقابـل ٤٩،٣ مليـون برميل في اليوم و ٤٨،٩ مليون برميل في اليوم في الفترتين المقـابلتين مـن عـامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ علـى التوالي. ولا يتوقع أن يزيد الطلب في الربع الرابع من العام عن ٥١ مليون برميل في اليـوم كثيـراً. وذلـك مستوى ينخفض بنحو ٤,٥ بالمائة عما كان عليه الطلب في الفترتين المقابلتين في عامي ١٩٧٨ و ١٩٧٩.

٣ ـ السعة الانتاجية الزائدة: تشكل السعة الانتاجية الفائضة في عدد من الاقطار المصدرة للنفط حاجزاً آخـر يحول دون الاضطرار إلى اتخاذ إجراءات مشددة، خاصة وأن عدداً من أقطار أوبيك يبدو راغباً في اسـتخدام هذه السعة الاضافية. ولربما كانت التقارير التي وردت الاسبوع الماضي والتـي ذهبـت إلـى أن الـسعودية والكويت والامارات العربية المتحدة ستعمد إلى رفع انتاجها بمقدار ٣ ملايين برميل في اليوم مبالغـة، ولكـن يبدو أن زيادة هامة في الانتاج في طريقها إلى التحقيق لضغط مارسه في هذا الاتجاه وزيرا النفط في العـراق والعربية السعودية.

وتدل الاشارات الراهنة على أن العربية السعودية يمكن ان تضيف ٩٠٠ الف برميل أخرى فـي اليـوم إلـى انتاجها الراهن الذي يبلغ ٩،٥ مليون برميل في اليوم، والذي يفوق معدل انتاجها العـام. ولا شـك أن خطـوة كهذه تتماشى مع جهود المملكة في الماضي للتخفيف من حدة مشاكل الامـدادات النفطيـة التـي يواجههـا الغرب، وستدفع هذه الزيادة بالانتاج السعودي، إلى ما يقرب من السعة المقدرة لمنشآت الـبلاد النفطيـة. ولا يحتمل ان تكون العربية السعودية نتيجة لاعتبارات سياسية عربية وداخلية راغبة في ان تكون المـزود الوحيـد للإمدادات الاضافية، وتود لذلك ان تقتسم الزيادة مع منتجين عرب آخرين. وقد تـضيف الامـارات العربيـة المتحدة ١٠٠ ـ ١٥٠ ألف برميل في اليوم إلى انتاجها الراهن الذي يبلغ ١،٧ مليون برميل في اليوم. وتـشير تقارير غير رسمية إلى ان الإمارات تسعى إلى الحصول على معونة تقنية من الصناعة النفطية للقيـام بهـذه الزيادة. وكانت الكويت قد حددت معدل انتاج يبلغ ١،٥ مليون برميل في اليوم ولكن انتاجها ما زال منذ اوائـل الصيف أقرب إلى ١،٣٥ مليون برميل في اليوم. ولذا تستطيع الكويت ان تزيد انتاجها خلال الاشـهر القليلـة القادمة ربما بنحو ٤٠٠ ألف برميل في اليوم وتحقق مع ذلك معدل الـ ١،٥ مليون برميل في اليوم المحدد.

ولا تشير علائم الامدادات إلى أن هناك أزمة وشيكة أو نقصاً حادا فقد اتخـذ أعـضاء أوبيـك فـي ايلـول (سبتمبر) قراراً بتخفيض مستويات الانتاج بنسبة ١٠ بالمائة وذلك لتقليل فائض الإمـدادات حينـذاك، ولكـنهم وضعوا هذه الخطة على الرف، ولا يزال لديهم سعة اضافية كبيرة غير مستخدمة يمكنهم استخدامها. وإذا مـا وضعت إيران والعراق جانباً وهما اللذان بلغ انتاجهما المشترك نحو ٥ ملايين برميل في اليوم هـذا الـصيف فإن أعضاء أوبيك الـ ١١ الآخرين يستخرجون النفط بمعدل ٢٢،٣ مليون برميل في اليـوم. وتقـدر وكالـة المخابرات المركزية الأميركية ان هذه الاقطار الـ ١١ ذاتها تمتلك سعة انتاجية قصوى تمكن ادامتهـا تبلـغ نحو ٢٥،٧ مليون برميل في اليوم.

بعض آثار الحرب: تظل مسألة الوقع الذي ستخلفه هذه الحرب التي انقصت انتاج الـنفط فـي العـالم غيـر الشيوعي بنسبة تقارب العشر على مستهلكي النفط مسألة مفتوحة للنقاش. وقد بـدأت علائـم الاجهـاد تبـدو للعيان. فقد أبلغت الحكومة اليابانية تجار النفط فيها أن لا يشتروا حمولات النفط الخام والمنتجات النفطيـة ذات الاسعار المرتفعة في السوق الفوري. كذلك فإن شركات النفط تتخذ اجراءات فرديـة خاصـة بهـا لتحويـل الامدادات. وليس واضحاً ما إذا كانت هذه الإجراءات منسقة أم لا، إلا أنها تبدو فعالة، إذا لـم تحـدث فـي أسعار السوق الفوري تلك القفزة التي وسمت ازمتي الطاقة فـي فتـرة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤ و ١٩٧٨ ـ ١٩٧٩. وتسعى الحكومات وشركات النفط إلى الابقاء على الامور على هذا النحو لأنها تخشى ان ارتفاعاً حـاداً فـي أسعار السوق الفوري يمكن ان يحفز تحركات فزعة في سوق النفط. إذ قد يستسلم مستخدمو الـنفط لإغـراء التخزين الادخاري. والاسوأ من ذلك أن بعض "صقور" أوبيك ـ في شمال افريقيـا علـى الاخـص ـ قـد يقررون الاستفادة من ارتفاع الأسعار في السوق لتشذيب مستويات انتاجهم. ومع ذلك يظل مـن المـدهش أن صراعاً أثر على الامدادات النفطية في السوق العالمي تأثيراً مباشراً بلغ حجمه ٣ ملايين برميل فـي اليـوم أو يزيد لم يؤد إلى ارتفاعات في الأسعار كتلك التي نجمت عن صدامات لم تؤثر على النفط إلا هامشياً.



غير أن الكثير يعتمد على السرعة التي ستنتهي بها الحرب، وكذلك على السرعة التي يمكن بها تصليح الضرر الذي لحق بانشاءات النفط الحيوية. والصورة هنا أبعد ما تكون عن الوضوح، فقد تتطلب إعادة تشغيل أنابيب النفط ومحطات الضخ المتضررة وبعض منشآت التخزين عدة أشهر. أما تصليح محطات التحميل الذي تعرضت إلى أضرار فادحة فربما كان مهمة أكبر. ويشير خبراء الحفريات إلى أن حقول النفط حساسة جيولوجيا تجاه عمليات اغلاق الانتاج المتسرعة وغير المنضبطة، وأن الاحتياطيات التي يمكن استخلاصها قد تنقص إذا استمر توقف الانتاج طويلاً. ولا تزال الصناعة النفطية تنتظر تقارير رسمية عن مدى الضرر الذي لحق بالمصافي ولكن هناك اتفاقاً عاماً على أن مصفاة النفط الإيرانية في عبادات - وهي واحدة من أكبر المصافي في العالم - ستتطلب بعد الهجمات العراقية المستمرة، بضع سنوات كي تعود إلى العمل تماماً. وقد تقرر إيران ان تقلل من حجم خسائرها وتبني مصفاة جديدة ملائمة لاحتياجاتها الداخلية ومعتقداتها الايديولوجية. إذ لا يقتصر الأمر على أن الكثير من منشآت مصفاة عبدان قديمة جداً بمعايير التصفية الحديثة - إذ يبلغ عمر بعض الوحدات ٥٠ عاماً - ولكنها أيضاً تنتج أكثر مما يجب من زيت الوقود وأقل بكثير مما يجب من المنتجات الاخف التي تحتاجها إيران.

من الأكثر معاناة؟ يبدون أن اسبانيا وفرنسا والبرازيل والهند هي الاقطار الأكثر تأثراً بخسارة ٣،٥ مليون برميل في اليوم من الصادرات النفطية نتيجة الحرب الإيرانية العراقية. وقد كان العراقيون وهم موردون هامون إلى بلدان العالم النامية، قد عمدوا إلى تقديم قروض لشراء صادراتهم بشروط كانت نتيجتها العملية تخفيض سعر نفطهم.

- شكلت إيران وشكل العراق مصدر نفط للهند لهما أهمية حاسمة، فأرسلا إلى الهند أكثر من ٢٠٠ ألف برميل في اليوم. وتفيد التقارير ان الحكومة الهندية أخذت تبحث عن مصادر بديلة، ولكنها كانت على الدوام تستطيع الاعتماد على الاتحاد السوفياتي لتعويض أي نقص تواجهه. لكن الحكومة الهندية في وقت مبكر يعود إلى أوائل الشهر، دعت المناقصين إلى تقديم مناقصات لتزويد ما يقرب من ٢،٢ مليون برميل في السوق الفوري، كذلك بدأ الرسميون الهنود يستطلعون احتمال التزود بالمزيد من النفط من العربية السعودية والجزائر والأمارات العربية المتحدة والاتحاد السوفياتي. وإذا استمر الصدام الإيراني - العراقي طويلاً، فقد تكون له عواقب على الهند. فقد كان من المخطط ان تتلقى الهند من العراق وإيران ثلثي النفط الخام المستورد هذا العام، والذي كان من المقدر له ان يبلغ ٣٣٠ ألف برميل في اليوم.

وربما كانت الإمدادات النفطية الإيرانية والعراقية إلى البلدان النامية صغيرة بالمقارنة مع واردات الاقطار الغربية، ولكنها هامة بالنسبة للعالم الثالث. وقد تكون مخزونات الاقطار النامية منخفضة، كما أنها لا تستطيع تحمل أعباء المزايدات الناشطة في الاسواق الفورية. ويحتمل ان تتأثر تأثراً خطيراً عشرة اقطار نامية. فالباكستان والفيليبين وسري لانكا وتانزانيا تحصل على معظم امداداتها النفطية من محطات التحميل في الخليج، وكانت سوريا وتركيا تأخذ نحو ١٠٠ ألف برميل في اليوم لكل منهما من أنابيب النفط التي تعبر اراضيهما، وقد يكون هناك أثر أكثر أهمية على سوق المنتجات المصفاة خاصة بسبب توقف الانتاج في

عبادان، إذ كان يصدر نحو نصف انتاج عبادان الذي يبلغ ٦٠٠ الف برميل في اليوم. وتفيد التقارير ان رومانيا قد توقفت عن تصدير المنتجات المصفاة، وان بلغاريا ربما أحذت حذوها عما قريب.

- وLربما كان الخاسر الأكبر البرازيل التي تستورد أكثر من ٤٠ بالمائة من وارداتها النفطية من العراق، والتي تبلغ نسبة الواردات فيها إلى الاستهلاك الكلي نحو أربعة أخماس. وكانت البرازيل تتلقى أكثر من ٤٠٠ ألف برميل في اليوم من العراق. وصرح مجلس الطاقة القومي البرازيلي في وقت سابق من هذا الشهر أنه ينوي محاولة تخفيض استهلاك البلاد بنسبة ٢٠ بالمائة، أي بما يعادل نصف الواردات، ولكن الاغلب أن لا تكون الإجراءات المقترحة كافية لتحقيق ذلك. فقد قررت الحكومة رفع الاسعار بنحو ٢٠ بالمائة اعتباراً من أول تشرين الأول (اكتوبر) ووعدت كذلك باتخاذ عدد آخر من الإجراءات بما في ذلك زيادة العون لبرامج استخراج الكحول من السكر، ومنع إبرام عقود تصدير سكر جديدة، وتقديم سلف إلى البرازيليين الذين يريدون ان يبتاعوا دراجات هوائية أو دراجات آلية صغيرة، ومنح الدعم لشبكة السكك الحديدية في البلاد، وهي التي كانت مهملة إلى حد ما. وصرح الوزراء البرازيليون ان التقنين لن يكون إلا إجراء أخيرا، ولكن البرازيل لن تتجه صوب السوق الفوري. غير ان التقنين يواجه مصاعب ادراية جمة في بلد كبير عدد سكانه ١٢٠ مليون نسمة. وقد كانت احتياطات النفط في البرازيل عندما توقفت امدادات النفط العراقية مرتفعة تعادل استهلاك ١١٠ ايام (١١٠ ملايين برميل)، طبقاً لتقارير شركة النفط البرازيلية، بتروبراس، التي تمتلكها الدولة. ومع ذلك فقد كان من الملح إلى أبعد الحدود إيجاد امدادات جديدة وتخفيض الاستهلاك. فكان ان عمدت شركة بتروباس والحكومة البرازيلية إلى تمشيط العالم بسرعة بحثاً عن موردين جددا، فعثرتا على فنزويلا (التي زادت صادراتها إلى البرازيل من ٥٢ ألف برميل في اليوم إلى ٨٢ ألف برميل في اليوم)، وأكوادور واندونيسيا والغابون وانغولا وغيرها. أما الاتحاد السوفياتي، الذي يواجه عجزا كبيرا في ميزانه التجاري مع البرازيل، فقد عمد في عرض ملفت للنظر في دبلوماسية النفط إلى عرض ٢٠ ألف برميل في اليوم بسعر ٣٣ دولاراً للبرميل الواحد على البرازيل، فقامت البرازيل بقبول العرض بسرعة. وكانت قد أصبحت البرازيل معتمدة كل هذا الاعتماد على العراق لأنها تدفع له ٢٨ دولاراً للبرميل الواحد، أي أقل بقليل من سعر أوبيك المعياري، كما أنها استثمرت في النفط العراقي ودخلت في اتفاقيات تجارية ثنائية مع العراق كتلك التي باعت البرازيل بموجبها العراق ٤٠٠ عربة قتالية مدرعة مقابل ٣٠٠ مليون دولار.

- على الرغم من أن العراق يزود اسبانيا بـ ١٥ بالمائة من نفطها، بينما تزودها إيران بـ ٧ بالمائة، فإن الرسميين في مدريد غير قلقين. وليست لديهم أي خطط لشراء النفط من السوق الفوري، وذلك طبقاً لتصريح أدلى به السنيور انطونيو غارسيا دييز، وزير الاقتصاد والتجارة. فقد قال أن لأسبانيا من المخزونات ما يكفيها ١٤٠ يوماً وانها "ستتطلع إلى أقطار مثل المكسيك لزيادة تسليماتها النفطية".

- العراق ثاني أكبر مزود لفرنسا بالنفط بعد المملكة العربية السعودية، فهو يزودها بـ ٢٩،٩% من احتياجاتها. ولكن مخزونات النفط الفرنسية مرتفعة ومتنوعة إلى درجة لا تشعر معها الحكومة بأي قلق على المدى القصير نتيجة الخسارة الكلية للتوريدات العراقية. وقدر السيد أندريه جيرود، وزير الصناعة الفرنسي أن فرنسا لن تتأثر بالخسارة الكلية للنفط العراقي لمدة ١٥ شهراً على الأقل. ويتضمن ذلك المخزونات

الاحتياطية الراهنة التي تكفي البلاد مدة ١٢٠ يوماً. وقد استطاع السيد جيرود أن يستفيد مـن تجربـة فرنـسا خلال الأزمة الإيرانية عندما كانت فرنسا تبتاع من النفط الإيراني قدر ما تبتاع الآن من العـراق فقـد كانـت فرنسا قد خططت وارداتها النفطية بحيث لا يكون هناك أي نقص رغم أن إيران لم تعد تزودها إلا بـ ـ ٢،٣٣ بالمائة من استهلاكها.

ـ يبدو أن اليابان هي البلد الذي سيكون الخاسر الأكبر من بين الاقطار الصناعية إذا لم يتم احتـواء الـصدام. إذ لا يتوقف الأمر على النفط الذي كانت تحصل عليه من العراق (تفوق الاحتياطيات اليابانيـة الراهنـة ١٠٠ يوم من الاستهلاك) ولكن بلايين الدولارات التي كانت اليابان قد كسبتها على هيئة عقـود سـتتعرض للخطـر هي الأخرى. ففي عام ١٩٧٩ تضاعفت العقود التي كسبتها اليابان في العراق ثلاث مرات لتبلغ قيمتها قرابـة ٢،٥ بليون دولار لمشاريع تتراوح من بناء مستشفيات جديدة ومساكن إلى إقامـة مـصاف للـنفط ومحطـات تسييل الغاز النفطي. وكان العراق مسؤولاً عن نسبة مذهلة من الطلبات الخارجية التي كـسبتها اليابـان العـام الماضي بلغت ٤٥ بالمائة. فقد حل العراق محل إيران خلال السنتين الماضيتين كثـاني أكبـر سـوق شـرق أوسطي (بعد العربية السعودية) للصادرات اليابانية، خاصة للشاحنات والسيارات والأدوات الكهربائيـة. وقـد زادت الصادرات إلى العراق خلال الأشهر السبعة الأولى في هذا العام بنسبة ٦٥ بالمائة عما كانت عليه قبـل عام لتبلغ ١،٤ بليون دولار. وزادت صادرات السيارات بنسبة ١١٤،٧ في المائة، وفاقت مـن حيـث قيمتهـا القيمة الكلية لصادرات السيارات خلال العام الماضي.

ـ كانت الحرب الإيرانية العراقية، بشكل أقل وضوحاً، ضربة قاسية لتضامن منتجي النفط ولاستقرار منظمـة أوبيك. فقد تصبح اوبيك غير قادرة على الفعل إذا ما استمر الصدام. فللمرة الأولى في تاريخ المنظمـة تـأتي التهديد للنفط وتوريداته من داخل صفوف المنظمة وليس من قوة خارجية. ويمكن القول أن أوبيـك اسـتفادت خلال العقد الماضي من الحرب وتخفيض الانتاج، ولكنها لم تكن في يوم من الأيام قادرة على العمل ككارتيـل احتكاري بالحد من الانتاج لتحقيق أسعار أرفع. ففي المرتين اللتين ارتفعت فيهما الاسعار في السبعينات كـان ذلك نتيجة مباشرة للحرب العربية ـ الإسرائيلية عام ١٩٧٣ وللثورة الإيرانية في عام ١٩٧٨. أمـا الآن فـإن الحرب تعمل ضد صالح أوبيك وتساعد على تدمير المنشآت النفطية لدولتين عضوتين فيها، في الوقـت الـذي تدفع فيه بالقرارات السياسية النفطية باطراد بعيداً عنها كمنظمة.

بعض الاوجه المالية للحرب العراقية الإيرانية

العدد ـ ٢٠، ١٩٨٠/١١/٥

من المثير للدهشة أن الحرب الإيرانية العراقية بعد أكثر من شهر على بدئها لم تؤث على الذهب وقيم العملـة وسوق النفط الفوري وحتى على الأقطار المجاورة في الخليج إلا تأثيراً طفيفا. فعلى الرغم من أن الذهب قفـز في البداية إلى أعلى قيمة له خلال ثمانية أشهر بلغت ٧٢٠،٥ دولار للأونصة الواحدة عندما دخلـت القـوات العراقية إيران، إلا أن سعره انخفض من ذلك الحين إلى ما يقل عن ٧٠٠ دولار بكثير.

كذلك شهدت أسواق العملات الأجنبية بعد الاضطراب الأولي هدوءاً نسبياً خاصة بالمقارنة مع الحمـى التـي أصابتها عقب التدخل السوفياتي في أفغانستان. فمنذ بداية الحرب ظل الدولار الأميركي ثابتـا عمليـا مقابـل

عمولات شركاء الولايات المتحدة التجاريين الرئيسيين. وكذلك ظل الاسترليني البريطاني ثابتـا علـى قيمتـه المرتفعة التي يدعمها نفط الشمال ومعدل فائدة يبلغ ١٦ بالمائة. ومنذ أيلول (سبتمبر) إلـى ١٥ تـشرين الأول (اكتوبر) لم يتغير الاسترليني إلا من ٢،٣٩ دولار إلى ٢،٤٠ دولار. كذلك لم تكن هناك هجمـات متواصـلة على الفرنك الفرنسي ولا على الليرة الايطالية ولا على الين الياباني.

ويشير نيكـولس كـرول، المـدير العـام لـشركة "اسـتثمارات غلـف اكـسيدنتال" (Gulf Occidental Investment) أن أحد أسباب ذلك هو "أن السوق خامل لأن هنالك توازنا بين أولئك الـذين يخـشون تـصاعد الصدام وأولئك الذين لا يشعرون بمثل هذه الخشية. فالكثيرون يراقبون الموقف بحذر ولكنهم لـم يتخـذوا أي اجراء بعد". غير أن الاستقرار العام للنقد يخفي المناورات الحادة الي يقوم بها التجار والمصارف المركزية.

ويقوم خبراء أسواق النقد الآن بمراقبة سوق النفط الفوري لاستشفاف ما إذا كانت هناك أي اشـارات إلـى أن الأسعار ربما قفزت مما يضعف عمولات الأقطار المستوردة للنفط. ولكن هنا أيضا أدت مخزونـات الوقـود الهائلة قبل الحرب واعلان بعض أعضاء أوبيك عن أنهم سيزيدون انتاجهم بنحو ١،٥ مليون برميل فـي اليـوم للتعويض عن بعض النقص الذي سببته الحرب وإلى كبح أي انفجار محتمـل للأسـعار. ويقـال أن العربيـة السعودية تبيع النفط الاضافي الذي تقوم بانتاجه (٥٠٠ ألف برميل في اليوم) بـ ٣٢ دولاراً للبرميل، أي أنهـا تتقاضى دولارين اضافيين للبرميل الواحد، وهناك شائعات تذهب إلى أن الكويت تتقاضـى عـلاوة قـدرها ٥ دولارات للبرميل الواحد لانتاجها الاضافي. وفي السوق الفوري بدأت الأسعار في الارتفاع وسيجعل ازديـاد الطلب من الأسهل على منتجي النفط في شمال أفريقيا وبحر الشمال الحفاظ على فروق أسعار كبيرة.

وبالاضافة إلى ذلك يعتقد أن الصدام قد ألحق ضررا بتجارة الأقطار الأخرى في الخليج وخاصة تجارة الـسلع الرأسمالية. ويقدر أن المخاوف الناجمة عن الحرب أدت إلى توقف تجارة تقـدر قيمتهـا بـ ـ ١ ـ ٢ بليـون دولار. أما بالنسبة للشحن البحري في المنطقة فقد ارتفعت وتائر الفائدة التي تتقاضاها شركة لويد فـي لنـدن بعشرين ضعفا منذ القبض على لارهائن الاميركيين في إيران. وكذلك أصيب النقل بالشاحنات إلـى المنطقـة بزيادة في وتائر الأكلاف يحتمل أن تؤدي إلى ارتفاع الأسعار بنحو ١٠ بالمائة.